أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

تأليف

محمد عبد الخالق عضيمة



مكتبة الرشد
الرياض

أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

تأليف
محمد عبد الخالق عضيمة

مكتبة الرشد
الرياض

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد .

فدراسة مذهب أمام من أئمة النحو ليست من الأمور الهينة اللينة التي يسلس قيادها وتقتنص شواردها في زمن محدود بل تحتاج إلى وقت فسيح .

كما لا تنهض رسالة مهما ضخمت بحشد كل فروعه والتعليق عليها .

لذلك قصدت في رسالتي عن أبي العباس المبرد وأثره في علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه وقد أفرغت جهدي في أن تكون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتتمثل فيها آثاره .

ولم أدخر وسعا في سبيل الرجوع بآرائه الى منابعها وأخذها من مصادرها فقمت بنسخ أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وهو المقتضب على ضخامته وأشقيت النفس في نسخه وتصحيحه وفهرسته ودراسته في نطاق وقتي المحدود .

كما لم أقف في دراستي عند آثاره بل جعلت من غرضي استقراء كثير

من أصول كتب النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد أجمع شتتها وأضم متفرقها ثم عرضت ما جمعته على ما في المقتضب فخرجت من ذلك إلى أن هناك أقوالا كثيرة نسبت إلى المبرد وتعارض ما أثبته في مقتضبه وقد عقدت لها فصلا في الرسالة وهو ينطق بما بذلت من جهد واستقريت من كتب .

وقد حرصت غاية الحرص على أن أثبت النصوص مبينا مرجعها حتى بلغ ما تضمنته رسالتي منها أو من تلخيصها قرابة خمسمائة وألف نص .

ولست أدعي أني أوفيت على الغاية في دراسة نواحي المبرد فلتكن رسالتي عنها بمثابة بلالة صديان وعجالة لهفان . .

والله المستعان .

مارس سنة ١٩٤٣ .

ترجمة حياة أبي العبّاس المبرّد

نسبه ـ في فهرست ابن النديم / ٨٧ .

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم بن ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النصر بن الأزد بن الغوث .

آراء المبرد ـ لقيت آراء المبرد حظا من عناية الباحثين قدامـاهم ومحدثيهم وأثارت خلافا بينهم في ضبطها فإبن خلكان يضبطها بفتحها مشددة ويسوق قصة لذلك ليس فيها ما يذم له أبو العباس قال في وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٢٦ والمبرَّد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة وهو لقب عرف به واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك فالذي ذكره الحافظ ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الالقاب أنه قال سئل المبرد: لم لقبت بهذا اللقب ؟ فقال :

« كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبو حاتم ادخل في هذا يعني غلاف مزمَّلة فارغة (التي يبرد فيها الماء عراقيه) فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج إلى

الرسول وقال ليس هو عندي فقال أخبرت أنه دخل إليك فقال ادخل الدار وفتشهافدخل فطاف كل موضع في الدار ولم يفطن لغلاف المزملة فخرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة المبرّد المبرّد وتسامع الناس ذلك فلهجوا به » .

وقيل إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان المازني وقيل غير ذلك .

هذا ما علل به لفتح الراء ابن خلكان أما ابن عبد ربه في العقد فيعلل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار أبي العباس في كتابه الروضة قال في العقد جـ ٤ ص ١٤١ .

الا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ومعرفته باللسان وضع كتابا سماه بالروضة وقصد فيه الى اخبار الشعراء المحدثين فلم يختر لكل شاعر الا أبرد ما وجد له حتى انتهى إلى الحسن بن هانيء وقلما يأتي له بيت ضعيف لرقة فطنته وسبوطة بنيته وعذوبة ألفاظه فاستخرج له من البرد أبياتا ما سمعناها ولا رويناها ولا ندري من أين وقع عليها وهي :

ألا لا يلمني في العقار جليس ولا يلحني في شربها بعبوس
تعشقها قلبي فبغض عشقها اليّ من الاشياء كل نفيس

ثم يقول وجل أشعاره الخمريات بديعة لا نظير لها فخطر بها كلها وتخطاها إلى التي جانسته في برده فما أحسبه لحقه هذا الاسم المبرد إلا لبرده . . . وقد تخير لأبي العتاهية أشعارا تقتل من بردها وشنفها وقرطها بكلامه .

والسيرافي كما نقله عنه السيوطي في المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ يضبط الراء بالكسر قال في الفصل الثالث في معرفة الألقاب وأسبابها .

المبرد قال السيرافي[1] لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له قم فأنت المبرِّد بكسر الراء أي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وكذلك ضبطه بالكسر ياقوت في معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ واتصل هذا الخلاف بالمحدثين .

فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في الكسر كما يحكيه عنه الاستاذ ابراهيم مصطفى[2] وكان ينشد في ذم من فتحها .

والكسر في راء المبرد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء

وكذلك ضبطها بالكسر الشيخ المرصفي في رغبة الآمل مرتضيا كلام ياقوت والأستاذ إبراهيم مصطفى يحكى عنه أنه كان غير متشدد في الكسر تشدد الشنقيطي ولكنه كان يفضله .

اما المستشرقون فهم على اختيار الفتح يتبين ذلك بمراجعة كتاب المستشرق الألماني بروكلمن .

ودائرة المعارف الإسلامية بطبعتيها الإنجليزية والفرنسية .

وفي يقيني أن كلام مؤلف العقد ظاهر التحامل فدعوى أن أبا العباس كان سيِّء الاختيار دعوى عريضة تنطوي على التشهير بالرجل والزراية به إن كتاب الروضة عصف به الدهر فلم يصل إلينا حتى نستطيع الحكم عليه على أنه لم يكن كتابا صغير الحجم بل كان ثلاثة دفاتر كبارا كما يقول مؤلف تاريخ بغداد على أن لدينا الكامل وهو على نسق الروضة وما من شك في أنه شاهد صدق على حسن اختيار أبي

---

(١) لم يعرض في كتابه أخبار النحويين البصريين لضبط الراء.

(٢) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥.

العباس ودعوى أن اختيار هذا الشعر البارد منه مرجعه إلى ما اتصف به من البرود ـ يدحضها إجماع المؤرخين على أن أبا العباس كان خفيفا ظريفا عبقا لبقا ثم ان هذا الطعن من إبن عبد ربه ليس عجيبا ففي كتابه نظائر له في طعنه على من أخذ منهم وانتفع بمعارفهم .

والذي أراه ان أبا العباس قد شهر بهذين اللقبين ويظهر أن الفتح كان مختار الكوفيين آثروه لما يشعره من الذم أو عدولا منهم عمايشعر بالمدح واشتهار الشخص بلقبين ليس أمراً مستبعداً فقد سبق سعيد بن المسيب المبرد في هذا .

قال ابن خلكان ج ١ ص ٢٥٨ .

المسيب بفتح الياء المثناة ومن تحتها المشددة وروى عنه أنه كان يقول بكسر الياء ويقول سيب الله من يسيب أبي .

وفي تاج العروس ج ١ ص ٣٠٦ .

قال بعض المحدثين أهل العراق يفتحون وأهل المدينة يكسرون ويحكون عنه أنه كان يقول سيب الله من سيب أبي .

ولادته : اكثر المؤرخين على أن ولادته كانت سنة ٢١٠ هجرية (سنة ٨٢٦ ميلادية) ووفاته كانت سنة ٢٨٥ هجرية (سنة ٨٩٨ ميلادية) ذكر ذلك السيرافي في أخبار النحويين البصريين وابن الانباري في نزهة الألبا والخطيب في تاريخ بغداد وياقوت في معجم الأدباء والمرزباني في معجم الشعراء .

وابن النديم في الفهرست يذكر ذلك ثم يقول (وقيل مولده سنة سبع ومائتين) وابن خلكان يقول أيضاً (وقيل ولادته سنة سبع ومائتين ووفاته سنة ٢٨٦) ومثل ذلك في مرآة الجنان لليافعي والزبيدي في طبقات النحويين يذكر أن ولادته سنة ٢٢٠ ووفاته سنة ٢٨٦ بقوله مات عن ست وستين سنة ومثله في طبقات القراء لابن الجزري .

وإذا علمنا أن وفاة المبرد كانت سنة ٢٨٥ أو سنة ٢٨٦ وأن وفاة الخليل بن أحمد كانت سنة ١٦٠ أو ١٧٠ تكون مدة ما بين وفاتيهما تزيد على قرن من الزمان وعلى هذا تكون هذه القصة التي ذكرها مؤلف العقد متضمنة اجتماع المبرد مع الخليل مصنوعة موضوعة إن أراد بالخليل الخليل بن أحمد كما يفيده إطلاق لفظ الخليل في العقد ج ١ ص ٣٠٢ .

قال محمد بن يزيد النحوي أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسع لي وكرهت أن أضيق عليه فانقبضت فأخذ بعضدي وقربني إلى نفسه وقال إنه لا يضيق سم الخياط بمتحابين ولا تسع الدنيا متباغضين .

(وفي خزانة الأدب ج ٤ ص ٤٢٦ أن الحديث كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبي محمد اليزيدي المتوفي سنة ٢٠٢) فما في العقد على هذا وقع فيه تحريف .

نشأته : نشأ بالبصرة وفي الفهرست ص ٨٨ .

قال أبو عبد الله محمد بن القاسم كان المبرد من السورحيين بالبصرة ممن يكسر الأرضين وكان يقال له حيان السورحي وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرد إبنة الحفصي والحفصي شريف من اليمنية .

ثم رحل إلى بغداد واتخذها موطنا له ونال الثراء بسبب قدومه على المتوكل كما تحدث هو بذلك في معجم الادباء ج ٧ ص ١٣ .

قال حمزة وحدثني النوشجان بن عبد المسيح قال سمعت المبرد يقول كان سبب غناي بندار بن لرة الأصبهاني وذلك أني حين فارقت البصرة وأصعدت إلى سامرا وردتها في أيام المتوكل فآخيت بها بندار بن لرة وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب حتى كان لا يشذ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل وأصح الناس معرفة باللغة وكان له كل اسبوع دخلة على المتوكل فجمع بيني وبين النحويين في داره

في مجالس ومرت ليلة فرفع حديثي الى الفتح بن خاقان ، ثم توصل إلى أن وصفني للمتوكل فأمر بإحضاري مجلسه ، وكان المتوكل تعجبه الأخبار والأنساب ويروى صدرا منها يمتحن من يراه بما يقع فيها من غريب اللغة ، فلما دنوت من طرف بساطه استدناني حتى صرت إلى جانب بندار فأقبل علينا وقال يا بن لرة ويا بن يزيد ما معنى هذه الأحرف التي جاءت في هذا الخبر . . . . ثم ذكره وبعد أن فرغ منه قال المبرد فبقيت متحيراً فبدر بندار وقال يا أمير المؤمنين في هذا نظر وروية ، فقال قد أجلتكمابياض يومي فانصرفا وباكراني غداً ، فخرجنا من عنده فأقبل بندار علي وقال إن ساعدك الجد ظفرت بهذا الخبر فاطلب فإني طالبه ، فانقلبت إلى منزلي وقلبت الدفاتر ظهرا لبطن حتى وقفت على هذا الخبر في أثناء أخبار الأعراب فتحفظته وباكرت بندار فأنهضته معي وصبحناه وبدأت فرويت الخبر ثم فسرت ألفاظه فالتفت إلى بندار وقال ابن يزيد فوق ما وصفتم ، ثم قال للغلام عليّ بالخازن ، فحضر ، فقال له اخرج إلى ابن يزيد وقل للحاجب بسهل إذنه عليّ ،فصار ذلك أصل ما لي وكان بندار ـ رحمه الله أصله وسببه .

شيوخه : تلقى عن أشياخ عصره وأخذ منهم .

أبو عثمان المازني : قال عنه لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان وقد ناظر الأخفش في اشياء كثيرة فقطعه.المعجم ج ٧ ص ١٠٨ .

وقد روى عنه كتابه تصريف المازني في شرح تصريف المازني لابن جني ص ٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو الفتح عثمان بن جني أخبرني أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة مني عليه بحلب عن أبي بكر محمد بن السري السراج عن أبي العباس محمد بن

يـزيد المبـرد عن أبي عثمان بكـر بن محمـد بن عثمـان المـازني رحمـه الله . كما أخذ عنه القراءة أيضا ذكر ذلك إبن الجزوي في طبقات القراء .

الجرمي : بدأ عليه قراءة كتاب سيبويـه وختمه عـلى المازني وقـال عنه كـما في أخبار النحـويين ص ٧٢ كـان أغوص عـلى الاستخراج من المـازني وكان المازني أحد منه .

أبو حاتم السجستـاني : كان يحضـر حلقته ويـلازم القراءة عليـه وهو غلام وسيم وقال عنه .

وكـان جماعـة للكتب يبحر فيهـا ويكثر التـأليف في اللغة وقـال أيضـا عنه كان يجيـد استخراج المعمى ويفضـل المازني عليـه ، وقال أيضـا جئت السجستاني وأنا حدث فرأيـت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقته له .

وللسجستـاني مع ورعـه وتقواه غـزل في المبرد لا يليق بـوقار الشيـوخ وسمت العلمـاء ذكـر بـعضـه في زهـر الآداب ج ٣ ص ١٥٢ وشـرح مقـامـات الحـريـري للشـريشي ج ١ ص ١٤٦ وبغيـة الـوعـاة ص ٢٦٥ وأخبار النحويين البصريين ص ٩٥ .

الجـاحظ : اتصل بـالجاحظ الى آخـر أيـامـه وسمـع منـه وروى عنـه بعض الطرائف وكتابه الكامل جرى على منوال البيـان والتبيين وحـذا حذوه في كثـرة الاستطراد وضمن كتـابـه الكـامـل كثيـرا مما أخـذه عن الجـاحظ ونسبه إليه ج ٤ ص ٦٩ ، ١٢٨ ج ٥ ص ١٢٠ ، ١٨١ .

الرياشي : يقـول عنه سمعت المـازني يقول قـرأ الريـاشي علي كتـاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد منّي المعجم ج ١٢ ص ٤٥ .

ويقـول أول ما سمعت الـريـاشي ينشـد شعـرا لمـالـك بن أسمـاء ابن خارجة ورد ذكره في الكامل ج ٢ ص ٣١ ، ج ٥ ص ١٣٥ .

التـوَّزي : يقول عنـه ما رأيت أحـداً أعلم بالشعـر من أبي محمد

التوزي كان أعلم من الرياشي والمازني نزهة الألبا ص٢٣٣ ورد ذكره في الـكـامـل ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٨١ ، ج ٤ ص ٣٤ ، ج ٥ ص ١٣١ ، ص ١٩٩ .

أبو محلّم الشيباني : في الفهرست في بـاب أسماء فصحـاء العـرب المشهورين الـذين سمـع منهم العلماء ص ٦٥ قـال عنـد حـديثـه عن أبي محلم ص ٦٩ قال المبرد سمعتـه يقول عندي خمسة عشر هاونا ، وقال لي يوما لم أر الهاون في البادية فلما رأيته استنكرت منه .

وكـان المبرد مخـالـطا شعـراء عصـره وأدباءه، فـروى شعـر البحتـري وحـادث عمارة بن عقيـل لما قـدم بغداد فـاجتمع النـاس اليه وكتبوا شعره وسمعـوا منه وعـرضوا عليـه الأشعار كـما روى شعـر أبي تمـام والفتـح بن خـاقـان وعبـد الله بن المعـتز وغيــرهم كمـاقــرأ مؤلفـات من سبقــه من النحـويين وألف كتـابا في معنى الأوسط لـلأخفش وقال قـرأت أوراقـا من احد كتابي عيسى بن عمر وكان كالإشارة الى الأصول المزهر ج٢ ص ٢٤٨ .

تلامذته : حضر حلقـة المبرد وأخـذ عنه كثيـرون وأخص بالـذكر من طالت صحبتهم له وأكثروا من الأخذ عنه .

علي بن سليمان الأخفش : كان له فضل إخراج الكـامل مـع شرحـه لـه ويقول في الكـامل ج ٢ ص ١٢٣ حـدثني المبرد في غـير الكامـل ونرى له روايات كثيرة عن المبرد في الأغاني ومعجم الادباء .

الزجّاج وابن كيسـان : في أخبار النحـويـين البصـريـين / ٤١ ومن أصحـاب أبي العباس محمـد بن يـزيـد أبـو إسحـاق إبـراهيم بن السـري الزجاج وأبـو الحسن بن كيسان وإليهـما انتهت الريـاسة في النحـو بعد أبي العبـاس محمـد بن يـزيـد غـير أن أبـا إسحـاق كـان أشـد لـزومـا لمـذهب البصـريين وكـان ابن كيسان يخلط المـذهبـين وفي معجم الادبـاء ج ١ ص ١٤٩ .

ولما ضعف المبرد في أيام المعتضد واعتذر من تفسير بعض الكتب أشار إلى أن الزجاج يقوم بذلك.

أبو بكر بن السراج: وفي أخبار النحويين أيضاً وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان وعنهما أخذ أكثر النحو.

وروى ابن السراج عن المبرد تصريف المازني كما قدمنا كما روى عنه نسب عدنان وقحطان كما تتلمذ له نفطويه والصولي وغيرهما .

الخصومة بين المبرّد وثعلب

هذه الخصومة مرجعها إلى التنافس القوي بين مدرستي البصرة والكوفة فالمبرد بصري تعلم على المذهب البصري وطريقته وثعلب كوفي تعلم على المذهب الكوفي وطريقته .

الا ترى كيف يجر الحديث بين ثعلب والزجاج عن المبرد إلى الحديث عن سيبويه وكتابه والفراء وحدوده ثم فصيح ثعلب يوسعه الزجاج نقدا وتجريحا في نفس المجلس ، فهذا يدل على ان كلا من الفريقين دائم التربص بالآخر واقف على مواضع النقص في مؤلفاته في معجم الادباء ج ١ ص ١٣٧ .

قال ابو إسحاق بن السري الزجاج رحمه الله دخلت على أبي العباس ثعلب ـ رحمه الله ـ في أيام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد أملى شيئاً من المقتضب فسلّمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ألين له وأحتمله لموضع الشيخوخة فقال لي أبو العباس ـ قد حمل إلي بعض ما أملاه هذا الخُلْدي[1] فرأيته لا

(١) الخُلْد بضم أوله وتسكين ثانيه قصر بناه المنصور ببغداد بعد فراغه من مدينته على شاطىء دجلة في سنة ١٥٩ هـ وبنيت حواليه منازل فصارت محلة كبيرة عرفت بالخلد والأصل فيها القصر المذكور وكان المبرد ينزله فكان ثعلب يسميه الخلدي لذلك معجم البلدان جـ٣ ص ٤٥٤ .

يطوع لسانه بعبارة ،فقلت له إنه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رأيته إلا ألكن متغلقاً فقال أبو موسى والله إن صاحبكم ألكن يعني سيبويه ، فأحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء أنه قال دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح سمعته يقول لجارية له ؛هات ذيك الماء من ذاك الجرة) فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وأنت غير مأمون في هذه الحكاية ولايعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

فقال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت له هذا كذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة قال والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد ، قلت كل جيد قال الله تعالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحا » وقرىء وتعمل صالحا وقال عز وجل « ومنهم من يستمعون إليك » ذهب إلى المعنى ثم قال « ومنهم من ينظر إليك » ذهب الى اللفظ وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان أجود لأن كلا جيد ، فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأن صوابه فيه أكثر من أن يعد ولكن هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدىء المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت له نعم . . . . ثم اخذ يسردها . . . .

لجّ النزاع بين المبرد وثعلب واشتهرت هذه الخصومة حتى صارت مضرب الامثال في معجم الادباء ج ١٩ ص ١١٣ .

وحكى ابن السراج قال كان بين المبرد وثعلب ما يكون بين

المعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم .

كفى حزنا أنا جميعا ببلدة ويجمعنا في أرضها شر مشهد
وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه في جانب عنه مفرد
نروح ونغدو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ .

وكان بين ثعلب والمبرد من المنافسة والعداوة ما لا يشرح حتى كان يكفر كل واحد صاحبه .

تهاجيا ونال كل واحد منهما من صاحبه في معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ وجاء رجل الى ثعلب فقال له يا أبا العباس قد هجاك المبرد فقال بماذا فأنشده .

أقسم بالمبتسم العذب ومشتكى الصب ، الى الصب
لو أخذ النحو عن الرب ما زاده إلا عمى القلب

فقال أنشدني من أنشد ، أبو عمرو بن العلاء .

يشتمني عبد بني مسمع فصنت عنه النفس والعرضا
ولم أجبه لاحتقاري له من ذا يعض الكلب إن عضا

وفي الزبيدي بعد أن ذكر هذه الاشعار قال وهذا غلط لأن ثعلبا هو مولى بني مسمع فالشعر الأول أنشده ثعلب والثاني للمبرد وفي أمالي القالي ج ١ ص ١٤١ ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء صار لكل منهما أنصار يذودون عنه ويحملون على خصمه في معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٤ .

، وكان أهل التحصيل يفضلون المبرد على ثعلب وفي ذلك يقول أحمد بن عبد السلام :

رأيت محمد بن يزيد يسمو الى الخيرات في جاه وقدر
جليس خلائف وغذي ملك واعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانية الظرفاء فيه وأبهة الكبير بغير كبر
فينشر إن أجال الفكر درا وينشر لؤلؤا من غير فكر
وكان الشعر قد أودى فأحيا ابو العباس داثر كل شعر
وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر
وقالوا ثعلب يفتي ويملي وأين الثعلبان من الهزبر
وهذا في مقالك مستحيل تشبه جدولا وشلا ببحر

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ قصيدة أخرى لابن عبد السلام مطلعها :

أيا بن سراة الأزد أزد شنوءة وأزد العتيك الصدر رهط المهلب

وفي تاريخ بغداد أيضا ج ٣ ص ٣٨٢ .

حدثنا الجوهري قال حدثنا محمد بن العباس قال أنشدنا محمد بن المرزبان لبعض أصحاب المبرد يمدحه .

بنفسي أنت يا بن يزيد من ذا يساوي ثعلبا بك غير قين
اذا ما زنتكما العلماء يوما رأت شأويكما متفاوتين
تفسر كل مقفلة بحذق ويستر كل واضحة بغين
كأن الشمس ما تمليه شرحا وما يمليه همزة بين بين

ألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب الفهرست ص ٩٤.

, ومن أنصار ثعلب أحمد بن فارس ألف الانتصار لثعلب بغية الوعاة / ١٥٣ وتلميذه أبو بكر بن الأنباري كما في معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

، كـان المبـرد يحب الاجتمـاع بثعلب في المنـاظـرة وثعلب يكـره ذلــك ويروغ منه لأن مذهبه مذهب المعلمين .

في وفيـات الأعيـان والمعجم كـان المبرّد يحب الاجتمـاع في المنـاظـرة بثعلب والاستكثـار منـه وكـان ثعلب يكـره ذلــك ويمتنـع منـــه حكى ابـو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي وكان صديقهما قـال قلت لأبي عبـد الله الدينـوري ختن ثعلب لم يأبى ثعلب الاجتمـاع بـالمبـرد فقـال لأن المبـرد حسن العبـارة حلو الاشـارة فصيـح اللسـان ظـاهـر البيـان وثعلب مـذهبه مـذهب المعلمين فـاذا اجتمعا في محفـل حكم للمبرد عـلى الظاهـر قبل أن يعرف الباطن .

فـطلاقة لسـان المبرد جعلتـه يرغب في منـاظرة ثعلب كـما حببت اليـه تـلاميـذه وجعلتهم يخفـون الى مجلسـه معـرضـين عن مجــالس ثعلب . في معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ .

وكـان أبو عـلي أحمد بن جعفـر النحوي ختن ثعلب يخـرج من منـزلـه وهو جالس عـلى باب داره فيتخـطى أصحابـه ويمضي ومعه دفتـره ومحبرتـه فيقرأ على أبي العبـاس المبرد كتـاب سيبويـه فيعاتبـه أحمد بن يحيـى ثعلب على ذلك ويقـول له إذا رآك النـاس تمضي إلى هذا الـرجل تقـرأ عليه اذ ـ يقولون مـاذا ؟ ولم يكن يلتفت الى قولـه ، وهذه نـاحية قـوة فقدهـا ثعلب وفي المعجم ج ٥ ص ١١٧ .

قـال أحمد بن فـارس اللغوي كـان أبو العبـاس ثعلب لا يتكلف الإعـراب في كلامه كان يدخل المجلس فنقوم له فقول « أقعـدوا أقعدوا بفتـح الألف وفي المعجم ج ٥ ص ١٢٢ .

، ولم يكن مـع ذلك مـوصوفـا بـالبـلاغـة ولا رأيتـه اذا كتب كتـابـا إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة .

وفي المـعجـم ج ٥ ص ١١١ ، ١١٤ و ج ١٩ ص ١١٨ شـيء مـن

المناظرات التي كانت تقع بين المبرد وثعلب كما كان بعض تلاميذهما يسفر بينهما بمسائل علمية كما في المعجم ج ١ ص ١٢١ ، ج ٥ ص ١٣٢ .

٧ علمهما : سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى قال لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه المعجم ج ٥ ص ١٢١ .

وفي المعجم أيضا ج ٥ ص ١٣٨ .

وقال لي أبو عمر الزاهد سألت أبا بكر بن السراج فقلت أي الرجلين أعلم ثعلب أم المبرد فقال ما أقول في رجلين العالم بينهما وفي المعجم ج ٥ ص ١٣٧ .

قال ابو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر قال لي أبي حضرت مجلس أخي محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرد فقال لي اخي محمد : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال فتناظرا في شيء من علم النحو مما أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ثم عدت إليه فلم أعرف ما المجلس فسألني فقلت إنهما تكلما فيما أعرفه فشركتهما ثم دققا فلم أعرف ما قالا ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو أعلم منهما ولست ذلك الرجل ، فقال لي يا أخي أحسنت والله هذا أحسن .

في أخبار ابن تمام للصولي ص ٨ .

ومن جليل من رأيناه ولزمناه وأكثرنا عنه من بعد صيته وشهد بالعلم له ووقع الاجماع عليه اثنان أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني ـ رحمهما الله ـ وأثنى عليهما بعض الشعراء فقال :

أيا طالب العلم لا تجهلن   وعذ بالمبرد أو ثعلب
تجد عند هذين علم الورى   فلا تك كالجمل الأجرب

علوم الخلائق مقرونة   بهذين في الشرق والمغرب

ومدح المبرد ثعلبا كما في نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

، قال المبرد أعلم الكوفيين ثعلب فذكر له الفراء فقال ولا يعشره وصرح المبرد بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) عند حديثه عن البيت

ولست بمهياف يعشى سوامه   مجدعة سقبانها وهي بهل

وفي نزهة الألبا وتاريخ بغداد والمعجم أن ثعلبا رش المبرد بهذه الأبيات التي مطلعها .

ذهب المبرد وانقضت أيامه   وليذهبن إثر المبرد ثعلب

وتخرج عليهما كثير من فضلاء العلماء .

توثيقه : وثقه العلماء والمؤرخون وقد رويت لنا هاتان القصتان في المعجم ج ٣ ص ٣٠ .

زعموا أن أبا العباس المبرد ورد الدينور زائرا لعيسى بن ماهان فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى أيها الشيخ ما الشاة المجثمة[1] التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة ، فقال هل من شاهد قال نعم

قول الراجز :

لم يبق من آل الحميد نسمة   إلا عنيز لجبة مجثمة

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له أيها

(١) في لسان العرب جـ ١٤ ص ٣٥٠ المجثمة المحبوسة وفي الحديث أنه نهى عن المصبورة والمجثمة قال أبو عبيد المجثمة التي نهى عنها هي المصبورة وهي كل حيوان ينصب ويرمى ويقتل . . المجثمة هي الشاة التي ترمى بالحجارة حتى تموت ثم تؤكل وروي عن عكرمة أنه قال المجثمة الشاة ترمى بالنبل حتى تقتل .

الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ، فقال هي التي جثمت على ركبها وذبحت من خلف قفاها ، فقال كيف تقول وهذا شيخ العراق يعني أبا العباس المبرد يقول هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن ، وأنشده البيتين فقال أبو حنيفة أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتهما هذه ، فقال صدق الشيخ أبو حنيفة فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه ، فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت .

ويساورني الشك في هذه القصة فإن السائل سأل المبرد عن الشاة المجثمة وبين له أنها مما نهينا عن أكل لحمه فهل تخفي على لباقة المبرد وسرعة بديهته أن الشاة القليلة اللبن ليست مما نهينا عن أكل لحمه من الجائز ان لا يعرف ما الشاة المجثمة ولكن اذا كان لا بد له من الانتحال تخير أن يكون جوابه مما يناسب المسؤول عنه.

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ .

اخبرني علي بن أبي علي البصري حدثني أبي حدثني أبو علي الحسن بن سهل بن عبد الله الايذجي حدثني أبو عبد الله المفجع قال .

كان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه فيها يتهم بالكذب فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يجب وكنا قبل ذلك قد تمارينا في عروض بيت الشاعر :

ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا   حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال بعضنا هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ألق بعض) فقلت له أنبئنا - أيدك الله - ما القبعض عند العرب فقال المبرد القطن يصدق ذلك قول أعرابي :

كأن سنامها حشي القبعضا

فقال فقلت لأصحابي هو ذا ترون الجواب والشاهد إن كان صحيحا فهو عجب وإن كان اختلق الجواب وعمل الشاهد في الحال فهو اعجب .

ذكر هذه الحادثة أيضا ابن الانباري في نزهة الألبا ص ٢٨١ وياقوت ج ١٩ ص ١١٢ .

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ قال النخع البصري عن المبرّد اتهم بالكذب في نقل اللغة وهذا ورد عن النخع بإسناد مظلم والنخع لا يعتد بجرحه وفي المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

قال أبو الحسن الاخفش سمعت أبا العباس المبرد يقول إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه وإنما الخطأ البين الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذابا ملعونا .

١ ثناء العلماء على أبي العباس المبرد :

في طبقات النحويين للزبيدي (تلخيص مجلة إيسطالية نشرته بالعربية) قال الحسين بن سعيد ومحمد بن أبي الأزهر كان المبرد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالسة وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط وصحة القريحة وقرب الإفحام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس أحد عليه ممن تقدم أو تأخر عنه وكان نحويا مقدما عالماً أديبا شاعرا . . . . . . وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء .

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .

١ وكان إمام العربية في بغداد وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني وكان حسن المحاضرة فصيحا بليغا مليح الأخبار ثقة فيما يرويه

كثير النوادر فيه ظرافة ولباقة ، وكان الإمام إسماعيل القاضي يقول ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ، وقال السيرافي سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم ، وقال أيضا سمعت نفطويه يقول ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرد .

١ قال الزجاج لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره وكنت اقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على إعناته فلما باحثته ألجمني بالحجة وطالبني بالعلة وألزمني إلزامات لم أهتد إليها فاستيقنت فضله واسترجحت عقله وأخذت في ملازمته .

١ وقال عنه ابن جني في سر الصناعة ص ١٣٠ . . . . . يعد جبلا في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها .

١ **هل كان متعصباً** : يقول الاستاذ احمد بك أمين في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ .

وقلنا إن المبرد عربي أزدي يماني وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية تمثيلا صحيحا ، ثم يقول :

وهو في كتابه الكامل يعلى شأن المهلّب ويتأوّل له ، لقد رمى المهلب بالكذب حتى في حديث رسول الله فهو يذكر انه إنما كذب في الحرب والحرب خدعة والكذب في الحرب جائز .

والمبرد وإن كان ذكر في كتابه ما قاله الأستاذ أحمد أمين لقد ضمن كتابه شيئا في هجاء آل المهلب في الكامل ج ٧ ص ١٥٧ .

قال أبو العباس وقرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير يهجو فيها آل المهلب ثم ذكرها ، ومطلعها :

أقــول لهــا مــن لــيـلة لــيس طــولهـا
كــطول الــليــالي لــيــت صــبــحــك نــورا

وفي ج ٧ ص ٤١ يذكر البيت :

آل المــهــلب جــد الله دابــرهـــم أضحـوا رمادا فـلا أصل ولا طـرف

ويذكر بيتا آخر من هذه القصيدة في ج ٣ ص ٢٧ وهو

والأزد قــد جــعــلوا المنتــوف قــائــدهـــم
فــقــتــلتــهــم جــنــود الله وانــتــتــفــوا

كما وصف خلفا الأحمر بقوله وكان شديد التعصب لليمن ج ٥ ص ١٨٦ .

على أن علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة)[1] قد وصف المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعذّل واختار في كتابه الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغدر قال :

(وقال ابو العباس وجاور عروة بن مرة أخبر أبي خراش الهذلي ثمالة ابن الأزد فجلس يوما بفناء بيته آمنا لا يخاف شيئا فاستدبره رجل منهم بسهم فقصم صلبه وفي ذلك يقول أبو خراش :

لعن الإلــه وجــوه قــوم رضّــع غــدروا بعــروة من بــني بــلالّ

وأسرت ثمالة خراش بن أبي خراش) .

فذكر خبرا له يروى عن أبي عبيدة وليس يثبت عن اهل العلم ، والذي عليه اكثر الرواة أن بني رزام وبني بلال وهما بطنان من ثمالة أسروا عروة وخراشا فنهى بنو رزام عن قتلهما وأبى بنو بلال إلا قتلهما حتى كاد يقع بينهم ثم إن القوم شغلوا بقتل عروه وألقى رجل ثوبه على خراش وقال له انج ، فنجا ، وطلبه القوم فأعجزهم .

(١) ج ٥ / ص ١٤٨.

وإنما عدل أبو العباس إلى أضعف الروايات وآثر إيرادها وألزم ثمالة الغدر لعلة قد سبقنا إلى التنبيه عليها حكاها هو ورواها لنا عنه جماعة منهم أبو محمد درستويه وأبو بكر بن أبي الأزهر ، وقد ساقها ابن أبي الأزهر في أخبار ظرفاء المجانين . . . . . . ثم يقول ابن حمزة في ختامها فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ، وقد وضحت علة ذلك للمجانين والعقلاء بمعرفتها أولى .

ثم إن المبرد في كتابه (نسب عدنان وقحطان) بدأ الحديث عن العدنانيين واستنفد حديثه عنهم ثلثي الكتاب ثم تكلم عن اليمن والأزد كما تكلم عن غيرهم مشيرا إلى مشاهيرهم فلم نلمح فيه أثرا لعصبية .

ونسب ابن أبي الحديد المبرد إلى رأي الخوارج لإطالته في اخبارهم في الكامل قال في شرحه لنهج البلاغة ج ١ ص ٤٤٧ .

ونسب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى رأي الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم .

وفي حديث المبرد عن نافع بن الأزرق ما يثبت لنا أنه لا يرى رأى الخوارج قال في ج ٧ ص ١٥٣ .

ويروى عن أبي الجلد أنه نظر إلى نافع بن الأزرق الحنفي وإلى نظره وتوغله وتعمقه فقال إني لأجد لجهنم سبعة أبواب وإن أشدها حرا للخوارج فأحذر أن تكون منهم قال في الكامل ٣/٥ إنما كان الحزم عند علي رضي الله عنه، أن يحظر أمر الدين ثم لا يفكر في الموت وقد قيل له اتعتل أهل الشام بالغداة وتظهر بالعشي في إزار ورداء فقال أبا لموت أخوف والله ما أبالي أسقطت على الموت أم سقط الموت علي .

وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العباس فيسأله فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع اليه في تفسيرها فقبله وانتحله ثم غلبت عليه الشقوة .

وإطالة المبرد في أخبار الخوارج لم تكن مشايعة منه لهم في عقائدهم وإنما كان الغرض منها تسجيل شيء من أدبهم في كتابه كما صرح بذلك قال في ج ٧ ص ١٨٣ .

وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردا لهم لكنا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب أو شعر مستطرف أو كلام من خطبة معروفة مختاره .

ثم هو عندما أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم قال في ج ٨ ص ١٢٦ .

قال أبو العباس وهذا الكتاب لم نبتدئه لنتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل شيء بشيء والحديث ذو شجون ويقترح المقترح ما يفسخ به عزم صاحب الكتاب ويصده عن سننه ويزيله عن طريقه .

أسلوبه : ليست بين أيدينا نماذج من كتابة المبرد الأدبية سوى نتف صغيرة قدم بها بعض الأبواب في الكامل وهي على ضآلتها تشف عن روح أدبية ، قال في الكامل ج ١ ص ١٢٢ باب .

قال أبو العباس من كلام العرب الاختصار المفهم والإطناب المفخم وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيغني عند ذوي الألباب عن كشفه كما قيل لمحة دالة وقد يضطر الشاعر المنطق والخطيب المصقع والكاتب البليغ فيقع في كلام أحدهم المعنى المستغلق واللفظ المستكره فإن انعطفت عليه جنبتا الكلام غطتا على عواره وسترتا من شينه ، وإن شاء قائل أن يقول بل الكلام القبيح في الكلام الحسن أظهر ومجاورته له أشهر كان ذلك له . وقال في ج ٨ ص ١٤٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم قد ذكرنا في صدر كتابنا هذا أنا نذكر فيه خطبا ومواعظ فيما نذكره من ذلك أمر التعازي والمراثي فانه باب جامع وقد قيل إنه لم يقل في شيء قط كما قيل في هذا الباب لأن الناس لا ينفكون من المصائب ومن لم ينكل أخاه نكله أخوه ومن لم يعدم نفيسا

كان هو المعـدوم دون النفيس وحق الانسان الصبر على النوائب واستشعار ما صدرنـاه إذ كانت الـدنيا دار فـراق ودار بوار لا دار استـواء وعلى فـراق المألوف حرقة لا تـدفع ولـوعة لا تـرد وإنما يتفـاضل النـاس بصحة الفكـر وحسن العزاء والرغبة في الآخرة وجميل الذكر .

وأسلوبه التأليفي يميـل الى البسط والوضـوح وظهرت آثـار البسط فيما عنون له في المقتضب ، عنون للتعجب بقوله ص ٤٠٦ .

هـذا باب الفعـل الذي يتعـدى الى مفعول وفـاعله مبهم ولا يتصـرف تصـرف غيره من الافعـال ويلزم طريقـة واحدة لأن المعنى لـزمه عـلى ذلك وهو باب التعجب .

وعنون لما النافية بقوله ص ٤١٢ .

هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقـوعه في معنـاه وهو حـرف جاء لمعنى ويجـري في غير تلك اللغـة مجرى الحـروف غير العـوامـل وذلك الحرف ما النافية .

ومثال ولعه بالاكثار من المترادفات قوله في المقتضب ص ٢٧٦ .

فـإن كـانت الألف للتـأنيث ففيهـا ثـلاثـة أقـاويـل أجـودهـا وأحقهـا بالاختيار واكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حـذف الألف فتقول في النسب الى حبلى حبلى .

ويثنى عـلى رأي فيقـول قـول حسن جميـل ـ وهـذا واضـح بـين جـدا ويعرض عن آخر فيقول خطأ فاحش وغلط بيّن .

وقال في الكامل ج ٨ ص ٢٠٦ عن ابن مناذر .

قال أبو العبـاس ومن حلو المراثي وحسن التـأبين شعـرابن مناذر فـإنه كان رجلا عالما مقدما شاعرا مفلقـا وخطيبـا مصقعا وفي دهـر قريب فله في شعـره شدة كـلام العرب بـروايته وأدبـه وحلاوة كـلام المحـدثين بعصـره

ومشاهدته ولا يزال قد رمى في شعره بالمثل السائر والمعنى اللطيف واللفظ الفخم الجليل والقول المتسق النبيل .

ورغبة المبرد في الوضوح جعلته يمتدح الكلام بسببه في الكامل ج ١ ص ٢٢٨ فهذا أوضح معنى وأعرب لفظا وأقرب مأخذا ، وفي ج ١ ص ١٢٩ فهذا كلام واضح وقول عذب ، وفي ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام وأوضحه معنى واستمع اليه يدقق في تحليل بعض الأساليب تحليلا وافيا في المقتضب ص ٤١١ ولو قلت ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك المساكين كنت قد أوقعت التعجب بالفعل واتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام والدنانير التي يهبها فكأنك قلت ما أكثر الدنانير التي تهبها والطعام الذي تطعمه إن أردت هذا التقدير ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نزرا في كل مرة جاز وكان وجه الكلام الا يقع التعجب على هذا لأن هذا شبيه بالإلغاز لأن قصد التعجب الكثرة فاذا تؤول على القلة فقد زال معنى التعجب ولكن بعض الأشياء يدل على بعض ألا ترى أنك تقول ما جاءني غير زيد وتريد ما جائني إلا زيد وقد يجوز ألا يكون زيد جاءك ويكون الكلام مستويا وذلك أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك فجائز أن يكون أيضا ما جاءك إلا أنك امسكت عن الخبر فيه .

وما أكثر ما يسائل المبرد نفسه فيقول في معرض الشرح فإن قلت أو فان قال قائل ونحو ذلك .

أكثر من (الفناقل) في أسلوبه رغبة في الإيضاح والشرح ويظهر أيضا أن لموقفه أثرا في ذلك فموقفه يدعوه إلى أن ينافح عن آرائه ويحتج لها ويدفع عنها ما يرد عليها كما أن عليه أن يدفع الآراء المعارضة له .

وكما أكثر في أسلوبه من (الفناقل) أكثر من قوله فاعلم ويا فتى في

المقتضب ص ١٠ هذا أقوم فاعلم وهذا تقوم فاعلم ورأت يقوم فاعلم وفي المقتضب ص ٣٦٤ ومن قال هذان رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون هذا مسلمون فاعلم ...... ومثل قولك مسلمين فاعلم غسلين فاعلم ..... وفي الكامل ج ٥ ص ٣٢ قولهم هذه سنين فاعلم وهذه عشرين فاعلم .المقتضب ٢٩٧ أشياء أفقلاء يا فتى.

المقتضب / ٨. سينات فاعلم.

وفي المقتضب ص ٢٨٩ تقول لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو جاري بيت بيت يا فتى وفي الكامل ج ٥ ص ٣٣ وتقول هذه فلسطون يا فتى ورأيت فلسطين يا فتى .

والأسلوب التعليمي يقع فيه مثل هذا الحشو للفت الأذهان وتنبيه المتعلمين وقد يكون داعيه بيان إعراب الكلمة لأن الوقف عليها يحذف حركة إعرابها .

وفي الكامل بعض مظاهر من عفة قلم المبرد .

فقد امسك عن ذكر شعر في ذم علي بن أبي طالب ج ٣ ص ٢١٢ كما أمسك عن ذكر شعر قيل في ذم معاوية من شاعر على ج ٣ ص ٢٢٥ وفي الرسائل المتبادلة بين المنصور ومحمد بن عبد الله بن حسن العلوي أمسك عن ذكر شيء منها قائلا ونمسك عن الباقي فقد قيل الراوية أحد الشاقين ج ٨ ص ٢٧٨ .

وإن كان ذكر بعضا منها في ج ٥ ص ٥٤ .

شعر المبرد : قال الشعر ولم يكثر منه وعلى كل فلا يعد شاعرا سمح القريحة خصب الخيال إذ أغراض شعره محدودة ولامر ما نراه لا يضمن كتابه الكامل من شعره الا بيتا واحدا دون أن يصرح بنسبته له .

في العقد الفريد ج ١ ص ٣٠١ وللمبرد :

ما القرب إلا لمن صحّت مودته
ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دويّ الصدر مضطغن
ومن بعيد سليم غير مقترب

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ في هجاء ثعلب :

رب من يعنيه حالي وهْو لا يجري ببالي
قلبه ملآن مني وفؤادي منه خالي

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ ....

حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد المبرد قال سألت بشر بن سعد المرثدي حاجة فتأخرَتْ فكتبت اليه :

وقاك الله من اخلاف وعد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدبا ورأيا وبيتك في الرواية من معد
وتجمعنا أواصر لازمات سداد الأسر من حسب وود
إذا لم تأت حاجتي سراعا فقد ضمنتها بشر بن سعد
فأي الناس آمله لبر وأرجوه لحل أو لعقد

وفي أخبار النحويين البصريين للسيرافي ومن شعر أبي العباس وكان مليح الطبع أخير أبو بكر بن أبي الأزهر قال .

كتب طاهر بن الحارث كاتب محمد بن عبد الله بن طاهر اليه رقعة في درجها تسبيب،له على مصر قد فرغ منه وأحكمه وكان الغلام الموصل للرقعة يسمى نصراً فأجابه عن رقعته وكتب في آخر الجواب.

بنفسي أخ برّ شددت به أزري فألفيته حرًا على العسر واليسر
أغيب ولي منه ثناء ومدحه وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتني مطالبة شنعاء ضاق لها صدري

فأحسن من وجه الحبيب ووصله كتاب أتاني مدرجا بيدي نصر
سررت به لما أتى ورأيتني غنيت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت رعاك الله من ذي مودة فقد فت إحسانا وقصر بي شكري

وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٩ .

ذكر انه دخل الى المتوكل فقال له يا بصري رأيت أحسن وجها مني فقال لا ولا أسمح راحة ثم تجاسرت فقلت :

جهرت بحلفة لا أتقيها لشك في اليمين ولا ارتياب
بأنك أحسن الخلفاء وجها وأسمح راحتين ولا أحابي
وأن مطيعك الأعلى جدودا ومن عاصاك يهوى في تباب

فقال لي أحسنت وأجملت في حسن طبعك وبديهتك :

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في رصف وثناء مجاوز المقدار . . . الخ

وفي الموشح للمرزباني أيضا ص ٣٥٠ .

أخبرنا الصولي قال أنشدنا أبو العباس المبرد لمحمود بن مروان بن أبي حفصه :

لي حلة فيمن ينمم وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقو ل فحيلتي فيه قليلة

قال المبرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال وليس في الكذاب حيلة .

ثم قال فحيلتي فيه قليلة ثم أنشدنا لنفسه :

إن النموم أغطى دونه خبري وليس لي حيلة في مفترى الكذب
لا يكذب المرء إلا من مهانته أو عادة السوء أو من قلة الأدب

وهذا البيت ذكر في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ ولم يصرح بنسبته له

وإنما قال بعد أن ذكر البيتين السابقين وقال آخر ثم نسبه إليه الأخفش .

٤ من أخباره ونوادره : كان شحيحاً ضنيناً لا يعلّم إلا بأجر في معجم الأدباء ج ١ ص ١٣١ .

قال الخطيب بإسناده قال أبو محمد عبد الله بن درستويه النحوي حدثني الزجاج قال كنت اخرط الزجاج فاشتهيت النحو فلزمت المبرد لتعليمه وكان لايعلم مجاناً ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها فقال لي أي شيء صناعتك قلت أخرط الزجاج وكسبي في كل يوم درهم ود انقان او درهم ونصف وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كل يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبدا إلى ان يفرق الموت بيننا استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه قال فلزمته وكنت أخدمه في أموره مع ذلك وأعطيه الدرهم فينصحني في العلم حتى استقلت فجاء كتاب بني مارقة من الصراة يلتمسون معلما نحويا لأولادهم فقلت له أسمني لهم فأسماني فخرجت فكنت أعلمهم وأنفذ إليه في كل شهر ثلاثين درهما وأزيده بعد ذلك بما أقدر عليه ومضت مدة على ذلك وطلب منه عبيد الله بن سليمان بن وهب مؤدّباً لابنه القاسم فقال له لا أعرف لك إلا رجلا بالصراة مع بني مارقة قال فكتب إليهم عبيد الله فاستنزلهم عني فنزلوا له فأحضرني وأسلم القاسم إلي فكان ذلك سبب غناي وكنت أعطي المبرد ذلك الدرهم في كل يوم إلى أن مات ولا أخليه من التفقد بحسب طاقتي وفي معجم الادباء أبدا ج ١٨ ص ١٠٠ .

قال الأزهري أخبرني المنذري أنه اختلف الى ثعلب سنة في سماع كتاب النوادر لابن الأعرابي . . . . . قال وكتبت عنه من أماليه في معاني القرآن وغيرها أجزاء كثيرة فما عرض ولا صرح بشيء من أسباب الطمع قال واختلفت إلى أبي العباس المبرد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة والكامل قال وقاطعته من سماعها على شيء مسمى وأنه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط .

وما أبعد الفرق بين حرص المبرد على المال وزهادة شيخه المازني فيه لقد أبى المازني على حاجته قراءة كتاب سيبويه ليهودي لقاء أجر معين لما يتضمنه من آي الذكر الحكيم وأثار ذلك الفعل دهش تلميذه المبرد وتساؤله .

اما صاحبنا فلا يرى غضاضة في أن يشترط ويبالغ في الأجر ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها ولا يقرأ حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط كما لايرى غضاضة في أن يصطفى مثل ابن الراوندي - المشهور بإلحاده ما دام أن هناك أجرا يدفع .

(في طبقات النحويين للزبيدي) وقال ابو عبيدة لا يكون النحوي شجاعا فقيل له لم ذاك فقال ترونه يفرق بين الساكن والمتحرك ولا يفرق بين الحياة والموت .

قال المبرد وأنا أقول لا يكون النحوي جوادا قيل له ولم ذاك فقال ترونه يفرق بين الهمزتين ولا يفرق بين الغنى والفقر .

وللمبرد مع ظرفاء المجانين أحاديث طريفة ذكرت في العقد الفريد ج ٤ ص ٢٠٨ وفي معجم الأدباء وتاريخ بغداد وأخبار النحويين البصريين .

في أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه :

نهض المبرد بقسط وافر في خدمة العربية فشارك في علومها نحوها وصرفها وفقهها وأدبها وروايتها وبلاغتها فهو بلا ريب إمام من أئمتها وجهبذ من جهابذتها على أنه لم تكن كل هذه النواحي لديه على السواء .

فأية ناحية من نواحي العربية كان ميالا إليها ومبرزا فيها ؟ لو ترافعنا إلى آثاره لتبين لنا أن النحو ظفر من أبي العباس بالحظ الوافر والنصيب الأكبر فقد كان غالبا عليه ومستبدا بجهده وله مؤثرا وفيه راغبا وأنفس كتبه جاءت فيه .

ولم يجرؤ نقاد أبي العباس وأكثرهم تحاملا عليه أن يسلبوا عنه اجتهاده في النحو .

فهذا علي بن حمزة البصري لم يأخذ على المبرد مع كثرة ما نعى عليه ونال منه في نقده الكامل إلا ثلاث مؤاخذات نحوية وقد رددت عليه اثنتين منها كما سيجيء .

ثم إنه قد صرح في غير موضع من كتاب التنبيهات بمعرفة أبي العباس للنحو قال :

وتشاغل أبي العباس ـ غفر الله لنا وله ـ بالنحو يمنعه من تأمل المعاني ونقدها وقال في موضع آخر ولو تشاغل أبو العباس بملح الاشعار ونتف الاخبار وما يعرفه من النحو لكان خيرا له .

وغلبة النحو على المبرد جعلته يشتهر بين المؤرخين بهذا الاسم محمد بن يزيد النحوي .

وتلي الناحية النحوية الناحية اللغوية ، وقد اعترف له بهذا ابن عبد ربه في العقد في مقام كان ينال منه ويتجنى عليه قال :

ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على عليه باللغة ومعرفته باللسان . . . . . .

وبقية النواحي سنعرض لها عند حديثنا عن الكامل .

لمحات عن مذهب المبّرد واتجاهاته

ليس من غرضي ان أتناول في هذه الفصول بالعرض كل ما وقفت عليه من أقوال للمبرد وإنما مقصدي أن أرسم صورة تكشف لنا جهد الاستطاعة عن اتجاهات المبرد في مذهبه مستندا في ذلك إلى ما درسته من مؤلفاته وما جمعته مما هو منثور مبثوث في أضعاف كتب النحو .

مسويا بين ما تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة (وبين) وما انفرد به فما مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال .

ولنأخذ في بيان ما قصدنا إليه وعلى الله قصد السبيل .

احتفال المبرد بالمعاني : كان يحتفل بالمعاني ويسير على سناها ويترافع لها ويحتكم إليها وينزل عند حكمها قال في المقتضب ص ٤٤٨ .

هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من فعل .

تقول زيد أبوك حقا وهو زيد معروفا وأنا عبد الله أمرا واضحاً وذاك لأن هذه الحالات وإنما تؤكد ما قبلها لأنك إذا قلت هو زيد وأنا عبد الله فإنما تخبر بخبرين فإذا قلت معروفا أو بيّنا فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته وعمل فيه الإخبار لأنه عليه يدل .

ولو قلت أنا عبد الله منطلقا لم يجز لأن المنطلق لا يؤكدني ألا ترى

أنك لو قلت أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسدا لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجوز أن تقول أنا عبد الله مصغرّا نفسك لربك ثم تقول آكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد لأن هذا يؤكد ما صدرت به ، وكذلك لو قلت مفتخرا أو موعدا أنا عبد الله شجاعا بطلا وهو زيد كريما حليما أي فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيدا ، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود .

وقال في المقتضب أيضا ص ٣٠٦ .

هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا وذلك قولك كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد فإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة وبايعته نقدا فوضع قوله فاه إلى في موضع مشافهة ووضع قوله يدا بيد في موضع نقدا فلو قلت كلمته فوه إلى في لجاز لأنك تريد كلمته وفوه إلى في فأما بايعته يدا بيد فلايجوز غيره لأن المعنى بايعته نقدا أي أخذت منه وأعطيته ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد كما أنك كلمته وفوه الى فيك ولكن تقول بايعته ويد بيد كما أنك كلمته وفوه الى فيك ولكن تقول بايعته يده فوق رأسه أردت ويده فوق رأسه أي وهذه حاله لأن هذا ليس من نعت المبايعة كما كان قولك مشافهة ونقدا من نعت الفعل فكذلك بايعته ويده في يدي .

والاسم المشتغل عنه الواقع بعد أدوات الشرط لا يرى المبرد بأسا في جواز رفعه على إضمار فعل يستقيم به المعنى ـ قال في المقتضب / ١٣٤ واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك أزيدا ضربته أبشرا منا واحدا نتبعه وذلك قولك إن زيدا تره تكرمه ومن زيدا بأنه يعطه وإن زيدا لقيته أكرمته وكذلك إذا لأنها لا تقع إلا على فعل تقول إذا زيدا لقيته فاكرمه قال :

لا تجزعي[1] إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقال الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر[2]

ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى وهو أن يضمر بلغ فيكون اذا بلغ ابن أبي موسى وقوله بلغته إظهار للفعل وتفسير للفاعل وكذلك لا تجزعي إن منفس أهلكته على أن يكون المضمر هلك .

ويبين المعنى الفاضل من المفضول في قول الشاعر :

انا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ولاهو بالابناء يشربنا

قال من قال إنا بنو نهشل فقد خبر وجعل بنو خبر إن ، ومن قال بني فإنما جعل الخبر .

إن تبتدر غاية يوما لمكرمة تلق السوابق منا والمصلينا

ونصب بني على فعل مضمر للاختصاص وهذا أمدح ومثله

نحن بني ضبة أصحاب الجمل

الكامل ج ٢ ص ٦٧

وكرر في المقتضب في غير موضع قوله بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد ص ١٩٩ فإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى ص ٢٢٥ .

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ١٥٢ .

(٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٤٥٠ .

بين المبرّد والقراء

أثار دهشتي بادىء الرأي ان يكون من المبرد إقدام على تلحين القراء وعددت هذا جرأة منه انفرد بها وأقدم عليها ثم لما وسعت دائرة البحث تبين لي أن الحملة على القراء بردّ قراءاتهم وتلحينهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى من بعدهم فشاركوا فيها .

ولم يقف الأمر عند علماء البصرة بل تخطاهم إلى بعض زعماء الكوفة وسأعرض لكل هذا في ختام الرسالة ببيان أوسع وأبين من ساهم فيها وأرد على هذه الفكرة الخاطئة كما أبين أن طعنْ بعض العلماء على الزمخشري في هذا وجعله صاحب هذه الفكرة وأبا عذرتها وتعليل ذلك بما غلب عليه من الاعتزال فيه شيء من التحامل فما الزمخشري إلا أحد من شايع هذه الفكرة فهو مسبوق بها .

ويهمني هنا أن أسجل نصيب المبرد في هذه الحملة الآثمة وما قام به من ردّ بعض القراءات المتواترة وغيرها .

في المقتضب ص ١٥٤ -.

وأما قراءة من قرأ ثم ليقطع فلينظر فان الإسكان في لام فلينظر جيد

وفي لام ليقطع لحن لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب ابن إسحاق الحضرمي .

وهذه القراءة التي لحن قارئها المبرد من القراءات السبع في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٧٨ .

ثم ليقطع : قرأ ورش والبصري والشامي بكسر اللام على الاصل في لام الامر والباقون بالاسكان تخفيفا .

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ص ٢٦٥ .

ابن عامر وورش وأبو عمرو قرأوا ثم ليقطع بتحريك اللام بالكسر وأن ابن ذكوان قرأ وليوفوا نذورهم وليطوفوا كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فيهما وأن قنبلا وأبا عمرو وابن عامر وورشا قرؤا ثم ليقضوا تفثهم كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فتعين لمن يذكره في هذه التراجم المذكورة القراءة بإسكان اللام .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٥٥ .

وقرأ حمزة الذي تساءلون به والأرحام وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر كماقال :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

وفي تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢ .

وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي ان أبا العباس المبرد قال لو صليت خلف إمام يقرأ ما أنتم بمصرخي واتقوا الله الذي ـ تساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٩٤ .

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف

على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس .

وفي الالوسي .

وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد حتى قال لا تحل القراءة بها وتبعه في ذلك جماعة منهم ابن عطيه .

قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) قراءة سبعيه كما في غيث النفع / ٨٥ وشرح الشاطبية / ١٩٠ .

وقراءته مصرخي بالكسر من القراءات السبع .

في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٤٧ .

قرأ حمزة بكسر الياء والباقون بالفتح وقد ضعف بعض النحويين قراءة حمزة وقد جعلها أبو عبيدة غلطا والزجاج رديئة والأخفش غير مسموعة من جهة أن الياء فيه ياء إضافة وحكمها الفتح أو السكون وإذا تعذر أحدهما تعين الآخر والسكون هنا متعذر فتعين الفتح وانما تعذر السكون لأن أصل مصرخي مصرخين جمع مصرخ بمعنى مغيث أضيف لياء المتكلم فحذفت النون للإضافة فاجتمع ياء الإعراب وهي ياء ساكنة وياء الإضافة فلو سكناها لاجتمع ساكنان فتعين الفتح فاجتمع مثلان الأول ساكن والثاني متحرك فوجب الإدغام فصارت ياء مفتوحة مشددة ولا عبرة بقولهم فإنها قراءة متواترة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وقرأ بها جماعة من التابعين الأعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن أعين وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء[1] وإمام النحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء ولها في العربية وجه صحيح وهو أنه زيد بعد ياء الاضافة ياء ساكنة كما تزاد بعد الضمير في به وحذفت تخفيفا كما حذفت من فيه وعليه وبقيت الكسرة دالة عليها .

(١) اضطراب الفراء فعدها من وهم القراء ثم قال إنها لغة بني يربوع - خزانة الأدب ٢٠٨/٢ .

وأنه لما التقى ساكنان ياء الإعراب وياء المتكلم وحرك الثاني لتعذر تحريك الأول بسبب الاعراب حرك بالكسر على أصل التقاءالساكنين فإن قلت الكسر في الياء ثقيل فالجواب أنها لما أدغمت فيها الياء التي قبلهاقويت بالإدغام فأشبهت الحرف الصحيح فاحتملت الكسر أو أن أصلها الفتح فكسرت إتباعا لكسرة إني وهو لغة تميم وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس وبه قرأ الحسن في الحمد لله .

وفي شرح الشاطبية ص ٢٤٤ .

ثم أمر أن يقرأ لحمزة وما أنتم بمصرخي بكسر الياء المشددة فتعين للباقين القراءة بفتحها ، وقوله مجملا من قولهم أحسن فاجمل في قوله وفعله أي مجملا في تعليل قراءة حمزة غير طاعن فيها كما فعل من انكر هذه القراءة من النحاة وقال لا يجوز كسر ياء الإضافة وهي قراءة صحيحة ثابتة وقد ذكر لها وجهين من القياس العربي مع كونها لغة محكمة ، وقوله كهاء وصل أي كهاء وصل بياء أو واو وذلك أن هذه الياء فعل فيها كمافعل في هاء الضمير تكسر وتوصل بياء فيقال عليه وإليه بالياء بعد الهاء ويجوز حذف الصلة في عليه واليه وكذلك هذه الياء كسرت ووصلت بياء ساكنة ثم حذفت الصلة فبقيت الياء مكسورة ، فهذا معنى قوله كها وصل ، ثم ذكر الوجه الآخر فقال او للساكنين يعني أو كسرت لالتقاء الساكنين وذلك أن الياء الأولى ساكنة وهي ياء الجمع لما التقت بياء الإضافة وهي ساكنة كسرت ياء الإضافة لالتقاء الساكنين ثم حكى أن الفراء وقطربا وابن العلاء حكوا أنها لغة بني يربوع .

في شرح الاقتراح ص ٣٩ .

كان قوم من النحاة يعيبون قراءات بعيدة في العربية فقرأ عاصم برواية حفص عنه (وانّ كُلا لَمَّا ليوفينهم) بتشديد إن وميم لما وبها قرأ ابن عاصم وحمزة وقال المبرد وهذا لحن لا تقول العرب إنّ زيدا لمّا خارج.

قال أبو حيان في البحر (ج ٥ ص ٢٦٧) وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متوافرة لحنا وليس تركب الآية كتركيب المثال الذي يقال ذاك لحن وأما في الآية فلا فلو سكت أو قال كما قال الكسائي ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق .

وهذه القراءة من القراءات السبع أيضا في غيث النفع ص ١٣٦ وتحصل من جمع حكم وان ولما أربع قراءات تخفيفهما للحرمين وتشديدهما لشامي وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وعكسه لبصري وعلى وفي شرح الشاطبية ص ٢٣٦ .

وإذا جمعت بين وإن وكلا لما تأتي في ذلك أربع قراءات تخفيف النون والميم لنافع وابن كثير وتشديدها لابن عامر وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وتشديد إن وتخفيف لما لأبي عمرو والكسائي .

وفي المقتضب ص ١٦٨ .

وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال(ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر انا نحمله على المعنى لأنه في المعنى جماعة .

وهذه قراءة سبعية أيضا في غيث النفع ص ١٦٠ .

(ثلثمائة سنين) قرأ الأخوان بحذف تنوين مائة على الإضافة والباقون بالتنوين ومثله في شرح الشاطبية ص ٢٥٣ .

في المقتضب ص ٤١٤ .

وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون) فعطف على إن وعلى في وهذا عندنا غير جائز .

وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٤ .

وقرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح آيات) فجعل آيات في موضع نصب وخفضها لتاء الجمع فحملها على إن وعطفها بالواو وعطف اختلافا على في ولا أرى ذا في القرآن جائزا لأنه ليس بموضع ضرورة .

وهذه القراءة التي أصر المبرد على ردها في كتابيه من القراءات السبع كمايعرف ذلك بمراجعة غيث النفع ص ٢٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٩٣ .

في نزهة الالبا ص ٣٦٥ .

حكى عن المبرد أنه قال ما عرفت أو ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية الا في حرفين إحداهما عادا لولي والأخرى يؤده إليك وانما صار لحنا لأنه أدغم حرفا في حرف فاسكن الأول والثاني حكمه السكون وإنما حركته عارضة فكأنه قد جمع بين ساكنين وأما يؤده فلا يجوز إسكان الهاء إلا في الضرورة عند بعض النحويين ومنهم من لا يجيزه البتة .

وهاتان القراءتان من القراءات السبع في غيث النفع ص ٦٩ يؤده قرأ البصري وشعبة وحمزة بسكون الهاء .

وفي شرح الشاطبية ص ٨١ نافع وأبو عمر أدغما تنوين عادا في لام التعريف من الأولى بعدما نقلا الى اللام حركة الهمزة .

وكذلك في غيث النفع ص ٢٥٥ .

في المقتضب ص ٤٦ .

فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط وإنما هذه القراءة منسوبة

إلى نـافع بن أبي نعيم ولم يكن علم بـالعربيـة وله في القـرآن حـروف قـد وقف عليها .

وما قاله المبرد في المقتضب مأخوذ من كلام المازني في تصـريفه وسيـأتي بعد .

في تفسير البحر لأبي حيان ج ٤ ص ٢٧١ .

وقـال الفـراء ربمـا همـزت العـرب هـذا وشبهـه يتـوهمـون أنها فعليـة فيشبهون مفعلة بفعيلة .

فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربمـا يهمزون هـذا وشبهه وجـاء بـه نقل القـراء الثقات ابن عـامر وهـو عربي صـراح وقد أخـذ القرآن عن عثمان قبل ظهـور اللحن والأعرج وهـو من كبار القراء التابعـين وزيد بن علي وهو من الفصـاحة والعلم بـالمكان الـذي قل أن يـدانيه في ذلـك أحد والأعمش وهـو في الضبط والإتقان والحفظ والثقـة بمكان ونـافـع وقـد قـرأ على سبعين من التـابعين وهم من الفصـاحة والضبط والثقـة بالمحـل الذي لا يجهل فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحـاة البصرة في مثل هذا .

وأمـا قول المـازني أصل أخـذ هذه القـراءة عن نافـع فليس بصحيـح لأنها نقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن على والاعمش .

وأما قوله إن نافعـا لم يكن يدري مـا العربيـة وهي هذه الصنـاعة التي يتـوصل بهـا إلى التكلم بلسان العـرب فهو لا يلزمـه ذلـك إذ هـو فصيـح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العـرب الفصحاء وكثـير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك .

في المقتضب ص ٣٨٥ .

فـامـا قـراءة أهـل المـدينـة (هؤلاء بنـاتي هن أطهـر لكم) فهـو لحن فـاحش وإنما قـراءة ابن مروان ولم يكن لـه علم بـالعـربيـة وإنمـافسـد لأن

الأول غير محتاج الى الثاني ألا ترى أنك تقول هؤلاء بناتي فيستغني الكلام وفيها تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدهما .

وللمبرد مع هذا مواقف تدل على أنه كان يحتكم الى أساليب القرآن قال في المقتضب ص ١٢١ وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه لأنها لام إضافة . . . . . قال تعالى ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قل عسى ان يكون ردف لكم ﴾ معناه ردفكم وتقول لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فان اخرته فالأحسن أن لا تدخلها إلا أن يكون المعنى ماقال المفسرون فيكون حسنا وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٢١ فإن أضفت المنادي إلى نفسك ففي ذلك أقاويل أجودها حذف الياء وذلك كقولك يا غلام أقبل ويا قوم لا تفعلوا ويا جارة أقبلي قال الله عز وجل ﴿ يا قوم لا أسألكم عليه أجرا ﴾ وقال ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ وكذلك كل ما كان في القرآن من ذا كقوله ﴿ رب لا تذر على الأرض ﴾ ﴿ رب إني أسكنت من ذريتي ﴾ .

في همع الهوامع ج ٢ ص ٧٨ .

التزم المبرد وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد إما لأنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون .

استشهاده بالحديث

استشهدَ المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة .

ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الإكثار منه .

وهذه مواضع ما استشهد به .

في المقتضب ص ١٧٢ .

إذا بلغت المائة قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم اذا جعلتهم مائة وكانوا تسعمائة فألفتهم إذا أردت فعلتهم وآلفتهم إذا أردت افعلتهم كل ذلك يقال .

وجاء في الحديث أول حي آلف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جهينة وقد آلفت معه بنو سليم بعد .

وفي المقتضب .

إن جعلت أحمر اسما جمعته بالواو والنون فقلت الأحمرون والأصفرون وقلت في المؤنث حمراوات وصفراوات وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة لأنه ذهب مذهب الاسم والخضراوات في هذا الموضع ما أكل رطبا ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابسا .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ يقول أنبياء لغة القرآن والرسول .

١ موقف المبرد من لغات العرب

كان يشرح اللغتين ويبين وجهيهما ولا يفاضل بينهما كما فعل في ما قال في المقتضب ص ٤١٢ تقول ما زيد قائما وما هذا أخاك كذلك يفعل أهل الحجاز وذلك أنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع فلما خلصت في معنى ليس ودلت على ما تدل عليه ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الاخرى أجروها مجراها فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿ ما هذا بشرا ﴾ ﴿ وما هن أمهاتهم ﴾ .

وأما بنو تميم فيقولون ما زيد منطلق يدعونها حرفا على حالها بمنزلة إنما إذا قلت إنما زيد منطلق .

وكذلك لم يفاضل بين اللغة الحجازية واللغة التميمية في هلم المقتضب / ٢٣٤ .

وكان منه مفاضلة بين اللغتين واختيار إحداهما قال في المقتضب / ١٧٥ أما ما كانت الواو والياء منه في موضع العين فإن فيه اختلافا أما الاقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بيضة بيْضات وفي جوزة ـ جوْزات وفي لوزة لوْزات.

وأما هذيل بن مدركة خاصة فيقول جوزات وبيضات ولوزات على منهاج غير المعتل ولا يقلبون واحدة منها ألفا فيقال أليس حق الواو والياء إذا كانت كل واحدة منها في موضع حركة أن تقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا فيقول من يحتج عنهم إنما حركت هذه الياء وهذه الواو لأن الباب وقع اسما متحركا وألحق المعتل بالصحيح لئلا يلتبس النعت بالمنعوت وأجرى هذا الباب في ترك القلب مجرى خونة وحوكة لئلا يلتبس بما أصله فعله .

وقبح لغة أهل الحجاز في نحو ياجل وياحل وموتعد وموتزن وباتعد وياتزن المقتضب ص ٣١ الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ .

ونسب المبرد الغلط الى بعض العرب في غير موضع من المقتضب قال في ص ١٠٨ .

وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء وذلك غلط منهم فاحش لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من اجله جاز ذلك في الهاء وانما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره اذا اشبهه في علته فيقولون مررت بكم وينشدون هذا البيت .

وإن قال مولاهم على جل حادث

من الدهر ردّوا فضل أحلامكم ردوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

وقال في ص ٤٦ .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنما هو غلط وإنما الجمع مصاوب لأن مصيبة مفعلة وتنظر ص ٢٢٠ .

وقد تبع المبرد سيبويه والمازني في نسبتهم الغلط الى بعض العرب في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ .

وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقال أيضا في ج ٢ ص ١٢٧ / ومن العرب من يقول في ناب نويب فيجيء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو اكثر وهو غلط منهم وقال أيضا في ج ٢ ص ٣٦٧ .
فأما قوله مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة وقد قالوا مصاوب ثم قال:

وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف مثله في ج ١ ص ٢١٧ و ج ٢ ص ٢٧٨ .

وقال المازني في تصريفه ص ١٩٦ . وقد قالت العرب مصائب فهمزوا وهو غلط كما قالوا حلأت السويق .

في حاشية الصبان ج ١ ص ٣٤٢ .

واعترض بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجب بأنه لا مانع من ذلك لماسبق (٣٠٣) من أن الحق قدرة العربي على الخطأ اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .

وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إنّ وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه .

ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ .

مذهب المبرّد بين القياس والسماع

طغت موجة الخلاف بين العلماء على مسائل القياس والسماع فبعضهم كان يضن بالقياس في مسائل كثيرة وبعض آخر كان سخيا به وسنعرض لهذا في ختام الرسالة ونثبت هنا أن صاحبنا المبرد كان قياسا أعمل الاقتياس في مسائل كثيرة .

مظاهر توسعه في القياس :

(١) ما يفيد النسب مما جاء على فاعل وفعال مقيس الهمع ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) حذف الياء من نحو قريش وثقيف عند النسب مقيس قال في المقتضب / ٢٧٣ . واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز لأنها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب الى سليم سلمى والى ثقيف ثقفى .

(٣) يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولا همزة كما يراه المازني في نحو إشاح . المقتضب ص ٣٣ ، الكامل ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٤) مصدر فاعل المفاعلة وفعال ويجوز الفيعال لأنه الأصل المقتضب / ١٤٢ .

(٥) مصدرفعّل التفعيل ويجوز الفعال لأنه الاصل كما قال الله تعالى ﴿ وكذبوا بآياتنا كِذابا ﴾ المقتضب ص ١٤٢ .

(٦) فعل المعدول في سبِّ الذكور مقيس الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٧)حروف الجر يبدل بعضها من بعض اذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .

(٨) يقيس تثنية العلم المختوم بويه وجمعه جمع مذكر فيقول السيبويهان والسيبويهون المقتضب ص ٣٦٢ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٣ .

(٩) قاس فعلا في جمع فِعْل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو هند كما قاس فُعَلا في جمع نحو جُمْل الهمع ج ٢ ص ١٧٦ .

(١٠) يقيس إعمال لكن المخففة المقتضب ص ١٧ .

وفي المعنى لم يسمع الإعمال ج ١ ص ٢٢١ الاشموني ج ١ ص ٣٤٩ .

(١١) يقيس تصحيح نحو مغزو في مغزى الكامل ج ٦ ص ٧ .

(١٢) الجمع الذي اكتنف ألفه حرفا علة المسموع منه معلا ما اكتنف ألفه واوان وقاس عليه الياءين والياء والواو مع سيبويه والجمهور المقتضب ص ٤٧ شرح الشافية ج ٣ / ١٣٠ .

(١٣) قاس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قال في المقتضب ص ٣٠٩ .

فأما قوله في الآذان الله اكبر فتأويله كبير كما قال عز وجل ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فإنما تأويله وهو عليه هين لأنه لا يقال شيء أهون عليه من شيء . . . . واعلم أن أفعل اذا أردت أن تضعه

موضع الفاعل فمطرد والكامل ج ٦ ص ٩٦ .

(١٤)يقيس وقوع المصدر المنكر حالا ان كان نوعا لعامله ومنعه سيبويه المقتضب ص ٣٠٦ .

(١٥) يقيس إعمال إن النافية عمل ليس خلافا لسيبويه المقتضب ص ٢٢٧ .

وقاس المبرد على القليل وعلى ما يراه غيره شاذا يوقف عند المسموع منه .

(١) قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ المقتضب ص ٤٤٠ و ٤٧٣ و ٣١٣ .

(٢) يقيس جر حتى والكاف للضمير الهمع ج ٢ ص ٢٣ الكافية ج ٢ ص ٣١٩ .

(٣) في المقتضب ص ١٦٣ .

إن قلت خمسة كلاب جاز على أنك أردت خمسة من الكلاب قال تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ وقال الشاعر خمس بنان .

(٤) يقيس الجمع بين فاعل نعم وتمييزها المقتضب ص ١٦٠ .

(٥) قاس رد لام الأسماء الستة عند إضافتها الياء المتكلم .

الهمع ج ٢ ص ٥٤ الكافية ج ١ ص ٢٧٣ ابن يعيش ج ٣ ص ٣٦ .

(٦) قاس تقديم التمييز على عامله المتصرف مع المازني المقتضب / ٢٣٨ .

(٧) لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا اسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس

جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور .

ومذهب المبرد والرماني قياس ذلك على المسموع . الهمع ٢ ص ١٨٣ .

(٨) تصغير نحو ناب على نييب مقيس قال في المقتضب ص ٢٠١ .

فأما ناب فتصغيره نييب فان قلت نييب فإن ذلك يجوز في كل ما ثانيه ياء في التصغير .

(٩) يقيس فتح ما قبل الآخر عند النسب الى نحو تغلب شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

وقد استعمل المبرد القياس أيضاً وإن وجد السماع بخلافه .

(١) اجاز تسكين عين لجبات وربعات وإن لم يسمع فيهما إلا الفتح الكافية ج ٢ ص ١٧٦ الهمع ج ١ ص ٢٤ والمقتضب ص ١٧٤ .

(٢) فعْلَة إن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ان جمع مؤنث وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ومثله نحو رشوه شرح الكافية ج ٢ص ١٧٦ المقتضب ص ١٧٥ .

(٣) سمع في تصغير اللاتي اللتيات وقال في تصغيره مع الاخفش اللويا واستغنى سيبويه بالمسموع شرح الشافية ج ١ ص ٢٨٨ المقتضب ٢٠٤ .

كما كان من المبرد إقدام على القياس ولا سند له من السماع :

(١) قال بجواز إظهار كان في نحو قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

ويعتبر ما زائدة لا عوضا ، قال الرضى ولا يستند في ذلك الى سماع شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا في نحو اعطاهاني

وأعطاهوك قال إنما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب واستجاد المبرد مذهب النحاة شرح الكافية ج ٢ ص ١٧ .

وتوقف المبرد عن القياس في مسائل قليلة .

(١) التعدية بالهمزة سماع في اللازم والمتعدى عند المبرد وقياس فيهما عند الاخفش وقياس في اللازم فقط عند سيبويه

(الهمع) ج ٢ ص ٨١ الخصائص ص ٢٧٩

(٢) قاس سيبويه والأخفش اسم فعل الأمر من الثلاثي على فعال بشرطه ، وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب ابن يعيش ص ٥٢ ج ٤ شرح الكافية ج ٢ ص ٧١ الصبان .

(٣) منع القياس على شنوء في النسب شنوءة شرح الشافية ٢ ص ٢٣ .

(٤) منع القياس على قروى في النسب إلى قرية كما يراه يونس المقتضب ص ٢٧٤ .

(٥) منع صياغة فاعل بمعنى جاعل من العدد المركب مع الاخفش والمازني المقتضب ص ١٧١ .

(٦) جمع أمة آم واموان ، قال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ .

ومن أنشد أموان فقد غلط لأنه يحتج بقولهم حمل وحملان وفلق وفلقان وهذا إنما يحمل على ما كان معتلا مثله نحو أخ وأخوان ، وقد روى أبو زيد أخوان فإلى هذا ذهبوا والقياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة .

(٧) وردت في الكامل عبارة ظاهرها يفيد أن تخفيف الهمزة بشرطه مقصور على السماع وفي هذا تحجير واسع قال في ج ٢ ص ١٧٨

والثأر ما يكون لك عند من أصابك حميمك من الترة ومن قال ثار فقد أخطأ .

ولو رجعنا الى المقتضب في باب تخفيف الهمزة نجده يرسل القول في أحكامه كما أرسله غيره .

مسائل أجازها ومنعها غيره :

(١) يجوز أن تفتح همزة إنّ إنْ وقعت جوابا للقسم نحو بالله أنك قائم شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) لو وقع بعد ضمير الفصل فاء الجزاء نحو ما زيد هو فالقائم فقال سيبويه يتعين للإبتدائية ولا يجوز الفصل لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت ، وجوز المبرد أن يكون ضمير فصل (الهمع ج ١ / ٦٩ .

(٣) لا تتقدم أخبار أفعال المقاربة ويتوسط فإن اقترن بأن ففي التوسط قولان الجواز كغيره وعلمه المبرد والثاني المنع (الهمع ج ١ / ١٣١) .

(٤) تدخل لام الابتداء على معمول خبر إن اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور وإن دخلت على الخبر أيضا نحو إن زيدا لبك لواثق (الهمع ج ١ ص ١٣٩) .

(٥) يجوز أن يرفع الظرف الاسم إذا تقدم عليه نحو أمامك زيد مع الكوفيين الإنصاف المسألة السادسة .

(٦) في حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها اقتصارا يجوز حذف الأول بشرط ذكر الأخرين أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول الهمع ١ / ١٥٨ .

(٧) يجيز التنازع بين فعلي التعجب المقتضب / ٤٣١ الكافيه ١ / ٧٣ .

(٨) يجيز نصب المستثنى بعد حاشا خلافا لسيبويه المقتضب / ٤٧٢ .

(٩) أجاز سيبويه رفع المصدر المؤكد لجملة على تقدير الابتداء ويكون لازم الإضمار ، فصنع الله مثلا على إضمار هو ، وله على ألف اعتراف كذلك ، وجوز المبرد رفع باقي الخبر المكرر والمحصور فيقول زيد سير سير وإنما أنت سير الهمع ج ١ / ١٩٣ .

(١٠) في المقتضب ص ٤٠٠ قال :

ولو قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب كان بين النحويين فيها اختلاف وذلك أن بعضهم يقول إذا قلت عبد الله زيد ضارب فانما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خبر زيد فكأنك قلت زيد يضرب عبد الله وزيد ضارب عبد الله ، فاذا قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالجارية ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله ، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء وذاك لأن ضاربا يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل فالتقديم والتأخير في الفعل وما كان خبرا للأول مفردا أو مع غيره فمجراها واحد ، وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك كانت زيدا الحمى تأخذ فتنصب زيدا بتأخذ وتأخذ خبر كان وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس زيد لها باسم ولا خبر فهذا الذي لا يجوز .

(١١) يجوز نعت كل أو المضافة إليه قال في المقتضب ص ٤٧٠ .

ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار إن جعلت ظريفا نعتا للرجل وإن جعلته نعتا لكل رفعت فقلت كل رجل ظريف في الدار .

(١٢) تأتي ثم للاستئناف قال في المقتضب ص ١٢١ .

ولو قال قائل أريد أن تأتيني ثم تحسن إليَّ لكان معناه أريد إتيانك ثم قد استقر عندي أنك تحسن إلى أي فهذا منك معلوم عندي ،

والتقدير في العربية أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إليَّ .

(١٣) أجاز أن ينصب عامل النداء الحال نحو يا زيد قائما إذا ناديته في حال قيامه ومنه قول الشاعر :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

شرح الكافية ج ١ ص ١٢٠ خزانة الأدب ج ١ ص ٢٨٥

(١٤) مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس جائزة نحو قوله تعالى ﴿ ذلك أدنى أن لا تعولوا ﴾ المقتضب ص ٣١٩ .

لم يسلك المبرد سبيل التأويل فأجاز هذه المسائل :

(١) يجيز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا ﴾ ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وسيبويه يقدر الخبر محذوفا الكامل ٦ / ٢٢ .

(٢) من تكون لابتداء الغاية في الزمان كقول الشاعر أقوين من حجج) مع الكوفيين والاخفش المغني ٢ / ١٤ ابن يعيش ٨ / ١١ الخزانة ٢ / ١١ .

(٣) يوصف اللهم قال في المقتضب ص ٤٢٠ .

. . وزعم أن مثله أللهم إنما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال لأنها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله ﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة ﴾ وكان سيبويه يزعم انه على نداء آخر كأنه قال يا فاطر السموات والأرض .

(٤) ناصب اسم المصدر في نحو انبتكم نباتا والمصدر المرادف نحو قعدت ـ جلوسا الفعل الموجود المقتضب ص ٢٩٦ .

مسائل منعها وأجازها غيره :

(١) لا تقع أن المصدرية بعد علم مؤول ولا المخففة بعد خوف مؤول قال في المقتضب ص ٢٣٠ .

وزعم سيبويه أنه يجوز خفت أن لا تقوم يافتى إذا خاف شيئا كالمستقرّ عنده ، وهذا بعيد ، وأجاز أن تقول ما أعلم إلا أن تقوم إذا لم يرد علما واقعا وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة أي أرى من الرأي وهذا في البعد كالذي فكرنا قبله .

(٢) يمنع الحالية في نحو هذا خاتمك حديدا ويعربه تمييزا قال في المقتضب / ٣١٨ وإنما أجاز سيبويه هذا خاتمك حديدا وهو يريد الجوهر بعينه لأن الحال مفعول فيها والاسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتا حتى تكون تحلية ، وهذا في تقدير العربية كماقال ولكن لا أرى المعنى يصح الا بما اشتق من الفعل نحو هذا زيد قائما لأن المعنى انبهك له في حال قيام واذا قال هذا خاتمك حديدا فالحديد لازم فليس للحال ها هنا موضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبين لأن التبين إنما هو بالاسماء فهذا الذي أراه وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(٣) لا تضاف إذا الى الجملة الاسمية المقتضب ص ٢٨٦ .

(٤) أو ان لا تضاف إلا إلى الجملة وقول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان

التنوين عوض ابن يعيش ٩ / ٣٢ الكافية ١ / ٢٥٠ .

(٥) لا يفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ولو بظرف ونحوه قال في المقتضب ص ٤٠٨ ولو قلت ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم ـ عبد الله لم يجز وكذلك لوقلت ما أحسن اليوم وجه زيد وما

أحسن أمس ثوب زيد لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار حكمه حكم الاسماء .

(٦) لا يعمل فعيل وفَعِل من صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل المقتضب / ١٤٧ .

(٧) منع العطف على معمولي عاملين ولو كان أحدهما جارا وأجازه الاخفش وغيره المقتضب ص ٤١٤ .

(٨) لا يبنى المثنى والمجموع جمع المذكر السالم مع لا النافية للجنس المقتضب ص ٤٦٦ .

(٩) لا تحذف لام الأمر في الضرورة المقتضب ١٥٣ .

(١٠) لا يتقدم ما يتعلق بصلة أل ولو كان ظرفا الكامل ج ١ ص ١٤٣ .

وسلك المبرد سبيل التأويل والتقدير في المسائل الآتية :

(١) المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة فأل إن وجدت به زائدة الاشموني ١ / ٤٨٥ الهمع ج ١ / ١٩٤ .

(٢) فَعْلان بالفتح لا يكون مصدرا فليان إما أن يكون أصله كسر اللام أو ضمها فاستثقلت مع الياء المشددة فعدلوا الى الفتحة ابن يعيش ٦ / ٤٥ .

(٣) تقدر قد إن لم توجد في الماضي الواقع خبرا لكان أو احدى اخواتها خزانة الأدب ١ / ٤٤٢ و ٢ / ٧٦ .

(٤) تقدر قد أيضا إن لم توجد في الماضي الواقع حالا مع البصريين الهمع ١ / ٢٤٧ الكافيه ١ / ١٩٥ .

مظاهر طرد الحكم والرغبة عن التفصيل الذي يراه غيره .

(١) إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية جاز جعل كل منها حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن إن تقدم الظرف والمجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد الهمع ١ / ٢٤٣ .

(٢) منع سيبويه والخليل إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع جمع تصحيح المسند إلى الظاهر لأنه في موضع يفرد فيه الفعل فخالف الفعل فلايقال مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا وأجاز المبرد اعماله الهمع ٢ / ٩٥ .

(٣) الأجماع على أن لا النافية للجنس هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد الهمع ١ / ١٤٦ .

(٤) ما ثالثه حرف مد وكان ممدودا أو مثنى أو مجموعا فعند تصغيره لا يحذف منه شيء سواء جعل علما أم لا عند المبرد وسيبويه يحذف المد عند التسمية في التصغير المقتضب ١٩٥ شرح الشافيه ٢٤٧ ج ١ .

(٥) الخماسي الأصلي الحروف يحذف خامسه عند تصغيره أو تكسيره فسواء لديه تصغير وتكسير نحو فرزدق وسفرجل المقتضب ١٨٦ و ١٩٢ .

إذا وجد للأمر منفذا لإخراجه عن الشذوذ أو البقاء على الاصل خف اليه :

(١) أناسيّ جمع إنسي وعلى هذا لا تكون الياء بدلا من النون شرح الشافيه ٣ / ٢١١ .

(٢) قالوا في الشتاء شتوي قال المبرد شتاء جمع شتوة كصحاف جمع

صحفة فعلى هذا شتوي قياس شرح .الشافية ٢ / ٨٢ .

(٣) لا يلحن العجاج في قوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا

قال في المقتضب ٩٥

فأما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ثم أبدلوا منها في الإفراد الميم لقرب المخرجين فقالوا فم كما ترى لا يكون في الإفراد غيره ، وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :

خـالط من سلمى خياشيم وفا .

وليس عندي بلاحن لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه . . . . .

(٤) لم يقل بزيادة كان في قول الشاعر: وجيران لنا كانوا كرام لثبوت فاعلها ولنا خبرها وقال سيبويه بزيادتها .

المقتضب / ٣٨٨ شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ خزانة الأدب ٤ / ٣٧ و ٣٨.

(٥) قال سيبويه بزيادة كان فيقولهم إن من أفضلهم كان زيدا وقال المبرد زيدا اسم إن ومن أفضلهم خبر كان وهي مع معموليها خبر إن شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

(٦) جعل بيت حسان فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه . . . .

من حذف الموصوف وليس من قبيل حذف الموصول قال في المقتضب / ١٥٥ .

وقالوا في بيت حسان .

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

إنما المعنى ومن يمدحه وينصره ، وليس الأمر عند اهل النظر كذلك

ولكنه جعل من نكرة وجعل الفعل وصفا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف كأنه قال وواحد يمدحه وينصره لأن الوصف يقع في موضع الموصوف اذ كان دالا عليه .

(٧) قال سيبويه في قول الشاعر ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله الأصل آن أفعله فحذفت أن وبقى عملها ، وقال المبرد الأصل أفعلها ثم حذف الألف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها .

قال ابن هشام وهذا أولى من قول سيبويه لأنه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها المغنى ٢ / ١٦٥ .

وتخريج المبرد موافق لبعض لغات العرب في قولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به الهمع ١ / ٥٨ .

(٨) قال في المقتضب / ٣٢٥ .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله ﴿ أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ﴾ .

فإنما تأويله والله أعلم انه قال أفلا تبصرون أم أنا خير على أنه لو قالوا له أنت خير لكانوا عنده بصراء فكأنه قال والله أعلم أفلا تبصرون أم تبصرون ، وهذه أم المنقطعة لأنه أدركه الشك في بصرهم كالمسألة في قولك أزيد في الدار أم لا . . فهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه ، فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذهبهم فيقول أم زائدة ومعناه أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

يا دهر أم ما كان مشيي رقصا
بل قد تكون مشيتي توقصا

يـريد يـا دهر مـا كان مشيي رقصـا ، وهـذا لا يعـرفـه المفسـرون ولا النحويون لايعرفون أم زائدة .

يرجح ما هو الأصل والقياس ويجعله الوجه :

(١) يـا تيمُ تيم عـدى) بضم الأول أجـود من فتحـه قـال في المقتضب / ٤٣٣ والأجـود يا تيمُ تيمَ عـدى لأنـه لا ضـرورة فيـه ولا حـذف ولا إزالة شيء عن موضعه .

(٢) والأجـود عنـده أن تقـول يـا زيـدُ بن عمـرو بضم الأول المقتضب / ٤٤٣ .

(٣) قال في الكامل ج ٣ / ٢٣٠ .

فما أنت وعثمان الـرفع فيـه الوجـه لأنه عـطف اسما ظـاهرا عـلى اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه وليس هـا هنا فعـل فيحمل عـلى المفعول فكـأنه قـال فما أنت ومـا عثمان هـذا تقديـره في العربيـة ومعناه لست منه في شيء .

(٤) الحمـل على اللفظ أولى من الحمـل على المـوضع فنحـو ما جـاءني غير زيـد وعمرو بجـر عمرو ، ومـا جاءني من أحـدٍ عاقـلٍ بجر عـاقل ، ونحـو إن زيدا منـطلق وعمـرا بنصب عمـرو أجـود من الحمـل عـلى الموضع كما ذكر ذلك في المقتضب / ٣٢١ و / ٣٨٧ .

(٥) إثبات العائد المنصوب في نحـو جاء الـذي ضربتـه وعدم حـذف نون لم يكن بشرطه أولى من الحذف إلى غير ذلك مما ذكره في المقتضب .

وللمبرد إبعاد في تحليل بعض الحروف والأسماء المبهمة فيقـول بزيـادة لام لعـل الأولى مع البصـريين وأصلهـا عندهم عـلّ (المقتضب / ٢٥٠ و ٣٦٢) .

وقـال في ذانّك وتـانّك بتشـديـد النـون الأصـل ذان لـك وتـان لـك

أبدلت اللام نونا ثم ادغمت في النـون المقتضب / ٣١٩ الكافيـة ٢ / ٣٢ ابن يعيش ٣ / ١٣٥ . وقال كأين أصلهـا كاف التشبيـه دخلت على أي ، وكذا أصلها ذا دخلت عليها الكاف الكامل ٨ / ٢٢ .

وللمبـرد مع هـذا إعراض عن الإمعـان في تحليل مثـل هـذه الألفـاظ فيرد على الخليل قوله في لن أنها مركبة من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

ويقـول ألف أولى الإشاريـة أصل لعـدم تمكنها مخـالفا سيبـويه الهمـع ١ / ٧٥ ويعجبني في مثـل هـذا المقـام قـول أبي عـلي في الـرد عـلى الفـراء زعم الفراء أن أصل بينـا بينما فحـذفت الميم ،قال أبـو علي هـذا لا يعرف الا بوحي أو خبر نبي خزانة الأدب ٣ / ١٧٩ .

وقـال الرضي في الكـافية ٢ / ٣٧ قـال الكوفيـون أصل الـذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا إدخال الـلام عليها زادوا قبلهـا لا ما متحـركة . . ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوا الكسرة فتولـدت ياء . . قـال وكل ذا قـريب من دعوى علم الغيب .

وفي الهمـع ٢ / ١٣٢ رد أبي حيان عـلى ابن كسان في قوله إن أصـل أم أو .

دعاوي المبرد

استكثر أبو العباس منها حتى عـرض نفسه لمثـل كلام عـلي بن حمزة في التنبيهات : ولو تشاغل أبو العباس بملح الاشعار ونتف الاخبار ومـا يعرفـه من النحو لكان خيرا له من القـطع على كـلام العرب وأن يقـول ليس كذا من كـلامهم فلهذا رجـال غيره ويا ليتهم ايضا يسلمـون ، وقال عنـه أيضا بصدد روايته بيت امرىء القيس .

فـاليوم أسقـى غـير مستحـقب إثـمـا مـن الله ولا واغـل

ولم يقل امروء القيس إلا فـاليوم أشـرب وهذا ممـا اشتهر بـه من تغيير

لروايته وقال عنه ابن جني في كتابه المحتسب خاصاً برواية هذا البيت .

وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن ايضا غيره وقول أبي العباس انما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم واذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه .

وكذلك إنكاره عليه أيضا قول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر .

فقال إنما الرواية

وقد بدا ذلك من المئزر وما أطيب العروس لولا النفقة

خزانة الأدب ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ .

وقال عنه أيضا في الخصائص ١ / ٧٧ واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردا من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه .

وقال عنه ابن مالك في شرح التسهيل : وللمبرد إقدام على رد ما لم يرو

خزانة الأدب ١ / ٧١

ونقتطف أمثلة لدعاويه في الرواية :

(١) روى سيبويه بيت أبي النجم برفع كله ١ / ٤٤ .

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي علىّ ذنبا كلُّه لم أصنع

وفي خزانة الأدب ١ / ١٧٣ .

وقد أنكر المبرد على سيبويه رواية الرفع وقال الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة ألنصب فقط ومنع المسألة نظما ونثرا .

وقال ابن ولاد سيبويه أيضا رواه بالنصب وقال إنه اكثر وأعرف فأغنى عن الاحتجاج عليه يقول الجرمي .

(٢) روى سيبويه جر بشر في البيت ١ / ٩٣ .

أنا ابن التارك البكري بشرٍ   عليه الطير ترقبه وقوعا

وقال سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى بشرا على مجرى المجرور وقال المبرد الرواية بالنصب لا غير إذ لا يتبع مجرور ذي الألف واللام إلا بما يمكن وقوعه موقع متبوعه .

ابن يعيش ٣ / ٧٣ والكافية ٣ / ٣١٧ الخزانة ٣ / ١٩٣

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت شاهدا على ترخيم غير المنادى في الضرورة ١ / ٣٤٣ .

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أماما

قال الأعلم وكان المبرد يود هذا ويزعم أن الرواية فيه .

وما عهد كعهد يا أماما

وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا ، وسيبويه اوثق من أن يتهم فيما رواه .

(٤) قال عن البيت الخزانة ١ / ٧١ .

وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع

الرواية يفوقان شيخي في مجمع .

قال ابن مالك في شرح التسهيل وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يروِ مع أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ولا سبب

يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح .

وقال ابن جني في سر الصناعة بعد أن عارض الرواية المشهورة - برواية المبرد على أن المبرد قد حكى عنهم سلام عليكم غير منون والقول فيه أن اللفظة كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفا كماقالوا:لم يك ولا تبل ولا أدر .

(٥) قال في المقتضب / ٤٢٠ وأما هذا البيت الذي ينشده - النحويون .

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه فيا غلامان اللذان فرا كما تقول يا رجل العاقل أقبل .

(٦) قال في المقتضب / ١٥٣ عن البيت :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

ليس بمعروف .

وفي خزانة الأدب ٣ / ٦٣٠ .

والبيت لا يعرف قائله ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان وليس موجودا في ديوانه وقال ابن هشام في شرح الشذور قائله أبو طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعض فضلاء العجم في شرح ابيات المفصل هو للأعشى والله اعلم بحقيقة الحال .

(٧) انكر المبرد وقوع الضمير المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنشد البيت :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

سواك ديار وأنكر رواية الاك العيني على هامش الخزانة ١ / ٢٥٦

وفي خزانة الأدب ٢ / ٤٠٦ بعد أن ذكر البيت قال. قال شارح اللب رواية البصريين ان لا يجاورنا حاشاك ديار .

وتذكر طرفا من دعاويه اللغوية بعد أن قدمنا طرفا من دعاويه في الرواية .

(١) قال وشجى مخفف الياء ومن شددها فقد أخطأ والمثل ويل للشجى من الخلى الياء في الشجى مخففه وفي الخلي مثقلة الكامل ٣ / ١٥٠ .

(٢) ماء ولا كصداء مثل حمراء ووزنهافعلاء وموضع اللام همزة وهي بئر مقدمة واسمها ما ذكرنا عن الاصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقوله ومن ثقل فقد أخطأ الكامل ٥ / ٩٣ .

(٣) يقال طارقت نعلي اذا أطبقتها ومن قال طرقت أو أطرقت فقد أخطأ .

الكامل ٢ / ١٦٠

(٤) ويقال بخصت عينه بالصاد ولا يجوز إلا ذلك الكامل ٤ / ٢٧ .

(٥) ويقال فلان ليس بذي طَعْم وفلان ليس بذي نَزَل أي ليس بذي عقل ولا معرفة وانما يقال هذا طعام ليس له نزل إذا لم يكن ذا ريع ومن قال نزل في هذا المعنى فقد أخطأ الكامل ٢ / ٢٠٠ .

ويراجع الكامل ٢ / ١٥٧ و ٦ / ١٢٤ .

عوامل المبرد

تمهيد : نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم الى ما سموه عاملا فيها تجوز والمحدث لها في الحقيقة هو للمتكلم وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمارة والآلة وعلى هذا انعقد اجماعهم قداماهم ومحدثيهم .

يقول ابن الأنباري في الإنصاف عند حديثه عن العامل في المبتدأ المسألة / ٥ .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ـ ودلالات . قال البصريون وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر وكذلك ها هنا .

وقال ابن جني في الخصائص ١ / ١١٥ .

ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرا فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل وإنماقال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الإسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجرم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح .

وبذلك قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٥ و / ١٨ .

وصرح المبرد في المقتضب ص ٣ بأن العامل هو آلة قال وكاستفهامك إذا قلت أَضَرَبَ زيد انما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا .

والعمل إنما هو للفعل في الأصل قال :

اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

وعامل النصب الفعل أو ما شبه به قال في المقتضب / ٣٧٨ .

إعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى ، والمفعول على ضروب فمن ذلك المصدر وهو اسم الفعل وهو مفعول صحيح لأن الإنسان يفعل واسم فعله ذلك المصدر تقول ضربت ضربا وقمت قياما فأنت فعلت الضرب والقيام ولو قلت ضربت وقمت لدللت على أنك فعلت الضرب والقيام وكذلك كل فعل تعدى أو لم يتعد فإذا قلت ضربت زيدا أو كلمت عمرا فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا إنما فعلت الضرب والكلام فأوقعت الضرب بزيد وأوصلت الكلام الى عمرو فزيد وعمرو مفعول بهما لأنك فعلت فعلا أوقعته بهما وأوصلته اليهما ، فإن قلت سرت يوم الجمعة وجلست مكان زيد فإنما فعلت السير والجلوس في هذا الزمان وهذا المكان فالزمان والمكان مفعول فيهما ، والفصل بينهما وبين زيد أنك أوصلت إلى زيد شيئا ولم تعمل في الزمان شيئا إنما عملت عملا احتوى عليه الزمان والمكان تقول ضربت زيدا يوم الجمعة في الدار فأنت لم تصنع بالدار واليوم شيئا ولكن لو قلت هدمت الدار وبنيت الدار لكانت مفعولة بمنزلة زيد لأنك فعلت فعلا أوصلته اليها .

وكذلك الحال هي مفعول فيها تقول جاءني زيد الطويل فالطويل نعت وكذلك مررت بأخيك الكريم إنما معناه بأخيك الموصوف بالكرم المعروف به فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم يكن نعتا لأنك لوقلت جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي وكان جاريا على زيد لأنه تحلية له وتبين انه زيد المعروف بهذه السمة ليفصل ممن أسمه مثل اسمه بهذا الوصف فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم ترد أنه يعرف بأنه ماش ولكن

خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أو بعدها فالحال مفعول فيها إنما خبرت بأن مجيئه وقع في حال مشي وكذلك مررت بزيد ضاحكا وصادفت أخاك باكيا فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل او شيء يكون بدلا منه دالا عليه .

وقال في ص ٣١٨ .

ولو قلت زيد أخوك قائما وأنت تريد النسب فهو محال لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى ويستحيل في تقدير العربية مع استحالته في المعنى لأن الفعل ينصب الحال ولو قلت زيد أخوك قائما تريد الصداقة لكان جيدا المعنى يصادقك في هذه الحال وكل شيء كان فيه فعل أو معنى فعل فالحال فيه صحيحة نحو المال لك قائما أي تملكه في هذه الحال .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٤٧ .

وتقول هذا عبد الله قائما فتنصب قائما لأن قولك ها للتنبيه فالمعنى انتبه له قائما .

وقال عن ناصب التمييز في المقتضب ص ٢٣٦ .

إعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره . . ثم أخذ يبين كيف أشبه اسم العدد في نحو له عندي عشرون درهما اسم الفاعل بشرح واسع .

وناصب المفعول معه هو الفعل قبله كما قال في الكامل ٦ / ٥٠ ويقدر الفعل الناصب له في الاستفهام نحو مالك وزيدا وما أنت وعثمان الكامل ٣ / ٢٣٠ .

ناصب المستثنى الفعل المضمر والا بدل منه المقتضب / ٤٧١ الكامل ٤ / ٢٤٣ .

وناصب المنادى الفعل المحذوف ويا بدل منه المقتضب / ٤١٦ .

وناصب المحذر منه الفعل المحذوف المقتضب / ٢٩٨ .

والحروف الناسخة عملت لتشبيهها بالافعال قال في المقتضب / ٣٨٦ .

فهـذه الحـروف مشبهـة بـالافعـال وانما أشبهتهـا لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عبارتها الأفعال وهي في القوة دون الافعال .

وعملت ما عمل ليس عند الحجازيين لأنها في معناها المقتضب / ٤١٢ .

وعملت أنّ عمل ليس لأنها في معناها ولافصل بينها وبين ما المقتضب / ٢٢٧ .

المبتدأ مرفوع بالابتداء والابتداء والمبتدأ رافعان للخبر المقتضب / ١٢٥ و ٣٩١ .

المضاف عامل في المضاف إليه الجر المقتضب / ٣٩٦ .

الجر في نحو وبلد ليس به انيس بالواو لأنها بدل من رب المقتضب / ٢٢٤ .

العامل في النعت هو العامل في المنعوت واختلاف معنى العاملين يوجب القطع قال في المقتضب / ٤٤٩ .

وكان سيبويه يجيز جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت لأنهما ارتفعا بالفعل فيقول رفعهما من جهة واحدة وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان لأنهما خبرا ابتداء ، وليس القول عندي كما قال لأن النعت انما يرتفع بما يرتفع به المنعوت فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يجز ان يرتفع بفعلين فان رفعتهما بجاء وحدها فهو محال لأن

عبد الله إنما يرتفع بذهب وكذلك لو رفعتها بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة الى ما قرب منك وذاك لما بعد فقد اختلفا في المعنى .

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه المقتضب / ٤١٩ .

والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه المقتضب / ٤٤٣ .

والمضارع يرتفع بوقوعه مواقع الاسماء قال في المقتضب / ١١١ .

إعلم أن هذه الافعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الاسماء او منصوبة أو مخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ولا تنتصب إن كانت الاسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الاسماء في موضع خفض فلها الرفع لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الاسماء كما لا تدخل عوامل الاسماء عليها فكل على حاله .

ولما كانت عوامل الاسماء لا تدخل على الأفعال قال بإضمار أن بعد لام الجحود ولام التعليل وحتى ولكي .

والتزم ما في حيث واذ إن جزمتا لأنها من عوامل الاسماء (المقتضب / ١٢٧) .

وأن مضمرة بعد فاء السببية لأنه لما خالف الأول الثاني لم يجز أن يحمل عليه وحمل الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار أن .

وأن مضمرة أيضا بعد واو المعية المقتضب / ١١٨ و / ١١٤ .

وأن مضمرة بعد أوقال في المقتضب / ١١٨ .

وأو يكـون بعدهـا أن إذا كان المعنى إلا أن يكـون وحتى يكون وذلـك قولك أنت تضرب زيدا أو تكرم عمرا على العطف . . . .

فـأما المـوضع الـذي تنصب فيـه بـإضمـار أن فقـولـك لالـزمنـك أو تقضـيني حقي أي إلا أن تقضيني وحتى تقضيني . . . . فـجمـلة هــذا أن كـل موضـع تصلح فيه حتى وإلا أن فـالنصب فيـه جـائـز جيـد إذا أردت هذا المعنى والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

واذن ولن عـاملان النصب خـلافا للخليـل الذي يقـول بـإضمـار أن بعد إذن وبتركيب لن من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجـزوم بالأداة وفعـل الشرط المقتضب / ١٢٥ .

وجواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه ، قال في المقتضب / ١٥٤ .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمـر والنهي كما ينجـزم جواب الجـزاء بالجـزاء وذلك لأن جـواب الأمر والنهي يـرجع الى ان يكـون جزاء صحيحا وذلك قولك أتتني أكـرمك لأن المعنى فـإنك إن تـأتني أكرمـك ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان وكذلـك لا تأت زيـدا يكن خيرا لـك لأن المعنى فانك إن لا تأته يكن خيرا لك . . .

وإنمـا انجزم جـواب الاستفهام لأنـه يرجـع من الجزاء إلى مـا يـرجـع عليـه جـواب الأمـر والنهي وذلـك قـولـك أين بيتــك أزرك لأن المعنى إن أعرفه أزرك .

العـامـل الضعيف لا يضمـر : فحـرف الجـر لا يحـذف ويعمــل الا بعوض وخطأ من يقول والله لأفعلن (المقتضب / ٢٢٠ .

ولام الأمر لا تضمر حتى في الضرورة قال في المقتضب / ١٥٣ .

النحويون يجيزون إضمار هـذه اللام للشـاعر إذا اضـطر ويستشهدون

على ذلك بقول متمم بن نويره .

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه أوبيك من بكى يريد ليبك من بكى وقول الآخر

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما حفت من شيء تبالا[1]

فلا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الاسماء ولكن بيت متمم حمل على المعنى لأنه إذا قال فاخمشى فهو في موضع فتلخمشى فعطف الثانية على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرته لك .

وأطال في الرد على من قال بأن فعل الأمر معرب على إضمار اللام المقتضب / ١١١ .

ولما كانت إن وأخواتها عاملا ضعيفا منع تقديم خبرها على اسمها كما منعه في ما الحجازية .

والفصل لا يجوز بين فعل التعجب والمتعجب منه ولو بظرف لعدم تصرفه .

والحال إن كان عاملهافعلا متصرفا جاز تقديمه عليها وكذلك التمييز.

تعليلات المبرد

في الاقتراح ص ٦٨ .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك فقال

(١) البيت في كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ .

أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته به ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة . . . . فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال إنما فعل هذا هكذا لعلّة وسبب كذا لعلة صحت له وخطرت محتملة أن تكون علة لتلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ماذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة كذلك فان صحت لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .

والناظر في المقتضب يرى عناية المبرد بالتعليل عناية فائقةفقلما يترك حكما دون أن يعلل له حتى المصطلحات النحوية علل لها علل لتسمية المضارع بهذا الاسم . المقتضب / ١١٠ .

وعلل لتسمية جمع المذكر بالجمع الصحيح وتسمية جمع التكسير بهذا الاسم المقتضب / ١ و / ٢ .

والمبرد في تعليلاته قد يصرح بما قاله غيره ويشرحه كمافعل في بيان علة وقوف الافعال عند أربعة أصول والأسماء تكون على خمسة ـ اصول المقتضب / ١٠١ .

وكما صنع في بيان علة كسر عين عشرين المقتضب / ١٦٥ .

وما من شك في أن شيوع النظريات الفلسفية كان من أثره أن انساح علماء النحو في طريق الفلسفة ففلسفوا النحو بامعانهم في التعليل وإسرافهم فيه ، ويجدر بي أن أثبت تأثر صاحبنا المبرد بالفلسفة بذكر

امثلة من تعليلاته في المقتضب هي وحي الفلسفة .

حد الافعال أن لا تعرب :

كان حدّها أن لا يعرف منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية المقتضب / ٣٧٨ .

تصغير جمع الكثرة :

اعلم أنك إذا صغرت بناء من العدد يقع في ذلك البناء أدنى العدد فإنك تردّه إلى أدنى العدد فتصغره وذلك أنك إذا صغرت كلابا قلت أكيلب لأنك تخبر أن العدد قليل فإنما تردّه إلى ما هو للقليل ،فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال وهذا هو المحال . المقتضب / ١٦٢ .

لا يرخم حبلوى على لغة من لا ينتظر :

النحويون لا يجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى حبلوى في قول من قال يا حار فرفع لأن الذي يقول يا حار لا يعتد بما ذهب ويجعله اسما على حياله فاذا رخم حبلوى لزمه أن يقول يا حبلى أقبل لأن الواو تنقلب ألفا لفتحة ماقبلها ومثال فعلى لا يكون إلا للتأنيث ومحال أن تكون ألف التأنيث منقلبة فقد صار مؤنثا مذكرا في حال فلهذا ذكرت لك أنه محال المقتضب / ٣٥٥ .

فأما طلحة فلو قلت في جمعها طلحتون للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال وهذا هو المحال المقتضب / ٣٥٦ .

لا يجتمع مؤثران على أثر واحد فلا يعمل في حرف عاملان (المقتضب / ٤٦٩ .

ولا يدخل تعريف على تعريف / ٤٢٠ .

يقول ابن جني في الخصائص ج ١ / ١٤٨ .

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة لأنها وان تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق .

وقد نظمت شمل ما تناثر في المقتضب من التعليلات فوجد اكثره يدور حول ما ا ذكره ابن جني ، ويطول بي القول إذا مثلت بكل ما ذكره .

ومما انفرد به القول بأن توالي العلل يوجب البناء ورد عليه النحويون .

الضرائر الشعرية

أفرد أبو العباس الضرائر الشعرية بمؤلف بيد أنه لم يصل إلينا ونثر في المقتضب كثيرا من مسائلها وهي سندنا فيما نذكره قال .

لا تجوِّز الضرورة اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخوله العلة / ٣٥٤ .

ورد الاشياء إلى أصولها في الشعر من أصول المبرد التي قال بها .

وحافظ عليها ولم يتخل عنها حتى فيما أجمع البصريون في زعمه على أنه لا يجوز في الضرورة كتصحيح اسم المفعول الثلاثي الواوي نحو مقوول ومن مضاهرها .

(١) أجاز للشاعر أن يقول قضائي وخطائي في قضايا وخطايا .

(٢) أجاز للشاعر أن يفك المدغم

(٣) أجاز للشاعر ان يقول يؤكرم كماقال فانه أهل لأن يؤكر ما .

(٤) أجاز للشاعر أن يصحح فُعُلا من الواويّ كقوله في الأكف اللامعات سور .

(٥) قال في الكامل ٣ / ٩٢ .

وكل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصرف فلما احتيج اليه رد الى أصله فهذا قول البصريين ، وزعم قوم أن كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز إلا أفعل الذي معه منك نحو أفضل منك وأكرم منك وزعم الخليل وعليه أصحابه أن هذا إذا كانت معه منك بمنزلة أحمر لأنه انما كمل أن يكون نعتا بمنك وأحمر لا يحتاج إليها فهو مع منك بمنزلة أحمر وحده قال .

والدليل على أن منك ليست بمانعة من الصرف أنه إذا زال عن بناء أفعل انصرف نحوقولك مررت بخير منك وشر منك فلو كانت منك هي المانعة لمنعت هنا ، فهذا قول بين جدا .

(٦) قال في المقتضب / ٩٩ .

فأما ليتني فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها لأن الضرورة ترد الاشياء الى أصولها والأصل الياء وحدها .

(٧) يقول في المقتضب والكامل إذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلا وصف المذكر العاقل على فواعل لأنه الأصل نحوفارس وفوارس .

(٨) ما كان على فعل وهو أجوف جاز جمعه على أفعل في الضرورة لأنه الأصل المقتضب ٨ / و ٥٠ و ١٧٧ .

(٩) لو احتاج شاعر لجاز له أن يقول في رجل أرجال وفي سبع أسباع لأنه الأصل المقتضب / ١٧٧ .

وتبع هذا أنه كان يستدل على وزن الكلمة وأصلها بما جاءت عليه في الضرورة فقال أصل دم فعل مستدلا بقول الشاعر :

جرى الدميان بالخبر اليقين

وإذا دار الأمر في الضرورة بين أن ترد الشيء إلى أصله وبين أن لا

ترده اختار الأول نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها

يقول الأحسن عندي النصب وأن يرده التنوين إلى أصله كما كان ذلك في النكرة والمضاف المقتضب / ٤٢٧ .

وهناك رخص خص بها المبرد الشاعر دون الناثر وليست من قبيل رد الاشياء الى أصولها وهي :

(١) كل مثقل فتخفيفه في القوافي جائز الكامل ٨ / ١٣٦ .

(٢) حذف همزة الاستفهام قبل أم كقول عمر بن أبي ربيعة .

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

(٣) في المقتضب / ١٣٣ .

ولو قلت هل زيد قام لم يصلح إلا في الشعر لأن السؤال انما هو عن الفعل وكذلك متى زيد خرج وأين زيد قام وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر .

(٤) جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة المقتضب / ٣٨٢ . و٣٩٨ .

(٥) تجريد خبر عسى من أنْ المقتضب / ٢٤٩ و ٢٤٨ .

(٦) اقتران خبر لعلّ بأَنْ المقتضب / ٢٥٠ .

(٧) اقتران خبر كاد بأَنْ المقتضب / ٢٥٠ .

(٨) جعل سوى اسما وخروجها عن الظرفية المقتضب / ٤٦١ و ٤٨٩ .

(٩) خروج ذو عن الظرفية وجعلها اسما المقتضب ٤٥٩ و ٤٨٨ .

(١٠) اسمية كاف التشبيه بإدخال حروف الجر عليها ووقوعها فاعلة أو مفعولة المقتضب / ٣٩٥ .

(١١) لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها   المقتضب / ٤٦٨ و٤٩٧ .

(١٢) إدخال الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف قال ابن جني في سر الصناعة ص ٣٥٥ .

ونسخت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته على أبي علي قال ابو العباس إذا اضطر الشاعر ادخل الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف وأنشد :

وثمت لا يجزونني بعد ذاكم   ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

قال وأستعمله أبو نواس فقال :

البدر أشبه ما رأيت بها   حين استوى وبدا من الحجب
وبل الرشالم يحكها شبها   في الجيد والعينين والـلبب

(١٣) الجمع بين يا وأل في نحو يا اللهم وقول الشاعر :
من أجلك يا التي تيّمت قلبي   المقتضب / ٤٢٠

(١٤) استعمال الأسماء الخاصة بالنداء في غيره   المقتضب / ٤٢٠ و٤٤٣ .

(١٥) نحو اياك المراء وإياك الضرب جائز في الضرورة   المقتضب / ٢٩٩ و٣٠٢.

(١٦) الجزم باذا   المقتضب / ١٢٨

(١٧) قال في المقتضب / ١١٧ .

واعلم أن الشاعر اذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار أن يذهب بالأول الى الاسم على المعنى فيقول أنت تأتيني فتكرمني تريد أنت يكون منك إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة كما يجوز صرف ما لا

ينصرف وتضعيف مالا يضعف في الكلام قال :

سـأتـرك مـنـزلي لبني تميـم وألحق بـالحجـاز فـأستـريحـا[١]

(١٨) قال في المقتضب / ١٣٤ .

الفعل في الجزاء أوجب لأن الجـزاء لا يكون إلا بـالفعل والاستفهـام قد يكون عن الاسماء بلا فعـل تقول أزيـد أخوك أزيـد في الدار ولا يكـون مثـل هـذا في الجـزاء وسـائـر حـروف الجـزاء سـوى إن لا يجوزفيها هذا في الكلام ولا في إن إذا جزمت لا تقول من زيـد يأتـه يكرمه ولا إن زيد يأتني آته ولا أين زيد أتاني أتيته ولا من زيد أتاه أكرمه فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمـن أو لم يجزمن .

(١٩) قال في المقتضب / ١٣٣ .

ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز كماقال :

أمـا القتـال لا قتـال لـديكـم ولكن سيرا في عراض المواكب[٢]

وأمـا مـا لا يجـوز إلا في الشعـر فهـو إن تـأتني أتيـك وأنت ظـالم إن تـأتني لأنها قد جـزمت ولان الجـزاء في مـوضعـه فـلا يجـوز في قـول البصريين في الكـلام الا أن توقـع الجواب فعـلا مضارعـا مجزومـا أو فاء إلا في الشعر .

(٢٠) الفصل بين العدد وتمييزه . المقتضب / ٢٤٤

(٢١) إضافة مائة الى الجمع . المقتضب / ١٦٨

(٢٢) قال في المقتضب / ١٩٤ .

إذا احتاج الشاعـر الى زيادة حـرف المد في هـذا الضرب من الجمـع

---

(١) البيت في الخزانة ٣/٦٠٠.

(٢) في الخزانة ١/٢١٧.

جاز له للزوم الكسرة ذلك الموضع وإنما الكسرة من الياء قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدراهيم تنقاد الصياريف(١)

(٢٣) قال ف المقتضب / ٦٥ .

ولكن اذا اضطر شاعر جاز له أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت فمن ذلك قول عبد الرحمن ابن حسان :

وكنت أذل من وتد بقاع   يشجج رأسه بالفهر واجى(٢)

وإنما هو من وجأت وقال الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشية   فارعى فزارة لا هناك المرتع(٣)

وقال حسان بن ثابت :

سالت هذيل رسول الله فاحشة   ضلّت هذيل بماقالت ولم تصب(٤)

فهذا إنما جاز للأضطرار .

(٢٤) وضع أمهات في موضع أمّات والعكس .   المقتضب / ٢٨٣

(٢٥) قال في المقتضب / ٤٠٨ .

من ذلك حذفك جميع الزوائد اذا احتجت الى حذفها في تصغير او جمع أو اضطر اليه شاعر كما قال العجّاج .

ومهمه هالك من تعرجا

(١) الخزانة ٢/٢٥٥ .

(٢) البيت في شرح شواهد الشافيه للبغدادي ص ٣٤١ .

(٣) في شواهد الشافية / ٣٣٥ .   (٤) شواهد الشافية / ٣٣٩ .

انما هو مهلك في بعض الاقاويل

وكما حبا المبرد الشاعر بهذه المنح منعه من أشياء كما منع الناثر منها ، منعه من أن يقول زيد ضربت لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد . الهمع ١ / ١٦٧

ومنعه من مد المقصور الكامل ٣ / ٢٠

ومنعه من ترك صرف المصروف ، ولحن عبد الصمد بن المعذل في قوله :

إن أبا رهم في تكرمه بلغه الله منتهى أمله

لأنه ترك صرف ما ينصرف وهو رهم الموشح / ٣٤٦ .

ومنعه من تخفيف ياء النسب في غير القافية ولحن أبا نواس في قوله :

فما ضرها ألا تكون لجرول ولا المزني كعب ولا لزياد

في تخفيفه ياء النسب من قوله مزني في حشو الشعر الموشح / ٢٦٧ .

ومنعه من أن يحذف لام الأمر .

وفي كلام المبرد تقسيم للضرورة إلى حسنة وغيرهاقال في المقتضب / ١١ .

واعلم أن الشاعر اذا اضطر إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة فمن ذلك قوله :

فإن يك غثا أو سمينا فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا[1]

وقال آخر :

---

(١) سيبويه ١/١٠.

أو مجبر الظهر ينبي عن وليته ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا[1]

وقال آخر :

وما له من مجد تليد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا[2]

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال (فظلت لدى البيت العتيق أريفه) (ومطواي مشتاقان له أرقان)[3] .

وقال في المقتضب / ٣٤٣ ولو قال في الشعر قام جاريتك لصلح وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول قام كذا وكذا جاريتك ، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام .

ذكر المازني في تصريفه أن الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الاعراب / ٢٥٨ .

وحكاه أيضا ابن جني في الخصائص / ٣٣٧ .

وقد وافق المبرد المازني على ذلك فقد عد من أخطاء أبي العتاهة صرف يزيد في موضعين لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبح .

لولا يزيد بن منصور لما عشت هو الذي ردّ روحي بعدما متّ
والله رب مني والراقصات بها لأشكرن يزيدا حيثما كنت
ما زلت من ريب دهرى خائفا وجلا فقد كفاني بعد الله ما خفت
ما قلت في فضله شيئا لأمدحه إلا وفضل يزيد فوق ماقلت

الموشح / ١٦٢ .

وقال المبرد في المقتضب / ٤٢٥ .

الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها .

---

(١) سيبويه ١٢/١ .

(٢) سيبويه ١٢/١ . (٣) الخزانة ٤١٠/٢ .

موقف المبرد من النحويين المتقدمين

تتلمذ أبو العباس لبعض النحويين وأخذ عنهم ونظر في أقوال غيرهم ممن تقدمهم فتقبل بعضها وعارض بعضها ، وقد استقريت كل ما ذكره من ذلك في المقتضب كما جمعت أقوالا غيرها من الكتب الاخرى التي تقصيت ماذكر فيها من موافقة المبرد لغيره أو مخالفته لهم ويطول بي القول لو ذكرت كل ما وقفت عليه من ذلك .

فرغبة في الايجاز سأكتفي بذكر بعض أمثلة من مخالفته لمن سبقه مما ذكره في المقتضب دون استقرائها فإن ذلك قد يبصرنا بمسلك المبرد ومدى حجاجه وقوة عارضته مبتدئا بسيبويه باسطا القول فيه بعض البسط .

بين المبرد وسيبويه

بدأ المبرد دراسة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازني ثم عكف على تدريسه لتلاميذه وكان يرفع من شأنه ويعلي قدره ويقول اذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه خزانة ١ / ١٧٩ .

هل ركبت البحر تعظيما لما فيه واستصعابا لألفاظه ومعانيه وقال في تعظيم شأنه أيضا لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة الى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره الخزانة ١ / ١٧٩ .

وقد وقع الخلاف بين المبرد وبعض تلاميذه بسبب الاختلاف في فهم عبارة سيبويه قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٣٥ . الفتحة في لا رجل اعرابية عند الزجاج والسيرافي خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك أنه قال و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فأول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أو لالكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين

للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا .

وقال الزجاج بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

وكان من أثر إكباره وإجلاله لكتاب سيبويه أن ظفر من عنايته بتآليف مختلفة معنى كتاب سيبويه . المدخل إلى سيبويه . شرح شواهد كتاب سيبويه الزيادة المنتزعة من سيبويه الرد على سيبويه. مسائل الغلط وقد عدت عوادى الايام على هذه الكتب فلم يبق لنا سوى اسمها وأكثر النحويين ذكرا في المقتضب هوسيبويه ولو عقدنا موازنة بين المسائل التي وافق المبرد فيهاسيبويه وبين التي خالفه فيها في المقتضب مصرحا باسمه في الحالتين لوجدنا مسائل المخالفة تزيد على ضعف مسائل الموافقة .

وليس معنى هذا أن مذهب المبرد مخالف لمذهب سيبويه ومعارض له ويتبين ذلك بالرجوع إلى كتاب سيبويه ومقابلة ما فيه بما في المقتضب فإننا نقف على مسائل عدة يخطئها الحصر وافق المبرد سيبويه عليها وذكرها في مقتضبه كما ذكرهاسيبويه في كتابه رغم أنه لم يصرح بذلك وسنذكر طرفا منها ثم هما نحويان بصريان تجمعهما أصول مذهب البصرة وموقف المبرد من سيبويه في المقتضب يدور على هذه الأمور :

(١) يذكر رأي سيبويه ورأي غيره ثم يختار رأي سيبويه مبديا أسباب ذلك .

(٢) ينوب عنه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول وشرحه وإن لم يذكره سيبويه .

(٣) يذكر رأي سيبويه ورأي غيره ثم يرجح الاخير .

(٤) يذكر رأي سيبويه ثم يتبعه النقد ويقول بخلافه وهذا هو الغالب فيما خالفه فيه .

(٥) يذكر رأي سيبويه فقط أو مع رأي غيره ثم لا يعرض لشيء بالنقد أو الترجيح .

ويظهر لي أن حملة المبرد على سيبويه كانت سابقة تأليفه المقتضب في الخصائص ٢ / ١٢٤ .

وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها (مسائل الغلط) فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال :

إن هذا كتاب كنا عملناه في الشبيبة والحداثة واعتذر أبو العباس منه ومثله في الخصائص ١ / ٢١٣ .

وقد بقي لهذا التحامل آثار ضئيلة في المقتضب فيقول عن بعض أقوال سيبويه هذا غلط أو غلط شديد وجعل الاعلم من تحامله ما أتي في كتاب سيبويه ١ / ٤٢٦ .

وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب وهو لكعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ... ويغضب منه صاحبي بقؤول

والرفع أيضا جائز حسن كما قال قيس بن زهير :

فلا يدعني قومي صريحا لحرة ... لئن كنت مقتولا ويسلم عامر

ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي قال الأعلم الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولان يغضب والتقدير وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي أي لست بقؤول للسبب المؤدي الى غضبه لأنه لا يقول الغضب انما يقول ما يؤدي إلى الغضب ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذي وهو أبين وأحسن ورد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على

الرفع ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن .

والمبرد ذكر ماقاله الأعلم في المقتضب / ١١٦ .

طرف من مخالفة المبرد لسيبويه مما ذكره في المقتضب

قال في المقتضب / ٢٧٨ .

وسيبويه يزعم أن دما فعل في الأصل وهذا خطأ لأنك تقول دمى يدمي فهودم فمصدر هذا لا يكون الا فعلا كما تقول فرق يفرق والمصدر الفرق والاسم فرق وكذلك الحذر والبطر وجميع هذا الباب ومن الدليل أنه فعل أن الشاعر لما اضطر جاء به على فعل فقال :

جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال في المقتضب / ١٤٧ .

فأما ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا وذلك لأن فعيلا إنما هو إسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به والفعل الذي هولفعيل في الأصل انما هو ما كان على فعيل نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وظرف فهو ظريف فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به فإن قلت راحم وعالم وشاهد فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل ، واحتج سيبويه بقول الشاعر :

حتى شآها كليل موهنا عمل ... باتت طرابا وبات الليل لم ينم[1]

فجعل البيت موضوعا من فعيل وفعل بقوله عمل وكليل وليس هذا بحجة في واحد منهما لأن موهنا ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعديا أو غير متعد وكذلك ما

(١) الخزانة ٣/٤٥٠ . وسيبويه ١/٥٨ .

ذكر في فعل اكثر النحويين على رده وفعيل في قول النحويين بمنزلته فما كان على فعل نحو فرق وبطر وحذر .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل اليه الهيئة تقول فلان حذر أي ذو حذر وفلان بطر كقولك ما كان ذابطر ولقد بطر وما كان ذاحذر ولقد حذر فإنما هو كقولك ما كان ذا شرف ولقد شرف وما كان ذا كرم ولقد كرم ففعل مضارع لفعيل وكذلك يقع فعل وفعيل في معنى كقولك رجل طب وطبيب ومذل ومذيل وهذا كثير جدا واحتج سيبويه بهذا البيت :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار[1]

وهذا بيت موضوع محدث .

وقال في المقتضب / ١٨٧ .

وكان سيبويه يقول في مقعنسس مقاعس وهذا غلط شديد لأنه يقول في محرغجم حراجم فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرغيجم فان قال قائل إنها زائدة قيل له فالميم زائدة أيضا إلا أن السين ملحقة بالأصول وليست الميم كذلك إنما هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها ألا ترى أن من قال في أسود أسيود قال في جدول جديول فأجرى الملحق مجرى الأصلي .

وقال في / ١٩٣ .

وكان سيبويه يقول في تصغير مقعنسس مقيعس ومقيسس وليس القياس عندي ماقال لأن السين في مقعنسس ملحقة والملحق كالأصلي والميم غير ملحقة فالقياس قعيسس وقعيسيس حتى يكون مثل حريجم - وحريجيم .

(١) الخزانة ٣/٤٥٦ .

وقال في المقتضب / ١٩٥ .

وأعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان بريكاء وخريّسان فيحذف الف خراسان الأولى وألف براكاء وواو بروكاء كما يحذف ألف مبارك وليس هذا بصواب ولا قياس انما القياس ألا يحذف شيئا لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم ونحن أذا كروان احتجاه والاحتجاج عليه ان شاء الله .

حجته أن يقول إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حذفت لكثرة العدد وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه وهما كهاء التأنيث في اللزوم وليستا بمنزلتها في أنها كاسم ضم إلى اسم فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ما هو من الإسم فيقال له إن كانتا بمنزلة ما هو من الاسم وجب عليك أن لا تحقر ما هما فيه إن كان على ستة أحرف بهما وإن كانتا بمنزلة شيء ضم الى الصدر وجب أن تحقر ما قبلها كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ثم تأتي بهما كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت ومعد يكرب ، وكذلك حكم الفي التأنيث وياء النسب كهاء التأنيث ألا ترى أنك تقول في زعفران زعيفران فلو كانت الألف والنون في الاسم كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالا ولكنا نقول في خنفساء خنيفساء . . . . فإنما حق هذا ماذكرتلكألا ترى أن ما قبل الألف والنون فيالتحقير اذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح وما قبل ألفي التأنيث لا يكون إلا مفتوحا كمايكون ماقبل الهاء فهذا بين جدا .

وكانسيبويهيقول في تحقير جدارين إذا أردت التثنية جديرين فيحقر جدارا ثم يلحق الألف والنون فإذا سمي بهما رجل لم يقل الاجديران على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله ويقول في تصغير دجاجتين اسم رجل دجيّجتان فلا يحذف من أجل هاء التأنيث ويقول دجاجة بمنزلةدار بجرد في أنه اسم ضم إلى اسم ودجاجتان بمنزلة دار بجردين والقياس في هذا كله واحد .

بين المقتضب وكتاب سيبويه

لا يتسع لنا القول في الإفاضة في ذكر المسائل المشتركة بين كتاب سيبويه والمقتضب فليس من غرضي هنا أن استقرى هذه المسائل وانما مقصدي ألنظر إلى كتابي الشيخين نظرة الطائر التي تشعر القارىء بأن هناك مسائل كثيرة مشتركة بينها ذكرها المبرد في مقتضبه كما ذكرها سيبويه في كتابه ايضا رغم عدم تصريح المبرد بذلك وسأجتزىء بغيض عن فيض .

(١) صلة الفعل بالزمان أقوى من صلته بالمكان وشرح ذلك سبق به سيبويه فقال ١ / ١٦ .

وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض ففيه بيان الفعل متى وقع كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث والأماكن لم يبن لها فعل وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة فالأماكن الى الاناسي ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم مكة وعمان ونحوهما ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك والاماكن لها جثة وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب .

وفي المقتضب ١٩٩ .

والزمان خاصه وعامه وما اتصل به يتصل به الفعل وذلك أن الفعل إنما بني لما مضى من الزمان وما لم يمض فإذا قلت ذهب وعلم علم أن هذا فيما مضى من الزمان وإذا قلت سيذهب علم أنه لما لم يأت من الزمان واذا قلت هو يأكل جاز أن تعني ما هو فيه وجاز أن تريد هو يأكل غدا والمكان لا يكون فيه مثل ذلك فالفعل ينقضي كالزمان لأن الزمان مرور الأيام والليالي فالفعل على سننه يمضي بمضيه وليست الأمكنة كذلك إنما

هي جثث نابة تفصل بينها بالعين وتعرف بعضها من بعض كنا تعرف زيدا من عمرو .

(٢) استغناؤهم بأعلام الاجناس عن أعلام الاشخاص في الوحوش والحشرات وعلة ذلك .

قال سيبويه ١ / ٢٦٤ .

وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ولا تحفظ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ألا تراهم قد اختصوا الخيل والابل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو .

وفي المقتضب / ٣٦٧ .

فإن قال قائل كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله فالجواب فيه أن هذه اشياء ليست مقيمة مع الناس ولا مما يتخذون ويقتنون كالخيل والشاء ونحو ذلك فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض وإنما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبضع وكان مجراها كمجرى الناس .

(٣) تعليل رفع النعت في نحو يا زيد الطويل سبق به سيبويه فقال ١ / ٣٠٣ فقلت أرأيت الرفع على أي شيء هو إذاقال يا زيد الطويل قال هو صفة لمرفوع قلت ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث قال من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداوليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته .

وفي المقتضب / ٤١٨ و ٤٤٠ .

فإن نعتَّ مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار ان شئت رفعته وان شئت نصبته تقول يا زيد العاقل أقبل ويا عمرو الظريف هلم وان شئت قلت العاقلَ والظريفَ أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا فإن قال فهذا المرفوع في موضع منصوب فلما لا يكون بمنزلة قولك مررت بعثمان الظريف لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف فجرت صفته على ما كان ينبغي أن يكون عليه فالفصل بينهما اطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب وليس كل اسم ممنوعا من الصرف .

(٤) في العطف على اسم إن بالرفع بعد الاستكمال يذكر سيبويه وجهين لتخريجه وأحدهما راجع على الآخر وسبب ذلك .

ويقرّر المبرّد ذلك أيضا فالاتفاق تامّ بينهما كما نجد اتفاقا في الوصف وان سكت سيبويه عن بيان أحد وجهي النصب وهو أن يكون على القطع كما كان في الرفع ، ويظهر أن مبعث ذلك كان لظهوره مماقدمه كما نجد الاتفاق على أن كأنّ وليت ولعلّ لا يحمل فيها على موضع الابتداء .

قال سيبويه ١/٢٨٥ .

هذا باب ما يكون محمولا على إنّ فيشاركه فيه الاسم الذي يليها ويكون محمولا على الابتداء .

فأما ما حمل على الابتداء فقولك إن زيدا ظريف وعمرو وإن زيدا منطلق وسعيد فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق وإنّ دخلت توكيدا كأنه قال زيد منطلق وعمرو وفي القرآن مثله ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسولُه ﴾ .

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو وان زيدا ظريف هو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت ان زيدا منطلق وعمرا ظريف . . . . وقال الراجز .

ان الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان ، واذا قلت إن زيدا فيها وعمرو جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف لأن فيها في موضع الظريف وفي فيها إضمار الا ترى أنك تقول إن قومك فيها أجمعون وإن قومك فيها كلهم كما تقول إن قومك عرب أجمعون وفي فيها اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت إن قومك ينطلقون أجمعون .

وقال في ١ / ٢٨٦ .

وأعلم أن لعلّ وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيها جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ،ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمر ، وقال أيضا هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة .

وذلك قولك إن زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه فيصير كقولك مررت به زيد اذا أردت جواب بمن مررت فكأنه قيل له من ينطلق فقال زيد العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد اذا كان جواب من هو فتقول زيد كأنه قيل له من هو فقال العاقل اللبيب وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين ﴿ قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ﴾ وعلام الغيوب وفي المقتضب / ٣٨٧ و ٤٠٣ .

وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو ، فأما الرفع فمن

وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك اذا عطفت شيئا على شيء كان مثله وأحد وجهي الرفع وهو الاجود منهما أن تحمله على موضع إنْ لأنَّ موضعها الابتداء فاذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن في هذا الباب لكنّ الثقيلة ، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا على الموضع ، ومثله خشنت بصدره وصدر زيد . . . . . . والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدا مختارا نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو وتقول إن زيدا منطلق الظريف وإن زيدا يقوم العاقل الرفع والنصب فيها بعد الخبر جائزان ، فالرفع من وجهين احدهما أن تجعله بدلا من المضمر في الخبر ، والوجه الآخر أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وجهين أحدهما أن تتبعه زيدا ، والآخر أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح ، وهذا الفعل يذكر إضماره في موضعه إن شاء الله ، والآية تقرأ على وجهين ﴿ **قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب** ﴾ بالنصب والرفع .

فأما كأنّ وليت ولعلّ إذا قلت كأنّ زيدا منطلق وعمرو وليت زيدا يقوم وعبد الله فكل ما كان جائزا في إنّ ولكنّ من رفع أو نصب فهو جائز في هذه الأحرف إلا الحمل على موضع الابتداء فإن هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء لأنك إذا قلت ليت فانما تتمنى وكأنّ للتشبيه ولعلّ للتوقع فقد زال الابتداء ولم يجز الحمل عليه .

(٥) دخلوا الأولَ فالأولَ بالنصب ويجوز رفعه ، وإن كان أمرا نحو ادخلواالأولَ فالأولَ فالنصب لا غير إلا عند عيسى بن عمر يحمله

على المعنى والرفع في ادخلوا الأوّلُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ ولا يكون العطف الا بالواو ذكر ذلك المبرد وسيبويه .

قال سيبويه ١ / ١٩٨ .

ومما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير وقد بين فيما مضى وستراه أيضا إن شاء الله تعالى وهو قولك دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحدا فواحدا ودخلوا رجلا رجلا ، وان شئت رفعت فقلت دخلوا الأولُ فالأولُ جعلته بدلا وحملته على الفعل كأنه قال دخل الأوّلُ فالأوّلُ وان شئت قلت دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا كماقال عزّ وجل ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ .

فإن قلت ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلا لأنك لو قلت ادخل الأوّل فالأوّل أو رجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة لأنه ليس معنى الأول فالأول انك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به لو قلت قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده ، ولا يجوز في غير الأول هذا كما لايجوز أن تقول مررت به واحده ولا بهما اثنيهما ، وكان عيسى يقول ادخلواالأول فالأول لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

ليبك يزيد ضارع لخصومه

فإن قلت ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ فالرفع لأن معناه معنى كلهم فكأنه قال ليدخلوا كلّهم ، وإذا اردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا ، ولوقلت مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز وكذلك لوقلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو قلتها بالواو حسنت كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

ويأوى الى نسوة عطل وشعث مراضيع مثل السعالى

ولـو قلت فشعث قبـح وقـال الخليـل ادخلوا الأوّل فـالأوّل والأوسط والآخـر لا يكون فيـه غيره وقـال يكون عـلى جواز كلكم حمله عـلى البـدل (وفي المقتضب / ٣١٧) .

هذا باب ما يكون حـالا وفيه الألف والـلام على خـلاف ما تجـري به الحال .

وذلك قولك

وذلـك قولك دخلوا الأول فالأول ودخلوا رجـلا فرجـلا تـأويله دخلوا واحدا بعد واحد ، فأما الأول فانمـا انتصب على الحـال وفيه الألف والـلام لأنه على غير معهود فجريا مجرى سـائر الـزوائد ألا تـرى أنك لـوقلت الأول فالأول أتونا لم يجز لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ولو قلت الـرجال اتـونا كـان جيدا وإن شئت قلت دخلوا الأول فـالأول عـلى البـدل كـأنـك قلت دخل الأول فالأول ، وكذلك لو قلت دخلوا رجل فـرجل فـأبدلت النكـرة من المعـرفة كمـاقال الله عـز وجل ﴿ بـالناصيـة ناصيـة كـاذبـة خـاطئـة ﴾ فـإذاقلت ادخلوا الأول فالأول فـلا سبيل عنـد أكثر النحـويين الى الـرفـع لأن البـدل لا يكون إلا من المخـاطب لأنك لـو قدرتـه بحـذف الضمـير لم يجـز ، فأمـا عيسى بن عمـرو فكـان يجيـزه ويقـول معنـاه ليـدخـل الأول فـالأول ، ولا أراه جائـزا الا على المعنى لأن قـولك ادخـل انما هـو لتدخل في المعنى . . . فـإذا قلت ادخلوا الأول والآخر والصغـير والكبـير فـالـرفـع لأن معنـاه ادخلوا كلكم فهذا لا يكـون إلا مرفـوعا ولا يكـون إلا بـالـواو لأن الفـاء تجعل شيئـا بعد شيء والـواو تتصل عـلى معنى قولـك كلكم ألا تـرى أنك تقـول مررت بـزيد أخيـك وصاحبـك فتدخـل الواو عـلى حـد قولك زيد العاقل الكريم وكذلك زيـد العاقـل والكريم ولـو قلت العاقـل فالكريم أو العاقل ثم الكريم أخبرت انه استوجب شيئا بعد شيء .

(٦) رفع المضارع وسببـه ولم لا ينتصب ويجر إن وقـع في موضـع اسم منصوب أو مخفوض قال سيبويه ١ / ٤٠٩ .

هذا باب وجه دخول الرفع في هـذه الأفعال المضـارعة لـلأسماء اعلم أنها إذا كـانت في موضـع اسم مبتدأ او اسم بني عـلى مبتدأ أو في مـوضـع اسم مـرفوع غـير مبتدأ ولا مبني عـلى مبتـدأ أو في مـوضـع اسم مجـرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضـع ألزمتهـا الرفـع وهي سبب دخول الرفـع فيها وعلتـه أن ما عمـل في الأسماء لم يعمـل في هذه الأفعـال على حد عمله في الأسماء كما أن مـايعمل في الافعـال فيجزمهـا وينصبها لا يعمـل في الاسماء وكينـونتها في مـوضع الأسـماء ترفعهـا كـما تـرفـع الاسم كينونته مبتدأ فأما ما كـان في موضـع المبتدأ فقولك يقول زيـد ذاك ، وأما ما كان في موضع المبني عـلى المبتدأ فقـولك زيـد يقول ذاك ، وأمـا ما كـان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولـك مررت بـرجل يقـول ذاك وهذا يـوم آتيك وهـذا زيد يقـول ذاك وهـذا رجـل يقـول ذاك وحسبتـه ينـطلق فهكذا هذا وما أشبهه .

وفي المقتضب / ١١١ .

هذا باب تجريد إعراب الأفعال

إعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مـرفوعـة كـانت الأسماء أو منصـوبة أو مخفـوضة فـوقوعهـا مواقـع الأسماء هـو الذي يـرفعها ولا تنتصب إن كـانت الأسماء في مـوضـع نصب ولا تنخفض عـلى كل حال وإن كانت الأسماء في مـوضع خفض فلهـا الرفـع لأن ما يعمـل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مـرفوعـة لما ذكـرت لك حتى يـدخل عليهـا ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصـة ولا تدخـل على الاسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله ، فأما ما كان منهـا في موضـع رفع فقولك يقوم زيـد يقوم في مـوضع المبتـدأ وكذلـك زيد يقـوم يقوم في مـوضع الخبـر وإن زيدا يقـوم يقوم في مـوضع خبـر إن ، وما كـان منها في موضع المنصوب فنحو كان زيد يقـوم يا فتى وظننت زيـدا يقوم ، ومـا كان في موضع المجرور فنحو مررت برجل يقوم ومررت برجل يقوم أبوه .

(٧) نصب اذن للفعل وشرطه .   قال سيبويه ١ / ٤١٠

هذا باب إذن

إعلم أن إذن إذا كانت جوابا أو كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك وإذن آتيك ومن ذلك أيضا قولك إذن والله أجيئك والقسم ها هنا بمنزلته في أرى إذا قلت أرى والله زيدا فاعلا ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن اذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بمايعمل في الأسماء نحو ضربت وقتلت لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك زيدا حسبت أخاك وإن شئت الغيت إذن كإلغائك حسبت إذاقلت زيد حسبت أخوك .

وفي المقتضب / ١١٣ / ١٠٤ هذا باب إذن .

اعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغي كظننت ألا ترى أنك تقول ظننت زيدا قائما وزيدا ظننت قائما وزيد ظننت قائم إذا أردت زيد قائم في ظني وكذلك إذن إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل ظننت إذا قلت زيدا ظننت قائما لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف .

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك إذاقال لك قائل أنا

أكرمك قلت اذن أجزيك وكذلك إن قال انطلق زيد قلت إذن ينطلق عمرو ومثله قول الضبي .

اردد حمارك لا تنزع سويته إذن يردّ وقيد العير مكروب[1]

والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك إن تأتني إذن آتك لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه وكذلك أنا إذن أكرمك وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه نحو قولك والله إذن لأكرمك لأن الكلام معتمد على القسم ، فإن قدمتها كان الكلام معتمدا عليها وكان القسم لغوا نحو إذن والله أضربك لأنك تريد إذن أضربك والله فالذي تلغيه لا يكون مقدما إنما يكون في أضعاف الكلام ألا ترى أنك لا تقول ظننت زيد منطلق لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك وانما جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الافعال لتصرفها وأنها تعمل وتلغى وتدخل للابتداء ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الأعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك إن تأتني آتك وإذن أكرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت ، أما الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء إذن والنصب على إعمال إذن والرفع على قولك وأنا أكرمك .

(٨) تقطع همزة الوصل في الفعل إن سمي به قال سيبويه ٢ / ٤ .

وإذا سميت رجلا باضرب أو أقتل أو اذهب لم تصرفها وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنك قد غيرتها عن تلك الحال ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها إلا أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي تشبهها بها نحو إثمد وإصبع وأبلم .

وفي المقتضب / ٣٤٨ .

---

(١) الخزانة ٣/٥٧٦.

وتقطع ألف الوصل كما أنك لو سميت رجلا بقولك اضرب في الأمر قطعت الألف حتى تصير كألفات الأسماء فتقول هذا إضرب قد جاء فتصيره بمنزلة إثمد .

(٩) التسمية بعاقلة وحدها أو بعاقلة لبيبة قال سيبويه ٢ / ٥٢ / ٦٦

وإذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرفته وأجريته مجراه قبل ان يكون اسما وذلك قولك رأيت عاقلة لبيبة يا هذا ورأيت عاقلا لبيبا يا هذا ، وكذلك في الجر والرفع منون لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون وينون لأنك نونته نكرة وإنما حكمت فإن قلت ما بالي ان سميته بعاقلة لم أنوّن فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ولكن الوجه ترك الصرف والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس لأنهما شيئان ولانهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية وانما اذا بمنزلة امرأة بعد ضارب اذا قلت هذا ضارب امرأة إن أردت النكرة وهذا ضارب طلحة إن أردت المعرفة .

وفي المقتضب / ٣٥٨ و ٣٦٩ .

ولو سميت رجلا عاقلة لبيبة لكان الوجه فيه أن تقول مررت بعاقلة لبيبة وجاءتني عاقلة لبيبة لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة فجعلت الثاني تابعا للأول كحالها كانت في النكرة .

ولو سميت بعاقلة وحدها لكان الأجود أن تقول هذه عاقلة قد جاءت لأنه معرفة فيصير بمنزلة حمدة غير منصرف فالحكاية تجوز وليس بالوجه لأنه على مثال الأسماء .

وبمراجعة هذه المسائل في الكتابين نجد اتفاقا بينهما :

(١) لا تجزم اذا في الاختيار وسببه سيبويه ١ / ٤٣٣ المقتضب / ١٢٧
(٢) لا يسكن المفتوح لخفة الفتحة سيبويه ٢ / ٢٥٨ المقتضب / ٤٣
(٣) فتح العين لأجل حرف الحلق وعلته سيبويه ٢ / ٢٥٢ المقتضب / ١٤٦

(٤) النسب إلى المثنى وجمع التصحيح وبيان علله
سيبويه ٢ / ٨٦ المقتضب / ٢٨٠

(٥) لا ينادي ما فيه أل ولم سيبويه ١ / ٣٠٩ المقتضب / ٤٢٠

(٦) التسمية بضربوا على أن الواو علامة وعلى أنها ضمير
سيبويه ٢ / ٨ المقتضب / ٣٦٣

(٧) على اتفاق في نعت اسم لا المفرد وإن كان في عبارة المبرد بعض البسط ولو نعت الاسم بنعتين فليس يجوز في الثالث التركيب لأنه لا تكون ثلاثة أشياء اسما واحدا وتكرير الاسم بمنزلة النعت نحو لا ماءء ماء باردا

سيبويه ١ / ٣٥١ المقتضب / ٤٦٦

(٨) يختار عندهما اتباع المستثنى للمستثنى منه في النفي
سيبويه ١ / ٣٦٠ المقتضب / ٤٧٢

(٩) هذا عربي محضا وهذه مائة وزن سبعة وهذا الثوب نسج اليمن النصب على المصدرية ويجوز الرفع على الوصفية وهذا عربي قح لا يكون إلا صفة لأنه ليس بمصدر

سيبويه ١ / ٢٧٥ المقتضب / ٤٤٦

(١٠) ما يوصف ومايوصف به سيبويه ١/ ٢٢٣ / ٢٢٠ المقتضب ٤٣٩ و ٤٤٠
(١١) تثنية الأعلام وجمعها يردها الى النكرة سيبويه ١ / ٢٦٨ المقتضب / ٢١٢
(١٢) أن مضمرة بعد فاء السببية وواو المعية . .
سيبويه ١ / ٤١٨ و ٤٥٤ المقتضب ١١٤ و ١١٧

(١٣) وصف المنادى العلم بابن المضاف الى علم ووجه نصبه
سيبويه ١ / ٣١٣ المقتضب / ٤٣٣

(١٤) ما فيه ألف الإلحاق المقصورة إن سمّي به منع الصرف بخلاف ما

سمّى بما فيه ألف الالحاق الممدودة وسبب ذلك .

سيبويه ٢ / ١٢ المقتضب / ٣٣٩

(١٥) عند التسمية بقل وبع يقال قوم وبيع سيبويه ٢ / ٦١ المقتضب / ١٠

(١٦) تشدد واو هو وياء هي عند التسمية سيبويه ٢ / ٣٣ المقتضب / ٩٣

(١٧) تقلب واو يغزو ياء عند التسمية سيبويه ٢ / ٦٠ المقتضب / ٧٥

وبمراجعة الأبواب الآتية في الكتابين يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في كثير من مسائلها .

(١)	الممنوع من الصرف	سيبويه ٢ / ١	المقتضب الجزء الثالث
(٢)	تصريف الأفعال	سيبويه ٢ / ٢١٤	المقتضب الأول والثاني / ١٨٨
(٣)	جمع التكسير	سيبويه ٢ / ٧٥	المقتضب الثاني / ٨
(٤)	التصغير	سيبويه ٢ / ١٠٥	المقتضب الثاني ١٨٨
(٥)	النسب	سيبويه ٣ / ٦٩	المقتضب الثالث / ٢٧٣
(٦)	الاعلال	سيبويه الثاني	المقتضب الاول
(٧)	تخفيف الهمزة	سيبويه ٢ / ١٦٣	المقتضب ١ / ٦٠
(٨)	الادغام	سيبويه ٢ / ٣٩٨	المقتضب ١ / ٧٦

طرف من مخالفة المبرد للخليل في المقتضب

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بين النون والتنوين واعتلوا بما ذكرت لك ، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم واحد .

المقتضب / ٤٦٦

وقال في المقتضب / ١١٣ .

وكان الخليل يقول إنّ أَنْ بعد إذن مضمرة وكذلك لن وإنما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفا واحدا ، وليس القول عندي كماقال وذلك أنك تقول زيدا لن أضرب كما تقول زيدا سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيدا كان ينتصب بما في صلة أَنْ ، ولكن لن حرف بمنزلة أنْ .

وقال في المقتضب / ٣٣٨ .

أما ماكان من ذلك على فَعْلان الذي له فعلى فقد تقدم قولنا فيه أنه غير مصروف في معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الالف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك حمراء وصفراء ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها ، فأما بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني .

وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت ضربت زيدا فوقفت قلت ضربت زيدا وفي قولك اضربن زيدا (ولنسفعن بالناصية) اذا وقفت قلت اضربا زيدا ولنسفعا ، وزعم الخليل أن الدليل على ذلك أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما يلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتأنيث أو بدلا في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته . ألا ترى أنك لا تقول حمراءة ولا صفراءة فكذلك لا تقول غضبانة ولا سكرانة وإنما تقول غضبى وسكرى (وقال في ٤١) .

فان كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال فإن الاسم يعتل عندسيبويه والخليل وغيرهما من البصريين وكذلك إن كان بينه وبين مثال

الأفعال فصل بحركة فيقولون لو بنينا مثل تفعل من القول لقلنا تقيل وكان اصله تقول ولكن القينا حركة الواو على ما قبلها فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء . . . . كما يقولون فيها لحقته الميم وليس بمشتق من الفعل مصدرا ولا مكانا وقالوافعل هذالأن زيادته من زيادة الأفعال والحركة قد رفعت اللبس ، ولا أراه كما قالوا لأنه ليس مبنيا على فعل فتلحقه علته ولا هو على مثاله .

طرف من مخالفة المبرد لأبي عمرو بن العلاء في المقتضب

(قال في / ١٩٥)

وكان أبو عمرو يقول في تصغيرها حبيرة فيحذفها ويبدل منها هاء التأنيث لتكون في الاسم علامة تأنيث ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التأنيث خامسة فصاعدا ويقول لم يجز إثباتها لأنها ساكنة فإذا حذفتها لم أخل الاسم من علامة تأنيث اذ كانت في تكبيره علامة تأنيث ثابتة ومن قال في حباري حبيرة قال في تحقير لغيزي لغيغيزة على مذهب أبي عمر وقول جميع النحويين يثبتون الياء في لغيزى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها الى حذف الألف (وقال في المقتضب ايضا / ٦١) .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى منهما وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن ، وكان يحقق الأولى إذاقرأ ﴿ أألد وأنا عجوز﴾ ويخفف الثانية ولا يلزمها البدل لأن ألف الاستفهام منفصلة وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ويقول لأن البدل لا يلزم إلا الثانية وذلك لأن الأولى يلفظ بها ولا مانع لها والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ، وقول الخليل أقيس، وأكثر النحويين عليه .

طرف من مخالفة المبرد ليونس في المقتضب

قال في / ٤٣٧

وكان يونس يجيز أن تلقى علامة الندبة على النعت فيقول وازيد لظريفاه ووازيداه أنت الفارس البطلاه وهذا عند جميع النحويين خطأ لأن العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت والنعت خارج من ذا .

وقال في / ٢٠٣ .

فإن سميت قبائل أو وسائل قلت قبيئل ورسيئل في قول جميع النحويين إلا يونس بن حبيب فإنه كان يقول قبيل ورسيل ، وذلك رديء في القياس ، اما النحويون فأقروا الهمزة وحذفوا الألف لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة والمتحرك حرف حي وهو في مواضع الملحقة بالأصول ، ألا ترى أن الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلا زائدة فكانت أحق بالحذف وأما يونس فكان يقول لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب الى الطرف أولى بالحذف ، وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

طرف من مخالفة المبرد للأخفش في المقتضب

قال في / ٨ .

وكان الأخفش يقول أشياء أفْعلاء يا فتى جمع عليها فعل كما جمع سمح على سمحاء وكلاهما جمع لفعيل كما تقول في نصيب أنصباء وفي صديق أصدقاء وفي كريم كرماء وفي جليس جلساء فسمح وشيء على مثال فعل فخرج إلى مثال فعيل .

قال المازني فقلت له كيف تصغرهن فقال اشياء فسألته لم لم ترده الى الواحد انه أفعلاء فقد وجب عليه فلم يأت بمقنع ، وهذا ترك قوله لأنه

اذا زعم انه أفعلاء فقد وجب عليه أن يصغر الواحد ثم يجمعه فيقول في تصغير أشياء على مذهبه شييئات فاعلم .

وقال في / ٤٧ .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيد وميت فإن أبا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا الباب إلا ما كانت الألف فيه بين في واوين نحو قولك في أول (وزنه أفعل ففاؤه من لفظ عينه) أوائل؛ وكذلك يقول في فوعل من قلت وجلت قوائل وجوائل فيجعل علته في همز الواو لقربها من الطرف نظيرا لما ذكرناه من أنه إذا التقت واوان اولا همزت الأولى منهما فكان يجعل همز الأخرى من هذا الباب واجبا وان كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين والقرب من الطرف ، ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان أوياء وواو - ويقول لأنه لو التقت الياءان او الياء والواو لم يلزمني همز والنحويون اجمعون غيره لا يختلفون في اجراء الياء والواو والياءين مجرى الواوين في هذا الباب ، وعلتهم في ذلك ما وصفنا من التقاء المتشابهة وذلك أنهم يجيزون في النسب الى راية وغاية رائي وغائي فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاؤا .

والقول البين الواضح فيما ذكرناقول النحويين لا قول أبي الحسن ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء اذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو اذا وقعت طرفا بعد الألف وأن الواو والياء تظهران اذا وقع الإعراب على غيرهما نحو سقاية وشقاوة وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو في أول الكلمة ولا مما يناسبه ، والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز وهذا يدل على أنه من اجل الأواخر لا من اجل الأوائل .

وقال في / ١٠١ .

وكان الأخفش يجيز اسل زيداً لأن السين عنده ساكنة لأن الحركة

للهمزة ، وهذا غلط شديد لأن السين متصرفة كسائر الحروف وألف الوصل لا أصل لها فمتى وجدالسبيل الى اسقاطها سقطت .

طرف من مخالفة المبرد للجرمي في المقتضب

قال في / ١٦١ عن اعراب المثنى والمجموع .

وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كماقال سيبويه وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الاعراب ، فاذا قيل له فأين حرف الإعراب قال انما يكون الاعراب في الحرف اذا كان حركة فأما إذا كان حرفا قام بنفسه والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الالف ان كانت حرف اعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل على الاعراب لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب الا في حرف ويقال لأبي عمر إذا زعمت أن الألف حرف إعراب وأن انقلابها هو الأعراب فقد لزمك في ذلك شيئان أحدهما أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ فهذا خلاف ما اعطيت في الواحد والشيء الآخر أنك تعلم أن أول احوال الاسم الرفع فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها فقد وجب أن لايكون فيها في موضع الرفع اعراب لأنه لا انقلاب معها وقولنا إنها دليل على الاعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع اذا رأيت الألف وموضع خفض ونصب اذا رأيت الياء وكذلك الجمع بالواو والياء إذا قلت مسلمون ومسلمين وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفا نحوقولك أخوك وأخاك وأخيك .

طرف من مخالفة المبرد للمازني في المقتضب

ونظير ذلك قولك هذا رجل افعل فاعلم فلا تصرف أفعل لأنك وضعته موضع النعت ، هذاقول الخليل وسيبويه ، وكان المازني يقول

هـذا رجل أفعـل فيصرف أفعـلا هذا ويقـول لأنه ليس بنعت معلوم وأمـا أفعـل زيد فيجعله فعـلا لأنه قـد رفع زيـدا بـه ، وهـذا مـذهب ، وقـول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس المبـرّد زعيم من زعماء البصـرة شايـع رجالهـا في كثير من أقوالهم ودافع عنها واحتجّ لهـا ولم يصرح في مقتضبـه باسم الكوفيين إلاّ في مـوضع واحـد عند حـديثـه عن إعـراب الأسـماء الستـة ولم يـرتض قـولهم أيضا .

وكـان يعرض لأقـوالهم بـأن يكنى عنهم بقـوم مـن النحـويـين أو بـأن يقول فإن قال قائل وفإن زعم زاعم وهكذا ثم يأخـذ ـ يضعف أقوالهم ويـرد عليها .

وقـد استقريت مـا ذكـره ابن الأنبـاري في الانصـاف (وعـدة مسـائله ثماني عشرة ومائة مسألة ألحقت بها ثلاث) لم يـوافق المبرد الكـوفيين الا في سبع مسائل منها ، وسأرد نسبة مسألة منها إلى المبرد وبيانها .

(١) يجـوز أن يكـون الاسم مـرفـوعـا بـالـظرف في نحـو أمــامـك زيــد
المسألة / ٦

(٢) لا يتقدم خبرليس عليها . المسألة / ١٨

(٣) يجوز استعمال من الجـارة في ابتداء الغـاية من الـزمان
المسـألة / ٥٤

(٤) الجار واو رب لا رب المقدرة في نحو وبلد ليس به أنيس
المسألة / ٥٥

(٥) كما تأتي بمعنى كيا وينتصب ما بعدها نحو
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
المسألة / ٨١

(٦) يجوز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف المسألة الثانية من الملحقة اما المسألة السابعة وهي دعوى ابن الأنباري موافقة المبرد للكوفيين في القول بجواز زيادة واو العطف كماذكرها في المسألة الرابعة والستين فسنردّ عليها فيما نعقده لها ولأمثالها مما نسب الى المبرد وفي المقتضب ما يعارض ذلك .

وفي الانصاف ثماني مسائل أخرى لم يوافق المبرد عليها الكوفيين كما لم يتفق فيها رأي البصريين وهذا بيانها .

(١) إعراب المثنى والمجموع يرى الكوفيون أن الألف والياء والواو بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وذهب البصريون الى انها حروف الاعراب ، والمبرد يرى انها دليل على الاعراب مع الاخفش .

المسألة / ٣

(٢) يرى الكوفيون في اعراب الاسماء الستة أنها معربة من مكانين والخلاف السابق بين البصريين في اعراب المثنى والمجموع يجري هنا .

المسألة / ٢

(٣) رافع المبتدأ والخبر — المسألة / ٥ .

(٤) ناصب المستثنى — المسألة / ٣٤

(٥) حاشا الاستثنائية — المسألة / ٣٧

(٦) جازم جواب اشرط — المسألة / ٨٤

(٧) الخلاف في الضمير الواقع بعد لولا نحو لولاي ولولاك ولولاه المسألة/ ٩٧

(٨) الخلاف في الكاف والياء والهاء في نحو إياك واياي واياه .

المسألة / ٩٨

هـذا ما في الإنصـاف ، ولم أعثر في غيـره مـع كثـرة تفتيشي في كتب النحـو إلا على مسـائل قليلة وافق المبـرد عليها الكـوفيين عـلى حين وقفت على أضعافها مما خالفهم فيها .

وسأجتزيء بذكر المسائل التي وافق المبرد عليها الكـوفيين ولم يـذكرهـا ابن الانباري في الانصاف وهي :

(١) يجـوز فتـح همـزة إن في جـواب القسم نحــو والله انـك قـائم شـرح الكافية ٢ / ٣٢٥ .

(٢) شرط الكوفيون والمبرد لوقوع الماضي خبرا لكان واخواتهـا اقترانـه بقد ظـاهـرة او مقـدرة المغنى ٢ / ١٦٣ الهمـع ١ / ١١٣ الخـزانـة ١ / ٤٤٢ ـ ٢ / ٧٦ .

(٣) لا يشتـرط في العـطف عـلى مـوضـع اسم إن وجـود المحــرز المغنى ٢ / ٩٣ حاشية الصبان ١ / ٣٤٠ .

(٤) صيغـة المبني للمجهول صيغـة مستقلة ليست مفرعـة عن صيغـة المبني للمعلوم

الهمع ٢ / ١٦٤ حاشية التصريح ١ / ٢٩٦

(٥) حاشا التنزيهية فعل عند الكوفيين والمبرد المغنى ١ / ١٠٧

(٦) تنوب حروف الجر بعضها عن بعض المغنى ١ / ١٠١ الكامل ٦ / ٢٤٤

(٧) تجر حتى الضمـير المغنى ١ / ١٠٩ الهمـع ٢ / ٢٣ الكـافيـة ٢ / ٣٠٣ الخزانة ٤ / ١٤٠ .

(٨) إذا تقدم شبه الجواب على الشرط فهو دليله عنـد البصريـين ، وذهب الكوفيون والمبرد الى انه الجواب نفسه . الاشموني ٣ / ٥٤

(٩) المصدر المؤول من أن ومعموليها بعد لو فاعل لفعل محذوف شرح الكافية ٢ / ٣٦٣ المغنى ١ / ٢٠٩ الاشموني ٣ / ٧٩

(١٠) يجوز تصغير أيام الاسبوع وأسماء الشهور
ابن يعيش ٥ / ١٣٩ الهمع ٢ / ١٩١ المقتضب / ٢٠٠

(١١) أي إذا فسرت مفردا كانت حرف عطف المغنى ١ / ٧٠ الخزانة ٤ / ٤٩١ .

(١٢) يجوز دخول الفاء في نحو قوله تعالى ﴿ والزانية والزاني فأجلدوا ﴾ .

الهمع ١ / ١٠٩ والكامل

(١٣) ترد لام أب عند اضافته لياء المتكلم الهمع ٢ / ٥٤ الخزانة ٢ / ٢٧٢ .

(١٤) يقيسون على رباع ومربع الى عشار ومعشر دون سماع (اظهار الأسرار / ١٧٦) .

وأختم حديثي بذكر نموذج من تحمس المبرد لمذهب البصريين في المقتضب ودفاعه عنهم واحتجاجه لهم ورده على غيرهم قال / ١٦٨
(هذا باب اضافة العدد واختلاف النحويين فيه)

إعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الاسماء المشتقة من الافعال لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيد لأنّ الغلام معرف بالإضافة وكذلك لا تقول هذه الدار عبد الله ولا أخذت الثوب زيد وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم ، فعلى هذا تقول هذه ثلاثة أثواب كما تقول هذا صاحب ثوب ، فان أردت التعريف قلت هذه ثلاثة الأثواب كما تقول هذا صاحب

الاثـواب لأن المضاف إنمـا يعرفـه ما يضـاف اليه ، فيستحيـل هذه الثـلاثة الاثواب كما يستحيل هذا الصاحب الاثواب ، وهـذا محال في كـل وجه ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال :

أمـنـزلـتي مـيّ سـلام عـليـكـما هـل الازمن اللائي مضـين رواجـع
وهل يرجـع التسليم أو يدفـع البكا ثـلاث الاثـافي والـرسـوم البـلاقـع

وقال الفرزدق :

مـا زال مـذ عقـدت يـداه إزاره فـسـما فـأدرك خمـسـة الاشبـار

فهذا لا يجوز غيره ، وأماقولهم الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه لأن خمسة عشر بمنزلة حضرموت وبعلبـك وقالي قـلا وأيدي سبـا وما أشبه ذلك من الاسمـين اللذين يجعلان اسـما واحدا ، فـاذا كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفـه أن تجعل الألف والـلام في أوله لأن الثـاني قد صـار في درج الكـلام الأول ، فهذا أقبـح وأشنع وأمـا قولهم العشـرون الدرهم فيستحيل من وجه ثـالث وهو أن العـدد قد أحكم وبـين بقولـك عشرون فإنما تحتـاج إلى أن يعلم النوع فـإنما درهم ومـا أشبهه للنـوع ، فإن كـانت العشـرون معلومة قلت أخـذت العشرين درهمـا أي التي قد عـرفت وليس الـدرهم بواحد معلوم مقصود اليـه ولو كـان كذلـك كان لا معنى لـه بعد العشرين ، وكذلـك كل رجـل جاءني فله درهم انمـا المعنى كل من جـاءني من الـرجال اذا كـانوا واحـدا واحدا فله درهم ألا تـراك تقول كـل اثنـين جـاءاني اكرمهـما لأنك تـريد الـذين يجيئونـك اثنين اثنـين ، فلو قلت كـل الاثنين أو كل الرجل على هذا لاستحال .

ففسـاد هذا بيّن جدّا، وينبغي لمن تبـين فساد مـاقالـه أن يرجـع من قبل الى حقيقة القياس ولا يمضي على التقليد .

آثار المبرّد

خلف أبو العباس وراءه مؤلّفات وافرة العدد في فروع العربية عصفت حوادث الأيام بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسمائها وحمدا لله وشكرا على أن أنفس مؤلفاته لم تمتد إليه يد الضياع أحصى لنا هذه المؤلفات ابن النديم في الفهرست وياقوت في معجم الأدباء ورغم أنهما أحصيا كثيرا منها فقد فاتهما أسماء بعض المؤلفات لم يقفا عليها وقد عثرت على بعض أسماء هذه المؤلفات في قراءاتي وهذا بيانها .

١ ـ الاعتنان :

وموضوعه بيان الاسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق في خزانة الأدب ١ / ٣٠٥ .

والاعتنان معناه المعارضة والمناظرة في الخصومة يقال عنّ له اذا جادله وعارضه والمِعَنّ بكسر الميم وفتح العين المعارض ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق .... الخ .

ونقل منه في ١ / ٣٦١ سبب التهاجي بين جرير وعمر بن لجأ وورد ذكره في الخزانة في ١ / ٤٨١ و ٥٣١ و ٢ / ٣٥٥ .

(٢) الشافي : لم يذكره ابن النديم ولا ياقوت وورد ذكره في شرح

الكافية للرضي قال في ٢ / ١٢٢ .

وذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضمت اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

٣ ـ **الفطن والمحن** : وذكره الصولي في أخبار أبي تمام قال / ١٥٨ حدثنا محمد بن يزيد النحوي وكان قد عمل كتبا لطافا فكنت أنتخب منها وأقرأ عليه فقرأت عليه من كتاب سماه كتاب الفطن والمحن قال خرج أبو تمام إلى خالد بن يزيد بن مزيد والي أرمينية فامتدحه فأمر له بعشرة آلاف درهم ونفقة لسفره وأمر أن لا يقيم إن كان عازما على الخروج فودعه ومضت أيام فركب خالد ليتصيد فرآه تحت شجرة وقدامه زكرة (زق للخمر) فيها نبيذ وغلام بيده طنبور فقال : حبيب ؟ قال : خادمك وعبدك ، قال : ما فعل المال قال :

علّمني جودك السماح فما … أبقيت شيئا لديّ من صلتك
ما مر شهر حتى سمحت به … كأن لي قدرة كمقدرتك
تنفق اليوم بالهبات وفي الـ … ساعة ما تجتبيه في سنتك
فلست أدري من أين تنفق لو … لا أن ربيّ يمدّ في هبتك

فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى فأخذها .

(٤) **غريب الحديث** : ذكره ابن الاثير في مقدمة النهاية ١ / ٦ ومؤلف كشف الظنون ٢ / ٥٦ .

٥ ـ **الاختيار** : ذكره في الكامل ٨ / ٢٢٨ قال جذيمة الأبرش الأزدي وكان ملكا وهو الذي قتلته الزبّاء وهو أوّل من أوقد بالشمع ونصب المجانيق للحرب وله قصص تطول وقد شرحنا ذلك في كتاب الاختيار .

٦ ـ **مسائل الغلط** : ذكره بهذا الاسم ابن جني في الخصائص في الأول والثاني وفيه مآخذه على سيبويه وابن النديم وياقوت ذكرا لنا كتابا

اسمه الرد على سيبويه ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد .

وبقي لنا كتابان للمبرد لم يذكرهما ابن النديم ولا ياقوت وهما .

١ ـ جواب رسائل احمد بن واثق : سأل احمد بن واثق المبرد في رسائل عن أي الاسلوبين يفضل اشعر أم النثر فأجابه المبرد عن ذلك وهذه الرسائل مع جوابها محفوظة بمكاتب برلين وميونخ المانية (بروكلمن ومؤلفو الدائرة) .

٢ ـ شرح لامية العرب : شرح فيها قصيدة الشنفري التي مطلعها

أقيموا بني أمي صدور مطيّكم فإني الى قوم سواكم لأميل

وطبع هذا الشرح على هامش كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري بمطبعة الجوائب ، وتوجد من شرح المبرد نسخة مستقلة مخطوطة بمكتبة الجامع الاحمدي نسخت في سنة ١٢٥١ هـ .
ثم نسجل هنابقية مؤلفّات المبرد التي أثبتها ابن النديم وغيره .

الروضة : خاصة بأشعار المحدثين يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما يقول مؤلّف تاريخ بغداد ورد ذكرها أيضا في خزانة الأدب ٣ / ٣٣٠ و ٣ / ٤١٨ .

وفي كتابات الجرجاني نقل منها في ذمّ بعض الرجال ص ٢٩ .

وذكرها ابن عبد ربه في العقد ٤ / ١٢ قال :

ومثله قول محمد بن يزيد النحوي المعروف بالمبرد في كتابه الروضة وأدرك على الحسن بن هانيء قوله .

وما لبكر بن وائل عصم إلا لحمقائها وكاذبها

فزعم أنه أراد بحمقائها هبنّقة القيسي ولا يقال في الرجل حمقاء وإنما اراد دُغة العجلية وعجل في بكر وبها يضرب المثل في الحمق وذكر

ابن خلكـان في وفيات الأعيـان أنه رأى المبـرد في المنام وقصّ عليـه ماقـاله مؤلف العقد فوافقه على خطته .

وفي معجم الادباء ٧ / ٩١ .

جعفـر بن محمد المـوصـلي الشـافعي وأمـا كتبـه في الأدب فهي كتـاب الباهر في أشعار المحدثين عارض به الروضة للمبرد .

الجـامـع : لم يتمـه كـما قـال ابن النـديم وورد ذكـره في الخـزانـة ٤ / ٦٨ .

الاشتقـاق . الأنواء والأزمنـة . القـوافي . الخط . والهجـاء المقصـور والممـدود . المـذكـر والمؤنث . معـاني القـرآن ويعْرف بـالكتـاب التـام . احتجـاج القراء . الـرسـالـة الكاملة . المـدخل الى سيبـويه . معنى كتـاب سيبويه . الرد على سيبويه . الزيادة المنتزعة من سيبـويه . شـرح شـواهـد كتـاب سيبـويـه . قـواعـد الشعـر . إعـراب القـرآن . الحثّ عـلى الادب والصـدق نسب قحطان وعـدنان . المـدخل في النحـو . ضرورة الشعـر . أدب الجليس . الحـروف في معـاني القـرآن الى طـه . صفـات الله جـل وعـلا . المـادح والمقـابـح . الـريـاض المـونقـة . أسـماء الـدواهي عنـد العرب . الإعراب . التعـازي . الوشي معنى كتـاب الأوسط للأخفش . النـاطق . العـروض . البـلاغـة شـرح كـلام العـرب وتخليص الفـاظهـا ومـزاوجة كـلامها وتقـريـب معانيهـا ما اتفقت الفـاظه واختلفت معـانيه في القـرآن . الفاضـل والمفضـول . العبـارة عن أسـماء الله تعـالى الحـروف . التصريف .

طبقات النحويـين البصريـين وأخبارهم (ولـو رجعنا الى كتـاب أخبار النحويين البصـريين للسيـرافي لوجـدناه كثـير الاعتماد في النقـل عن المبرد ويظهر ان هذا النقل كان من كتاب المبرد هذا) .

ثم نفصل الحديث عن الكتب التي في متناول أيدينا .

ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : طبع بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ بتصحيح الاستاذ القدير عبد العزيز الميمني استاذ الأدب العربي بجامعة عليكره بالهند .

يبدأ بعد البسملة بقوله هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل متفقة الالفاظ مختلفة المعاني متقاربة في القول مختلفة في الخبر على ما يوجد من كلام العرب لأن من كلامهم اختلاف ـ اللفظين واختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك ظننت وحسبت وقعدت وجلست وذراع وساعد وأنف ومرسن وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو وجدت شيئا إذا أردت وجدان الضالة ووجدت على الرجل من الموجدة ووجدت زيدا كريما علمت وكذلك ضربت زيدا وضربت مثلا وضربت في الأرض اذا أبعدت ثم يأخذ يذكر استعمالات العين ثم يأتي ببعض الألفاظ المتضادة ممثلا لها ثم يقول :

وكل من آثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا لأن الكلام وضع للفائدة والبيان. ن ثم يأخذ في ذكر آيات ممايسميه العلماء المشاكلة .

ويعود لشرح استعمال بعض الألفاظ باسطا القول فيها مستشهدا لها ثم يأخذ في شرح بعض الآيات الكريمة من متشابه القرآنوالتوفيق بين معانيها ثم ينتقل الى ذكر شواهد لأنواع الحذف من حذف المفعول وحذف الجواب وحذف المضاف وحذف الموصوف وغير ذلك مما ذكره في المقتضب وينتقل إلى الحديث عن القلب ويسميه بالتحويل ويسوق له أمثلة من القرآن والشعر هي مذكورة في الكامل .

نسب عدنان وقحطان

رسالة صغيرة طبعتها لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ

تقع في أربع وعشرين صفحة بتصحيح الاستاذ الميمني أيضا بدأ الحديث عن بطون قريش مشيرا الى عظماء رجالها ووظائف بطونها وانتهى من قريش الى غيرها حتى فرغ من قبائل خندف ـ وقيس ثم تكلم عن قبائل ربيعة بن نزار وبعد أن أنهى الحديث عنها تكلم عن قبائل اليمن منوها أيضا بعظماء رجالها ويقول نسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال قحطان ابن الهميتع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه .

وذكر هذا النسب ايضا في الكامل ٤ / ١٩٨ قال :

فالنسب الصحيح في قحطان الرجوع الى اسماعيل وهو الحق

المقتضب

أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه واتجاهاته ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو المقتضب في نزهة الالبا ومعجم الأدباء المقتضب اكبر مصنفاته أنفسها.

وفي المعجم ١٨ / ٢٠٠ .

حكى الرماني قال ذكر كتاب الاصول بحضرة ابن السراج فقال قائل هو أحسن من المقتضب فقال أبو بكر لا تقل هكذا وأنشد :

ولو قيل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفْس قبل التندّم
ولكن بكت قبلي فهيّج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدّم

فهذا أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السراج بتفضيله على أنفس مؤلفات أستاذه المبرد ففضله على المقتضب ولو كان للمبرد كتاب في النحو يفوق المقتضب لفضله عليه في هذا المقام ولقال هو أحسن من الشافي او الجامع أو المدخل أو غير ذلك ثم إن المبرد في كتابه الكامل لم يحل في النحو إلا على المقتضب وكان يفخم شأنه ويقول قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب المقتضب فكان لا يجري ذكره في الكامل الا مصحوبا بلفظ الكتاب وكأنه بهذا يريد أن يسبغ عليه ما أسبغ على كتاب سيبويه من شهرته بلفظ الكتاب .

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفي سنة ٣٨٤ هـ كما في معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ وبغية الوعاة ص ٣٤٤ وكشف الظنون ج ٢ / ٣١٦ .

ولابن درستويه شرح له لم يتم كما في الفهرست ص ٩٤ .

ولسعيد بن سعيد الفارقي المتوفي سنة ٣٩١هـ - شرح عليه وهو محفوظ بمكتبة الاسكوريال بإسبانيا عرف باسم (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب كما في المعجم ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وكشف الظنون ٢ / ٣١٦ .
وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ نقل منه في حديثه عن البيت .

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا

وهذا البيت في الجزء الثالث من المقتضب في باب كان وأخواتها (في نسختي ٢٥٨) .

فكيف يكون شرح سعيد الفارقي مع هذا تعليقا على مشكلات أوائل المقتضب وأبو علي الفارسي قد هضم المقتضب حقه وهون أمره بقوله نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع اذا جوابا للشرط في قوله تعالى ﴿ **وإن تصبهم سيئة بماقدمت أيديهم اذا هم يقنطون** ﴾ .

وفي نزهة الألبا وكان السرفي عدم الانتفاع به أن أبا العباس لما صنف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد وأخذه الناس عن ابن الراوندي وكتبوه منه فكأنه عاد عليه شؤمه فلايكاد ينتفع به .

وسأعرض لقيمة المقتضب العلمية مبينا ما له وما عليه وأقدم الحديث عن التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية .

التعريف بها : أخذت هذه النسخة بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة كبريلي زاده بالآستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي في سنة ٣٤٧ هـ وقد كتب على كل جزء من أجزائها بخط العلامة الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ما نصه .

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره وأصلحت ما فيه وصححته في سنة ٣٤٧ هـ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي .

وكتب على أول الجزء الرابع عارض به وبماقبله نسخته محمد بن عبد الله بركة الشهير بابن ناصر الدين عفا الله عنه سنة أربع وثمانمائة .

وعدد صفحات هذه النسخة ١٣٠٢ بقلم النسخ ليست لهذه النسخة خطبة في أولها كما في الكامل بل تبدأ بعد البسملة بقوله .

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

وتنتهي بباب من الاستثناء وهو هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزىء بعلم المخاطب وذلك قولك عندي درهم ليس غيره أردت ليس غير ذلك فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية .

وليس في هذا الكلام ما يشعر بالانتهاء والفراغ من تأليف الكتاب على عكس ما صنع في الكامل .

ولما كانت لهذه النسخة قيمة علمية فوق قيمتها التاريخية اذ ظفرت بتصحيح النحوي العظيم أبي سعيد السيرافي أرى أن أشير الى بعض أخطاء وقفت عليها وملحوظات اهتديت اليها تشتد الحاجة إليها إن هيأ الله للمقتضب من تنبسط يده فيقوم بطبعه ونشره .

١ ـ في الجزء الثالث في باب المحذوف والمزيد فيه يقول :

وقد مضى القول في هذا مفسرا في موضع الوقف (في نسختي ٢٨٣) والواقع أنه لم يجر للوقف ذكر فيا قدمه ولا فيها سيأتي به فلم يوجد في هذه النسخة حديث عن الوقف .

٢ ـ في الجزء الرابع في باب المعرفة والنكرة يقول :

ومن المعرفة الاسماء المبهمة وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين ثم لا يذكرهما(في نسختي ٤٣٧) . ,

٣ ـ في الجزء الثالث في باب كم يقول :

فان قلت ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رب ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإن في هذا قولين . . . . . ثم لا يذكر القول الثاني (في نسختي ٢٤٦) .

٤ ـ ختم الجزء الثالث بأبواب ما لاينصرف فيقول عند بدء حديثه عنه هذا باب ما يجري ومالا يجري وتفصيل أبوابه وشرح معانيه (نسختي ٣٣٠) .

وفي الجزء الثالث في باب الراء في الإمالة يقول وقد بينا ذلك فيها ينصرف وما لاينصرف (نسختي ٢٤٢ و ٢٤٣) .

ويقول أيضا في باب ما يعرب من الاسماء ومايبنى قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف (في نسختي ٢٨٤) .

وفي هذا الباب نفسه يقول أيضا قد ذكرنا فيها يجري وما لا يجري وفي الجزء الثاني في باب ما كان في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث يقول وقد مضى القول في ذلك في باب مالا يجري وما يجري (في نسختي ١٩٧) .

وفي الجزء الرابع بعد أن ذكر أبواب ما لا ينصرف قال ٤٢٣ .

وهذا يشرح في باب ما يجري وما لا يجري .

٥ ـ عقد للتعجب بابا في الجزء الرابع (في نسختي ٤٠٦) .

ويقول في الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال وقد مضى تفسيره في بابه وهوفعل صحيح (في نسختي ٢٩١) .

٦ ـ عقد للظروف زمانها ومكانها بابا في الجزء الرابع (في نسختي ٤٥٣) .

ويقول في الجزء الثاني في باب ما يصغر من الأماكن (نسختي ١٩٨) .

وقد بينت لك في باب الظروف ويقول أيضا وقد مضى تفسير هذا في بابه .

٧ ـ تحدث عن المعرفة والنكرة في باب في الجزء الرابع (نسختي ٤٣٧) .

ويقول في الجزء الثاني في باب من وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة (نسختي ٢١٢) .

ويقول في الجزء الثاني أيضا في باب الأسماء واختلاف مخارجها وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة (نسختي ٢٩٠) .

٨ ـ عقد للنداء بابه واستوفى فيه علله وأحكامه في الجزء الرابع (نسختي ٤١٦) .

ويقول في الثالث في باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى فقد مضت العلة فيه في موضعها (نسختي ٢٨٧) .

٩ ـ عقد للتنازع بابا شرحه فيه في الجزء الرابع (نسختي ٣٧٦) .

ولما تكلم في الثالث عن الاخبار عن البدل قال عن التنازع وقد مضى تفسير هذا في بابه (نسختي ٢٦٢) .

١٠ ـ عقد لما النافية بابا في الجزء الرابع فـ (نسختي ٤١٢) .

وفي الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال يقول وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (نسختي ٢٩١) .

وفي النسخة اضطراب قد يكون مبعثه ومصدره التصوير أو التجليد :

١ ـ تخلل حديث التصغير في الجزء الثاني صفحة من القسم (نسختي ٢٠٢) .

كما تخلل حديث القسم في الجزء الثاني أيضا صفحة من حديث التصغير (نسختي ٢١٩) .

ولو وضعت كل صفحة مكان الاخرى لاستقام الكلام ورفع هذا الاضطراب .

٢ ـ في الجزء الأول باب من مسائل الفاعل والمفعول به والحديث عن البدل وأقسامه ثم ينتقل إلى الحديث عن القلب البيكاني فجأة في قسى ونحوه دون أن يستوفي اقسام البدل (نسختي ٤) .

ونجد في الجزء الرابع باب ما كان لفظه مقلوبا والحديث عن بدل الغلط بعد ذكر قسى ووزنه ثم انتقال الى مسائل من الفاعل والمفعول به (نسختي ٣٦٨) .

ولو ضم كل حديث الى مشابهه لكان في ذلك تقويم الكلام ورفع ذلك الاضطراب .

٣ ـ في الجزء الأول من باب المضمر المتصل فـ (نسختي ١٠٥) .

تخلله حديث عن صرف ما لا ينصرف والعكس وكان هذا الكلام ذكر في باب قبله استطرادا (نسختي ٥٤) .

ثم اعيد في بابه (نسختي ٣٤٥) .

٤ ـ في الجزء الرابع بعد أن ذكر الخلاف في تابع المنادى المنسوق المحلى بأل (نسختي ٤١٩) .

ينتقل بغتة الى الحديث عن تابع المنادى ويقول وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمرو يونس والجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة ، ثم يقول .

وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء لأنها في النداء معارف . . . . . وذلك قوله في لجة أمسك فلانا عن فل / ٤٢٠ .

وقد تحدث بعد هذا في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد . . . . فقال .

واعلم أن للنداء أسماء يخص بها . . . . . . الخ / ٤٣٤ فيظهر أن الحديث السابق كان مقدما من تأخير .

٥ ـ في الجزء الأول من باب مصطفين (نسختي ١٠٤) ينتقل الحديث فجأة الى الحديث عن نون التوكيد .

وبابها والحديث عنها في الجزء الثاني (نسختي ٢٣١) فهذا أيضا مقدم من تأخير .

ومن غريب المصادفات. أنني وقفت على اضطراب فينسخة كتاب الحجة لأبي علي الفارسي وهي نسخة بالتصوير الشمسي محفوظة بمكتبة جامعة فؤاد الأول ومصدر هذا الاضطراب هو التصوير بيقين نظام تصوير هذه النسخة يخالف تصوير المقتضب فقد صورت في كل صفحة منها صفحتان من الأصل ونرى في ٣ القسم الأول ص ١٣٥ عند الحديث عن هذه الآية الكريمة ﴿ ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش ﴾ .

نرى صفحة صورت فيها صفحتان وليس بينهما ارتباط بل إحداهما مقدمة ومصورة في غير موضعها .

المقتضب

ما له وما عليه

يمتاز المقتضب بوضوح العبارة وقد يكون مرجع هذا الى أن المبرد نظر في الأدب والأدب صقال تحتكّ به العقول فيزول صدؤ ها وتتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها وتتعرض له الطباع فتلين جوانبها وترق حواشيها . كما يمتاز بكثرة التطبيق فقد عقب كثيرا من الابواب بمسائل تطبيقية أطال فيها وأكثر منها .

في الجزء الثاني ذكر مسائل تطبيقيّة على حتى فاء السببية. أي . من .

وفي الجزء الثالث ذكر مسائل تطبيقية على إدخال الموصول على الموصول .

ويفصل الإخبار بالذي والألف واللام ويعقد له أبوابا متنوعة من مسائله وهي :

باب الاخبار في الفعل المتعدي لاثنين ولا يستغني احدهما عن الآخر .

باب الاخبار في الافعال الناقصة .

باب الاخبار عن الظروف والمصادر .

باب الاخبار عما يتعدى الى ثلاثة .

باب الاخبار في البدل .

وفي الجزء الرابع الاخبار عن الظروف ومسائل على إعمال المصدر ونائب الفاعل وباب كان وان وكان وباب الفاعل والتعجب وما ومسائل لتعدد الحال والنعت ومسائل لا في العطف .

كمايمتاز بوفرة التعليل والتحليل ولكي يكون القارىء على ثقة من هذا يجدر بي أن أذكر مسائل من كتاب سيبويه وماقاله المبرد في المقتضب عن هذه المسائل حتى نطمئن الى أن المبرد في كتابه كان يعرض لبعض المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض .

١ ـ يذكر سيبويه في كتابه أن الفاعل مرفوع ونائبه كذلك وأن المفعول منصوب ويتولى المبرد بيان علة رفع الفاعل ونصب المفعول ثم يبين لم اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب كمايبين وجه رفع الفاعل في النفي نحو لم يقم زيد وفي الاستفهام وفي نحوسيقوم زيد ويبين وجه رفع نائب الفاعل وكيف خالف أصله وهو النصب .

قال سيبويه في كتابه ١ / ١٤ .

هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد اليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر .

فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يترفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كمافعلت ذلك بالفاعل وقال

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول

وذلك قولك ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب .

وفي المقتضب ص ٢ هذا باب الفاعل .

وهو رفع وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد وانما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بهاالفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد والمفعول به نصب اذا ذكرت من فعل به .وذلك لأنه تعدى اليه فعل الفاعل وإنما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا

يعرف الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك فإن قال قائل أنت اذاقلت قام زيد فليس ها هنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل فإن الجواب في ذلك أن يقال له لما وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا لبس فيه العلة التي ذكرنا ولما سنذكره من العلل في مواضعها فرأيته مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعا وحده وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعا وكذلك إذاقلت لم يقم زيد ولم ينطلق عبد الله وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل فاذا قلت لم يقم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته قيل له إن النفي إنمايكون على جهة ما كان موجبا فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه ان يكون فاعلا فكذلك إذا قلت لم يضرب عبد الله زيدا علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول الا ترى أن القائل إذا قال زيد في الدار فأردت أن تنفي ماقال أنك تقول ما زيد في الدار فتورد كلامه ثم تنفيه ومع هذا فإن قولك يضرب زيد يضرب هي الرافعة فإذا قلت لم يضرب زيد فيضرب التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبل ولم إنما عملت في يضرب ولم تعمل في زيد وإنما وجب العمل بالفعل فهذا كقولك سيضرب زيد إذا أخبرت وكاستفهامك إذا قلت أضرب زيد إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا وأخبرت أنه سيكون فاعلا فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع وكذلك المفعول والمجرور وجميع الكلام في حال إيجابه ونفيه .

٢ ـ في تمييز العدد المركب نجد سيبويه يعرض لأحكامه دون أن يعلل لها .

على حين نجد صاحب المقتضب يعرض لها مع تحليل وتعليل فبعد أن ذكر بناءها بين وجه مخالفة عشر في التركيب لحالها في الافراد ووجه

نصب تمييز العدد المركب ولم امتنع ان يكون مضافا ووجه كونه مفردا وامتناع أن يكون جمعا .

يعرض أبو العباس لكل هذا بتفصيل واف وشرح مستفيض .

قال سيبويه ٢ / ١٧١ .

فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت أحد عشر كأنك قلت احد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جعلا اسما واحداضموا أحد الى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفردا حين قلت له أحد وعشرون علما وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفردا والعدد لم يجاوز عشرة .

وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت إحدى عشرة بلغة بني تميم كأنما قلت إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز احدى عشْرة كأنما قلت إحدى تمرة وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ضموا إحدى إلى عشرة ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت له إحدى وعشرون سنة فإن زاد المذكر واحد على أحد عشر قلت له اثنا عشر وإن له اثنى عشر لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيت الواحد غير أنك حذفت النون لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر . . .

وإذا زاد المؤنث واحدا على احدى عشرة قلت له ثنا عشرة واثنتا عشرة وإن له ثنتي عشِرة واثنتي عشِرة وبلغة اهل الحجاز عشْرة ولم تغير الثنتين عن حالهما حين ثنيت الواحدة الا ان النون ذهبت هنا كماذهبت في الاثنين لأن قصة المذكر والمؤنث سواء وبنى الحرف الذي بعد إحدى وثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر كما فعل ذلك بالمذكر ، وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة قالوا في الافق افقي وفي زبينة زباني فنحو هذا كثير في الاضافة .

وإذا زاد العدد واحدا على اثني عشر فان الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدة ثلاثة والآخر بمنزلته حيث كان بعد أحد واثنين وذلك قولك له ثلاثةعشر عبداوكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر ، وإذا زاد العدد واحدا فوق ثنتي عشرة فالحرف الأول بمنزلته حيث لم تجاوز العدة ثلاثا والآخر بمنزلته حيث كان بعد احدى وثنتين وذلك قولك ثلاث عشِرة جارية وعشْرة بلغة اهل الحجاز ، وكذلك ما بين هذه العدة الى تسع عشرة ففرقوا ما بين التأنيث والتذكير في جميع ما ذكرنا من هذا الباب .

وفي المقتضب ١٦٣ .

فإذا خرجت عن العقد الأول ضممت اليه اسما مما كان في أصل العدد الى أن تتسعه وذلك قولك عندي أحد عشر رجلا وخمسة عشر رجلا بنيت أحد مع عشر وغير اللفظ للبناء وذلك أنك جعلتهما اسما واحدا وكان الأصل أحدا وعشرة وخمسة وعشرة فلما كان أصل العدد أن يكون اسما واحدا يدل على جميع نحو ثلاثة وأربعة وخمسة بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسما واحدا وألزموهما الفتح لأنه أخفّ الحركات كما قالوا هو جاري بيتَ بيتَ ولقيته كفةَ كفةَ يا فتى والقوم فيها شغرَ بغرَ.

فإن قال قائل فهلا أعربوه كماقالوا حضرموت وبعلبك وما أشبههما قيل إن حضرموت بنوا الاسمين فجعلا اسما واحدا كمافعلوا بما فيه هاء التأنيث وجعلوا ذلك علما ولم يكن له حد صرف عنه والعدد الذي ذكرت في أحد عشر ونحوه كأن له حد صرف عنه كما ذكرت لك فلما عدل عن وجهه عدل عن الإعراب ، وأما اثنا عشر فليست هذه سبيله لأنه مما فيه دليل الإعراب تقول جاءني اثنا عشر ورأيت اثني عشر فلما كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يجعل مع غيره اسما واحدا ، ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ولا في شيء مما ذكرت لك من لقيته كفة كفة ونحوه ولكنهم جعلوا عشر بمنزلة النون من اثنين الا ان لها

المعنى الذي أبانت عنه من العدد . . . .

فأما تغييرهم عشرا عن قولك عشرة فإنما ذلك لصرفها عن وجهها ولكنك أثبت الهاءات للمذكر كما كنت مثبتا في ثلاثة أو أربعة - فتقول ثلاثة عشر رجلا وأربعة عشر رجلا وخمسة عشر إنساناً ولم تثبت في عشر هاء وهي للمذكر لأنك قد أثبت الهاء في الاسم الأول وهما اسم واحد فلا تدخل تأنيثا على تأنيث كما لا تقول حمراءة ولا صفراءة فأما الاسم المنصوب الذي يبين به العدد فنحن ذاكروه في موضعه .

فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء في آخر الاسم لأن عشرا مذكر في هذا الموضع فانثته لما قصدت الى مؤنث فقلت ثلاث عشرة امرأة وخمس عشرة جارية لانك بنيته بناء على حدة كما فعلت ذلك بالمذكر فسلمت الأسماء الاولى كماسلمت أسماء المذكر وأثبت الهاء في آخره وبنيت العشرة على غير بنائها في قولك عشر نسوةفقلت إحدى عشرة واثنتا عشرة وإن شئت قلت عشْرة على غير منهاج عشر ولكنك أسكنت عشرة كما تسكن فخذا فتقول فخْذ وعلِم فتقول علْم، وتنصب الاسم الذي تبين به العدد كما فعلت ذلك في المذكر .

فإن قال قائل فما بالك قلت إحدى عشرة وإحدى مؤنثة وعشرة فيها هاء التأنيث وكذلك اثنتا عشرة .

فالجواب في ذلك أن تأنيث إحدى بالألف وليس بالتأنيث الذي على جهة التذكير نحوقائم وقائمة وجميل وجميلة فهما اسمان كانا بائنين فوصلا ولكل واحد منهمالفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر ولو كان على لفظه لم يجز فأما اثنان واثنتان فانما انث اثنان على اثنتين ولكنه تأنيث لا يفرد له واحد فالتاء فيه ثابتة وإن كان أصلها أن تكون مما وقفه بالهاء ألا ترى أنهم قالوا ذروان لأنه لا ينفرد له واحد ولو كان مما ينفرد له واحد لم يكن إلا مذريان ، وكقوله : عقلته بثنانين) ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن

إلا بثنائين فأما نصب الاسم الذي بعد خمسة عشر وأحد عشر وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة فلأنه عدد فيه نية التنوين ولكنه لا ينصرف كما تقول هؤلاء ضوارب زيدا غدا إذا أردت التنوين ولو لم يجز أن يكون هذا ـ مضافا لأن الإضافة انما تكون لما وقع فيه أقل العدد وذلك ما بين الثلاثة الى العشرة ، فإذا خرجت عن ذلك خرجت الى ما تحتاج إلى تبيين نوعه فإن كان منونا انتصب مابعده من ذكر النوع وإن كان غير منون أضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النوع .

فإن قال قائل فهلا كان هذا مما تجري عليه الإضافة كما تقول مائة درهم وألف درهم قيل له لما كان هذا اسمين ضم أحدهما الى الآخر ولم يكن في الاسماء التي هي من اسمين ضم احدهما الى الآخر إضافة كان هذا لاحتياجه الى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال قائل فأنت تقول حضرموت زيد إذا سميت رجلا حضر موت ثم أضفته كما تقول هذا زيد عمرو ، قيل إن إضافته له ليست لازمة وإنما يكون إذا نكرته ثم عرفته بما تضيفه اليه وخمسة عشر عدد مبهم لازم له التفسير فكانت تكون الإضافة لازمة فيكون كان أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسما واحدا ومثل هذا لا يوجد .

فإن قال فهلا جعل ما تبين به النوع جمعا فتقول خمسة عشر رجالا كما تقول زيد أفره الناس عبدا وأفره الناس عبيدا قيل الفصل بينهما أنك إذا قلت زيد أفره الناس عبدا جاز أن تكون تعني عبدا واحدا وأن تكون تعني جماعة فإذاقلت عبيدا بينت الجماعة وأنت إذاقلت خمسة عشر ونحوه فقد بينت العدد فلم تحتج الى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .

٣ ـ تمييز العقود سوى مائة وألف مفرد منكر منصوب ولا يضاف ، هكذا يذكر سيبويه ، ونجد في المقتضب شرحا وتعليلا يذكر أن عشرين ونحوه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويبين وجه كسر العين منه

وكيف لم شتق من لفظ الاثنين كسائر العقود ويعرج على مخالفته لسائر العقود مفصلا القول في ذلك ويبين لم امتنع بناء النيف مع العقود وكيف امتنعت إضافته لتمييزه مع جواز ذلك في مائة الف .

ويبين في موضع آخر لم كان تمييزه مفردا منكرا منصوبا قال سيبويه ١ / ١٠٦ .

فاذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجري ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون وذلك قولك عشرون درهما ، فان أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبدا وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له كما كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الاسماء والزموها وجها واحدا لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شبهت بها فلم تقو تلك القوة ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تتبين به من أي صنف العدد الا أن يكون لفظه واحدا ولا يكون فيه الالف والام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد .

فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحدا كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل فيه الألف واللام لأن الأول يكون فيه معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك مائة درهم ومائة الدرهم وكذلك إن ضاعفته قلت مائتا درهم ومائتا الدينار وكذلك العقد الذي بعده واحدا كان أو مثنى وذلك قولك ألف درهم وألفا درهم ويراجع ١ / ١٠٤ .

وفي المقتضب ١٦٥ .

فإذا ثنيت أدنى العقود اشتققت له من اسمه ما فيه دليل أنك قد

خرجت عنه إلى تضعيفه والدليل على ذلك مايلحقه من الزيادة وهي الواو والنون في الرفع والياء والنون في الخفض والنصب ويجري مجرى مسلمين وذلك قولك عندي عشرون رجلا وعشرون جارية فيستوي فيه المذكر والمؤنث لأنه مشتق مبهم وليس من العدد الذي هو أصل والاصل ما بين الواحد الى العشرة فكل عدد فمن هذا مشتق في لفظ أو معنى فاما قولهم عشرون ولم يفتحوالعشر العين. فقد قيل فيه أقاويل ...... ثم يتبسط في شرح هذه الأقاويل ويقول .

وأما قولنا إنه على خلاف العقود فانما هو لأنك اشتققت - للثلاثين من الثلاثة لأنها ثلاثة عقود وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده الى التسعين فكان الواجب اذا اشتققت للثلاثين من الثلاثة أن تشتق للعشرين من الاثنين، فإن قال قائل فهلا فعلوا ذلك فالجواب أن الاثنين مما إعرابه في وسطه فلوفعل به مافعل بالثلاثة حيث صيرت الى الثلاثين لبطل معناه وصير الى الافراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة ، فاذا زدت على العشرين واحدا فما فوقه الى العقد الثاني أو واحدة فما فوقهاقلت في المذكر أحد وعشرون رجلا واثنان وعشرون رجلا كما كنت قائلا قبل ان تصله بالعشرين .

فإذا قال قائل فهلا بني الاحد مع العشرين ومابعد الاحد من الأعداد كمافعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الاسماء كحضر موت ويعلبك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا مما أحدهما اعرابه كاعراب مسلمين .....

فإذاصرت إلى العقد الذي بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال عشرين وكذلك إعرابه الا ان اشتقاقه من الثلاثة لأنه

لتثليث أدنى العقود وكذلك لما بعده الى التسعين فاذا صرت إلى العقد الذي بعدها كان له اسم خارج من هذه الاسماء لأن محله محل الثلاثين مما قبلها والأربعين مماقبلها ونحو ذلك ولم يشتق له من العشرة اسم لئلا يلتبس بالعشرين ولأن العقد حقّه أن يكون فيما فرط من الاعداد خارجا من اسم قبله وأضفته لمابعده معرفة كان أو نكرة كما كنت فاعلا ذلك بالعقد الأول وذلك قولك مائة درهم ومائة الدرهم التي قد عرفت ولم يجز أن تقول عشرون الدرهم لأن درهما بعد عشرين تمييز منفصل من العشرين والمائة مضافة والمضاف يكون معرفة بما يضاف اليه .

فإذا أردت تعريف عشرين وما كان مثلها قلت لعشرون رجلا والثلاثون جارية كما تقول الضاربون زيدا لأن ما بعد التنوين منفصل مما قبله والمائة اسم ليس التنوين له لازما لأن حال التنوين ليست حال النون لأنك تقف على النون ولا تقف على التنوين ولأن النون تثبت مع الالف واللام ولا يثبت التنوين معهما تقول المسلمون والصالحون ولا تقول ألمسلم والصالح فتقف على التنوين فكانت مائة في بابها كثلاثة في بابها إلا أن الذي تضاف اليه مائة واحد في معنى جمع والذي يضاف اليه ثلاثة وما أشبهها جمع تقول ثلاثة دراهم ومائة درهم والفصل بينهما ما يقع في الثلاثة الى العشرة من أدنى العدد وأن المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة تقول مائة درهم ومائة جارية كما كان ذلك في العشرين ونحوها ولم يكن هذا في خمسة عشر وخمس عشرة لأنهما مجموعان مما كان واقعا لأدنى العدد .

ويقول في صفحة ٢٣٦ .

قولك عندي عشرون درهما وثلاثون ثوبا لماقلت عندي عشرون ـ وثلاثون ذكرت عددا مبهما يقع على كل معدود فلما قلت درهما عرفت الشيء الذي قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدل على سائره ولم يجز أن

تذكر جمعا لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع وأنه مقدار منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذا كـان معروفـا كان مخصوصاً وإذا كان منكورا كان شائعا في نـوعه وأمـا النصب فإنمـا كان فيه لأن النون منعت الإضافة كـما تمنعها إذا قلت هؤلاء ضـاربـون زيـدا ولـولا النون لأضفت فقلت هؤلاء ـ ضـاربو زيـد كما تقـول هـذه عشـرو زيد. . . . .

إذا قلت هـل يجـوز عنـدي عشرو رجـل فـإن ذلـك غـير جـائـز لأن الإضـافة تكـون على جهـة الملك إذا قلت عشرو زيـد فلو أدخلت التمييـز على هذا المضاف لألتبس على السامع قصـدك إلى تعريف النـوع بتعريفـك إيـاه صـاحب العشـرين ولم يكن إلى الـنصـب سبيـل لأنـه في بـاب الاضافة . . . . .

تـطغى على تـأليف المقتضب الـطريقـة الاستـطرادية وذكـر المسـائـل بالمناسبة ، وشيوع هذه الطريقـة في الكتاب تجعـل الناظـر فيه يشعـر بها في كـل موطن وقـد يعترف بهـذا كما قـال ص ٥٦ وهـذا شيء ليس من هـذا الباب ولكن لماذكر وصفنا حاله ثم نعود إلى القول في مسائل الباب .

واستتبـع هذا أن وقـع في الكتاب تكـرار كما وقـع فيـه تكـرار لم يجـره الاستـطراد وقـد يكـون مبعث تكـريـر المسـألـة في كتب السـابقـين أن مدارستهم لكتبهم كانت على فترات وفي أزمنة مختلفـة فيضطر القـائـل أن يعيد ما قاله سابقا ليربط حديثه ويتصل كلامه .

والتكرير إذا لم يجاوز الحد فهـو مقبول امـا ما جـاوز الحد منـه فهو من قبيل الحديث المعاد ما أسرع ما تمليه النفس .

وصـاحبنا المبـرد قد جـاوز الحد في بعض المسـائل حتى لقـد بلغ بـه الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحـدة الصياغـة في كـل موضـع وكان الأجـدر به أن يحمـل على مـا سبق ذكره لـه ولا سيما

وقد سمى كتابه المقتضب وما كان أحوج الفراغ الذي شغله بالتكرير إلى أن يشغله بغيره من المسائل التي لم يعرض لها وخلا منها كتابه .

ونذكر أنواع المسائل التي كررت في كتابه ونكتفي ببعض منها

تكرير جره الاستطراد :

١ ـ في باب الأسماء التي وقعت على حرفين في الجزء الأول يجره ـ الحديث عن إبن إلى الحديث عن همزة الوصل ومواضعها (نسختي ٩٠) ثم يعيد حديث همزة الوصل في الجزء الثاني (١٣٧) .

٢ ـ في الجزء الثالث عقد باب لما يسمى به من الأفعال وما كان على وزنها وبين حكمه في منع الصرف وتكلم على حكم الفعل المبني للمجهول (نسختي ٣٣١) ثم عقد بابا لما كان على فُعل أعاد فيه ما ذكره في الباب السابق (نسختي ٣٣٤) .

٣ ـ في الجزء الثالث أفرد باب للجمع المزيد فيه وغير المزيد تكلم فيه عن صيغة منتهى الجموع ومنعها من الصرف ثم تكلم عن أفعال وفُعول وافعُل وفِعْلان وفعْلان وحكمها في منع الصرف معرفة ونكرة (نسختي ٣٣٦) وبعد ذلك بقليل عقد بابا عنونه بقوله (هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكراً بأسماء الجمع) قال في أوله قد تقدم قولنا في جمع التكسير أنه بمنزلة الواحد يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد . . . . ثم تكلم عن التسمية بأنمار وبأكلب ونحوه وبغلمان وقضبان فأعاد ما ذكره في الباب السابق رغم اعترافه بتقدم حديثه .

٤ ـ في الجزء الأول في باب عدد ما يكون عليه الكلم عندما ذكر ما كان على حرف من الضمائر ذكر هاء الغائب ثم جره الاستطراد الى الحديث عن حرف الإشباع الذي يلحق الهاء وفصل القول فيه (نسختي ١١ و١٢) وفي نهاية الجزء الأول (نسختي ١٠٦) يعقد بابا لحرف الإشباع يعيد فيه ما قدمه .

تكرير لم يجره الاستطراد :

١ ـ عقد لعلم الجنس بابين في الجزء الرابع عنون للباب الأول بقوله هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة / ٣٦٧ .

٢ ـ وعنون للباب الثاني بقوله هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس/ ٤٥٠ ولم يرد في الباب الثاني عن الأول شيئا يذكر سوى تغييره لبعض الألفاظ .

عقد للمصدر المؤكد بابين الأول في الجزء الثالث عنونه بقوله هذا باب ما يكون من المصادر توكيداً / ٣٠٥ .

والثاني بعده بقليل عنونه بقوله هذا باب ما يقع من المصادر توكيدا / ٣١٥ وليس بينهما أي اختلاف .

٣ ـ تكلم عن من وما واستعمالاتهما وشواهدهما في هذه الصفحات من نسختي ١٢ ـ ١٦ ـ ١٢٥ ـ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ـ ٤١٠ ـ ٤٢٨ .

٤ ـ جرى ذكر كينونة والاستدلال على أنها فيعلولة في الأصل وتخفيف نحو سيد وهين ووزنه وأن المعتلّ يختص بالبناء لا يكون في الصحيح فيما يأتي ٤٧ ـ ٨٨ ـ ١٥١ ـ ١٨٢ ـ ٢٧٣ .

٥ ـ ذكر حكم اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل فيما يأتي ٣ ـ ٦٣ ـ ١٠٠ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ٢١٨ ـ .

٦ ـ وزن دم ويد والاستدلال على ذلك جرى في ٩٢ ـ ١٨٨ ـ ٢٧٨ ـ ٢٨٤ .

٧ ـ تصغير نحو جدول وعجوز ٤٤ ـ ١٩٠ ـ ٢١٧ .

٨ ـ الكلام على رويدك والاستدلال على حرفية الكاف اللاحقة لها في ١٢ ـ ٢٩٧ ـ ٣١٩ .

٩ ـ تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي في ١٥٩ ـ ٢٢١ ـ ٣٤٣ .

١٠ ـ تثنية الممدود في ٢٣٩ ـ ٢٥٣ ـ ٣٥٦ .

١١ ـ لا يخبر بالزمان عن الجثة وعلّة ذلك مفصلة في ٣٩٣ ـ ٤٠٦ ـ ٤٥٤ .

١٢ ـ تقديم الحال على عاملها ١٢٩ ـ ٤٠٥ ـ ٤٤٥ ـ .

١٣ ـ حذف عائد الموصول المنصوب ٢٦٤ ـ ٣٧١ ـ .

١٤ ـ لام الجر تفتح مع الضمير وتكسر مع الضاهر وسبب ذلك ١٢ ـ ١٠١ ـ ٤٢٤ .

١٥ ـ جواب الطلب وما جازمه بتفصيل ١٣٥ ـ ١٥٤ .

١٦ ـ التسمية بالمثنى وجمع المذكر وإعرابها بتعليل واسع ٣٣٧ ـ ٣٦٤ .

١٧ ـ وقوع المصدر حالا وتأويله ٣٠٦ ـ ٣١٦ ـ ٤٤٨ .

كما ضمن المبرد المقتضب كثيرا من مسائل كتاب سيبويه وقد انتهب بعضا من تعليلاته وإن كان ظهر في صياغة بعضها أثر من أسلوب المبرد وكان يجمل به أن يشير إلى سبق سيبويه بهذه التعليلات ونذكر طرفا منها .

١ ـ مشابهة المضارع للإسم في المعنى وفي دخول لام الابتداء عليه وفي احتماله للحال والاستقبال وتعينه للأستقبال بأداة كما يتعرف الاسم بأداة سبق به سيبويه فقال ١ / ٣ .

وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه

هـذه اللام كـما لحقت الاسم ولا تلحق فعل الـلام . وتقول سيفعـل ذلك وسـوف يفعل ذاك فتلحقهـا هذين الحـرفين لمعنى كـما تلحق الألف والـلام الاسماء للمعرفة ، ويبين لـك انها ليست بأسـماء أنك لـو وضعتها مـواضع الأسماء لم يجز ألا تـرى أنك لـو قلت إنّ يضرب يـأتينا وأشبـاه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهـما في المعنى وسترى ذلـك أيضا في مـوضعه ولـدخول الـلام قال الله تعـالى ﴿ وان ربك ليحكم بينهم ﴾ أي لحـاكم ولمـا لحقهـا من السـين وســوف كـما لحقت الألف والــلام الاسم للمعرفة .

وفي المقتضب / ١١٠ .

وإنمـا قيل لهـا مضارعـة لأنها تقع مـواقع الأسـماء في المعنى تقول زيـد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيهـما واحدا كمـاقال عـز وجل ﴿ وان ربـك ليحكم بينهم ﴾ أي لحـاكم وتقول زيـد يـأكـل فيصلح أن يكـون في حـال أكل وان يأكل فيما يستقبل كما تقول زيد آكل أي في حال أكل وزيد آكل غداًوتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف وذلك قولك سيفعل وسوف يفعل وتلحقها اللام في إن زيداً ليفعل في معنى لفاعل .

٢ ـ بناء الماضي على الفتح لمشابهته المضارع في وقوعـه نعتا وجـزاء كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن .

قال سيبويه ١ / ٤ .

ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأن فيها بعض مـا في المضارعـة تقول هـذا رجل ضـربنافتصف بهـا النكرة وتكـون في موضـع ضـارب إذا قلت هـذا رجـل ضـارب وتقول إن فعـل فعلت فيكون في معنى إن يفعـل أفعـل فهي فعـل كما أن المضارع فعـل وقد وقعت مـوقعها في إنْ ووقعت مـوقع الأسـماء في الـوصف كما تقـع المضارعة في الوصف فلم يـسكنـوهـا كما لم يسكنـوا من الأسـماء ما ضـارع المتمكن ولا ما صـير من المتمكن في موضـع بمنزلـة غير

المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون من عل فيجرونه .

وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا أول ويا حكم .

والوقف قولهم اضربه في الأمر ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موضع المضارعة فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة .

وفي المقتضب / ١١٠ .

وكان حق كل مبنى أن يسكن آخره فحرك آخر هذا لمضارعته المعربة وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها تقول جاءني رجل ضربنا كما تقول هذا رجل يضربنا وضاربنا وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك إن فعلت فعلت المعنى إن تفعل أفعل فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من الأسماء من عل يا فتى لم يسكنوا اللام لأنه في النكرة من عل يا فتى .

والمتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن قولهم ابدأ بهذا أول ويا حكم .

وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن لأنها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها .

٣ ـ تكسر لام الجر مع الظاهر وتفتح مع المضمر .

قال سيبويه ١ / ٣٨٩ .

هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فمن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال وله مال فتفتح اللام وذلك لأن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لفلان ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهمافلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا

الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ألا تراهم قالوا يا لبكر حين نادوه لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا .

وفي المقتضب ٤٢٤ .

وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس لأنك لو قلت إنك لهذا وأنت تريد لهذا لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع إن هذا لزيد ان هذا لزيد لم يدر السامع أتريد أن هذا زيد أم هذا له فذلك كسرت اللام .

فأما في المكنى فهي على أصلها تقول إن هذا لك فان أردت لام التوكيد قلت إن هذا لأنت لأن الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ الاسم الذي وضع للخفض وقدم ذلك ايضا في / ١٠١ .

الكامل

يرشدنا إلى أن الكامل لم يكن مما ألفه أبو العباس في سن الشبيبة أنه قص فيه حوادث وقعت وهو في حدود الأربعين.

فقد جاء في الكامل ٨ / ٢٥٤ رثاء يزيد المهلّبي للمتوكّل وكان قتله في شوال سنة ٢٤٧ هـ .

وما تثقف به المبرد من الثقافات الأدبيّة والللغويّة والنحوية أوحى إليه بتأليف الكامل فأملاه لتلاميذه جامعا لكثير من مسائلها مسجلا ما تجيش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونثر وما يتصل به من رواية الاخبار .

ومفصحا عن بعض آرائه النحوية التي أنفرد بها أو استجادها من أقوال النحاة وبالجملة فهو صورة صادقة لما انطبع في نفسه من معارف .

وشهرة الكامل تغنينا عن التعريف به وبيان ما اشتمل عليه وطريقته في التأليف ونكتفي بأن نشير إلى ما كان له من الأثر في إنتاج العلماء فقد كتب له أن يذيع وينتشر فشرق وغرب وكان له الأثر المحمود .

في معجم الأدباء ١٨ / ١٠٢ .

ألف محمد بن جعفر الهمداني المراغي كتابا سماه النهجة على مثال الكامل .

وأبو علي القالي كان متأثرا بالكامل في تأليفه أماليه مع غلبة الناحية اللغوية عليه ورغبته في الغريب ويقابل هذا قصوره في الناحية النحوية .

قال أبو محمد بن حزم كتاب نوادر أبي علي مبار لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحوا وخبرافإن كتاب أبي علي أكثر لغة وشعرا .

ولم تقتصر شهرة الكامل في القديم بين الأندلسيين والمشرقيين بل ظل محتفظا بهذه الشهرة في العصر الحديث وزادت عناية العلماء والأدباء به .

فقد طبع بألمانيا بمدينة ليسك سنة ١٨٦٤ م مع مقدمة له بالإنجليزية وتعليقات مفيدة وهذه الطبعة مصحوبة بفهارس متنوعة غاية في الجودة والإتقان وهذه أنواعها .

فهرس بالقوافي ـ أسماء البلاد والمدائن والجبال والأنهار وغير ذلك ـ اسماء الأمم والقبائل والأرهاط والملل وغير ذلك أسماء الرجال والنساء والأفراس والجمال وغير ذلك ـ الألفاظ المفسرة ـ الاصطلاحات النحوية ـ الأمثال السائرة ـ أيام العرب وتواريخها .

كما ترجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م وطبع بمصر طبعات مختلفة .

وقد تلقاه العلماء قديما وحديثا بقبول حسن وأقبلوا على دراسته ونقده .

١ ـ **شرح الكامل لأبي الوليد الوقشي** : لم يصل إلينا وورد ذكره في خزانة الأدب للبغدادي فيما يأتي . ـ

في الجزء الأول ص ١٠ ـ ٢٨ ـ ٩٩ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ .

في الجزء الثاني ص ٣٣٥ ـ ٤٥٢ ـ ٤٧٠ .

وفي الجزء الثالث ص ٥١٢ ـ في الرابع ١٦٤ ـ ٤٥١ .

٢ ـ **شرح الكامل لابن السيد البطليوسي** : ورد ذكره في خزانة الأدب فيما يأتي . ـ

في الجزء الأول ص ١٠ ـ ١٠٠ ـ ١٦٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٨ ـ ٣٩٤ .

في الجزء الثاني ص ١٨٩ ـ ٣٠٠ ـ ٣٣٤ ـ ٤٥٢ .

في الجزء الثالث ص ٧٢ ـ ٨١ ـ ١٣٩ ـ ٢٠٧ ـ ٢١٩ ـ ٢٦٧ ـ ٤٧١ ـ ٥١٤ ـ ٦٥٦ .

في الجزء الرابع ص ٤٢ ـ ١٨٤ ـ ١٩٣ ـ ٢٨٢ ـ ٢٩٢ ـ ٣٤٣ ـ ٣٦٧ ـ ٥٥٣ .

٣ ـ **حاشية عليه بخط الحافظ** : ورد ذكرها في الخزانة ٣ / ٢٦٦ .

وبقي لنا كتابان سنخصهما بحديث وهما :

١ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة لعليّ بن حمزة البصري .

٢ ـ رغبة الأمل من كتاب الكامل لشيخنا المرصفي .

التنبيهات على أغاليط الرواة

التعريف به : ألفه أبو القاسم[1] عليّ بن حمزة البصري اللغوي نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري والكامل لأبي العباس المبرد والفصيح لثعلب .... وتوفي ابن حمزة في سنة ٣٧٥ هـ

---

(١) هذه كنيته المشهورة وبها كان يكني نفسه دائما في كتابه التنبيهات وهكذا كني في غير موضع من خزانة الأدب وفي معجم الأدباء طبع مرجليوث.
والعجب من مصححي معجم الأدباء طبع دار المأمون في عدولهم عن هذه التكنية واختيارهم أبا النعيم كنية له ولم أقف على هذه التكنية في سوى بغية الوعاة.

ولما ترجم له ياقوت في معجم الأدباء وذكر هذه الكتب قال رأيت هذه كلها بمصر ج ١٣ / ٢٠٨ وكتاب التنبيهات مخطوط بدار الكتب المصرية وتوجد منه نسخة استنسختها مكتبة جامعة فؤاد وهو كتاب واحد ضم هذه الكتب يقول في آخر مآخذه على الكامل هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس ـ رحمه الله ـ مما لا عذر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط فيه غير ما قال وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطيء ومصيب .

فممن أخذ عليه في هذا الكتاب فأصاب أبو جعفر بن النحاس وممن أخذ عليه فأصاب وأخطأ الأخفش ومؤاخذات علي بن حمزة فيما أخذه على الكامل تدور على مؤاخذات في تفسير بعض الكلمات اللغوية تبلغ نحو ٤٤ رد الشيخ المرصفي منها ثلاثة .

ومؤاخذات في رواية بعض الأبيات الشعرية تبلغ ٢٧ رد الشيخ المرصفي منها ٤ .

وتسع مؤاخذات على شرح بعض الأبيات التي تصدى المبرد لشرحها ونحو سبع عشرة مؤاخذة في قص بعض القصص ـ ومسائل تاريخية ومؤاخذتان في نسبة القول لقائله .

وثلاث مؤاخذات نحويّة وسنرد عليها وهي في الكامل ١ / ١٩٦ .

إن الذين يسوغ في أعناقهم زاد يمنّ عليهم للئام

قال المبرد قوله يسوغ في أعناقهم يريد حلوقهم لأن العنق يحط بالحلق وقال علي بن حمزة .

وإنما الرواية في أحلاقهم وهكذا رواه جماعة منهم الفراء وغيره وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جمع فَعْل على أفعال ما عدا الستة أحرف التي شرطها وقد جاء

عن العرب الفصحاء غيرها فمن ذلك كهف وأكهاف . . . . وكف وأكفاف وثلج وأثلاج . . . . وقد قالوا شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزياد وجمعوا عينا على أعينان وقينا على أقيان ودينا على أديان وبيتا على أبيات وطيرا على أطيار وسيرا على أسيار وسيفا على أسياف . . وقد رد الشيخ المرصفي على عليّ بن حمزة في نقده هذا فقال بعد أن ذكر كلامه هو لا يدري ما ينقاس في فعل صحيح العين ومعتله رغبة الآمل ١ / ٢٠٣ .

وبالرجوع الى المقتضب نجد ما يؤيد كلام شيخنا المرصفي قال في / ٤٩ .

هذا باب جمع ما كان على فَعْل من ذوات الواو والياء اللتين هما عينان فأدنى العدد فيها أفعال إذ كان يكون ،ذلك فيهما في غير المعتل نحوفرخ وأفراخ وزند وأزناد فأما ما كان من الواو فنحو قولك سوط وأسواط وحوض وأحواض وثوب وأثواب .

وما كان من الياء فشيخ وأشياخ وبيت وأبيات وقيد وأقياد وقال في / ١٧٦ .

هذا باب الجمع لما كان عى ثلاثة أحرف .

أما ما كان من غير المعتل على فعل فإن بابه في أدنى العدد أن يجمع على أفعل وذلك قولك كلب وأكلب وفلس وأفلس .

قال أبو العباس في الكامل ٥ / ١٥١ .

والفعيلي إنما تستعمل في الكثرة وذكر القتيتي والهجيري والرميا وقال وكذلك كل ما أشبه هذا فنقله عليّ بن حمزة بقوله وما كل ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير وقد قالوا فلان خطب فلان وخطيبي التي تخطبها قال الشاعر :

لخطيبي التي غدرت وخانت وهن ذوات غائلة لحينا

وقال عمر بن الخطاب لو استطعت الآذان مع الخليفي لأذنت هذا ما انتقد به ابن حمزة المبرد .

وكلام المبرد واضح في ان مقصده بقوله وكذلك كل ما شبه هذا ما كان مصدرا وجاء على فعيلي فيفيد الكثرة والمبالغة فليس يقصد أن كل ما جاء على فعيلي يفيد التكثير كمافهمه علي بن حمزة واعترض عليه بقوله خطيبي للمرأة تخطب .

ثم الخليفي أيضا مصدر جاء على فعيلي أريد به المبالغة فسقط الاعتراض بها .

قال سيبويه ٢ / ٢٢٨ .

والخليفي كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها ومثله في شرح الشافية للرعنى ١ / ١٦٨ .

ثم الخطيبي إن كانت مصدرا أفادت التكثير والمبالغة أيضا وقد وردت مصدرا كما في القاموس .

وخطب المرأة خَطْبا وخِطبة وخطيبي بكسرهما .

وفي لسان العرب ١ / ٣٤٧ .

وخطب المرأة يخطبها خَطبا وخِطبة بكسر الأول عن اللحياني وخطيبي وقال الليث الخطيبي اسم قال عدى بن زيد يذكرقصد جذيمة الأبرش لخطبة الزباء .

لخطيبي التي غدرت وخانت وهن ذوات غائلة لحينا

قال أبو منصور وهذا خطأ محض والخطيبي ها هنا مصدر كالخطبة .

قال أبو عبيد والمعنى لخطبة الزباء وهي امرأة غدرت بجذيمة الأبرش حين خطبها فأجابته وخاست بالعهد فقتلته .

يقول ابن حمزة عن المبرد بصدد روايته بيت الطرماح .

وأخرج أمه لسواس سلمى لمعفورالضراضرم الجنين

قال وأما رواية بيت الطرماح فالرواية لمعفور الضنا وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واحتج به وقال عنه أيضا ولو بأقل روى بيت الطرماح وفسره برواية أبي العباس وتفسيره لكان أول ما نذكره من عيه والله المستعان على أهل الزمان إياك أعني فاسمعي يا جارة .

وقال عنه أيضا وكان أبو العباس صحفيا ومن نقل اللغة من الصحف صحف .

وكلام ابن حمزة عن المبرد فيه تحامل فاختلاف رواية بعض الأبيات واقع كثيرا في أشعار العرب وقد سئل ابن هشام عن ذلك وعلله بقوله قد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض كل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات الاقتراح / ٢٨ .

ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه وهو الحجة الثقة لوجدنا في كتابه اختلافا في بعض رواية الأبيات التي كررت في كتابه ولم ينقص هذا من فضله ولا كان سببا للتطاول عليه والنيل من ثقته ويتبين اختلاف رواية الأبيات المكررة في سيبويه فيما يأتي . -

١ / ٢٧١ - ٢ / ١٤٤	١ / ٤٧٦ - ٢ / ١٦٧
١ / ١٤٣ - ٢ / ١٥٨	١ / ١١ - ٢ / ٢٨٣
٢ / ٦١ - ٢ / ٤٠٣	١ / ٢٨ - ١ / ٣٥٤
١ / ١٤١ - ١ // ٣٣٣	١ / ١٣ - ١ / ٢٠٣
١ / ٨ - ١ / ٥٦	١ / ٣٣٧ - ٢ / ١٥٢

وأختم حديثي في هذه الناحية بذكر مثال من نقد ابن حمزة تعسف فيه البيت .

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

ورد ذكره في المقتضب في الجزء الثاني باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد .

روى في موضعين من هذا الباب :

وروايته في الموضع الأول عمرو الذي هشم الثريد لقومه
وروى في الموضع الثاني عمرو العلا هشم الثريد لقومه

ثم رواه في الكامل بالرواية الأولى فنقده على بن حمزة بقوله والرواية عمرو العلا وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا وعمرو العلا هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين ان يجهل هذا البيت وفي من قيل وكيف روايته .

فصنع المبرد في الكامل لم يكن إلا من باب الاقتصار على إحدى الروايتين ولم يكن جهلا منه بالرواية الأخرى كما يدعى عليه إبن حمزة إذ المقتضب سبق الكامل في التأليف .

ثم هذا البيت رواه بالروايتين ابن جنى في كتابه سر الصناعة وفي شرحه تصريف المازني .

ونسبة الشعر إلى قائله في كتاب سيبويه عمل قام به الجرمي وكان واسع الاطلاع حتى كان يقول ما في الدنيا بيت للعرب الا وأعرف قائله المزهر ٢ / ٢٨٨ .

ومع هذا نجد بعض الأبيات المكررة في كتاب سيبويه منسوبة لقائلين فالبيت ظهراهما مثل ظهور الترسين .

نسب في ١ / ٢٤١ إلى خطام ونسب في ٢ / ٢٠٢ على هيمان بن قحافة والبيت :

ويلمهـا في هـواء الجـو طـالبـة ... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

نسب في ١ / ٣٥٣ لامرىء القيس .

ونسب في ٢ / ٢٧٢ للنعمان بن بشير النصارى والبيت :

بدا لي أني لست مدرك مـا مضى ... ولا سـابق شيئاً إذا كـان جائيـا

نسب في ١ / ١٥٤ و / ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ لصرمة الانصاري .

ونسب في ١ / ٨٣ و / ٤١٨ و / ٤٢٩ لزهير .

الـرد على نقـد ابن حمزة اللغـوي مما لم يتعـرض لـرده المرصفي

قال المبرد في الكامل ٥ / ١٧٧ .

الرعيل ما تقدم من الخيل .

وقال ابن حمزة الرعال القطع مقدمة كانت أو غير ذلك ولا وجه لشرطه التقدم وقوله جاء في الرعيل الأول شاهد لنا لا له والعرب تقول لكل قطعة من خيل وجراد وغير ذلك رعيل قال الشاعر :

فكـأنمـا طـارت بعقـلي بعـده ... ضعفـاء عـارضهـا رعيـل جـراد

ويقولون جاء القوم رعالا وجاؤا رعيلا بعد رعيل أي قطعا وقطعة بعد قطعة وشرط أبي العباس فاسد في القاموس . . . . والقطعة من الخيل القليلة كالرعيل أو مقدمتها .

وفي لسان العرب ١٣ / ٣٠٦ والرعيل وهي القطعة المتقدمة من الخيل وذلك أن الخيل توصف بالحركة والسرعة .

قال المبرد ٧ / ١٥٥ .

السلم الدلو الذي له عروة واحدة .

قال ابن حمزة وما في الأرض دلو بعروة واحدة وإنما الدلو الذي له عرقوة واحدة .

في القاموس السلم الدلو بعروة واحدة كدلو السقائين .

وفي لسان العرب ١٥ / ١٨٨ .

والسلم الدلو التي لها عروة واحدة مذكر نحو دلو السقائين قال ابن بري صوابه لها عرقوة واحدة كدلو السقائين وليس ثم دلو لها عروة واحدة .

وفي التهذيب له عروة واحدة يمشي بها الساقي مثل دلاء أصحاب الروايا .

وفي صحاح الجوهري ٢
/ ٢٩٧ .

أبو عمرو السلم الدلو لها عروة نحو دلو السقائين

قال المبرد في الكامل ٧ / ١٦١ .

روى عن ابن عباس أنه قال الهدهد قناء الأرض له كالزجاجة .

قال ابن حمزة وإنما يقال للذي يعرف مكان الماء ويرى باطن الأرض قنافر وأما قناء فغير معروف .

في القاموس الهدهد قَنّاء الأرض ومقنيها أي عالم بمواضع الماء منها وفي لسان العرب ٢٠ / ٦٧ .

والهدهد قناء الأرض أي عالم بمواضع الماء .

ونجد في القاموس ولسان العرب ما يؤيد تفسير المبرد لهذه الكلمات المندل ٧ / ١٦ وكفه ٧ / ٣٦ والزعنفه ٧ / ١٥٦ .

رغبة الآمل

صنيع محمود ومجهود مشكور ذلك الذي قام به شيخ الأدباء ونصير اللغة والأدب الشيخ المرصفي في كتابه رغبة الآمل لم يقف عند شرح ما ورد في الكامل بل زاد عليه ووسع فيه قال وقد أردنا اذا ذكر أبو العباس شاهدا من شعر العرب أن نورد قصيدته مع ضبط كلماتها وبيان مبهماتها رغبة في الفائدة وصلة العائدة .

كما تعقب المبرد في كتابه قال : وقد أسميته رغبة الآمل مهتما ببيان ما حاد فيه أبو العباس عن سنن الصواب من خطأ في الرواية وخطل في الدراية .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي للمبرد تدور على مؤاخذات لغوية تبلغ نحو ٦٥ .

أخذ من كتاب التنبيهات لأبن حمزة ٢٢ صرح بالأخذ في ٤ .

أما المؤاخذات اللغوية التي أخذها من إبن حمزة دون أن يصرح باسمه فهي :

تفسير الغثاء ٢ / ١٤ - أرتج ٢ / ٨١ - سواس ٣ / ٢١ .

يقال فاظ الميت وفاض ٣ / ١١٥ - تفسير السابياء وذكر أبواب جحر اليربوع ٣ / ١٢٠ - المسنون ٣ / ١٦٨ - المعنى المراد من ورائي في الآية ﴿ وإني خفت الموالي من ورائي ﴾ ٥ / ٢٢ - النجم ٥ / ٢٥٩ - السر ٦ / ١٠٥ - الجعال ٦ / ٢١٨ - المندل ٧ / ١١٦ - السلم ٧ / ١٥٥ - الزعنفة ٧ / ١٥٦ - مفرد عراعر ٣ / ١٤١ - الرهو ٥ / ١٧٧ - الإبساس ٥ / ١٥٩ - ارتث ٨ / ٨٠ - حوائج ٣ / ١٤٥ .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي في شرح بعض الأبيات التي عرّض المبرد لشرحها تبلغ نحو ٢٠ .

اتفق مع إبن حمزة في تسعة منها وصرح بإسمه في موضع أما المواضع التي لم يصرح بأخذه من ابن حمزة فهي :

ولما التقى الصفان واختلف القنا	نهالا وأسباب المنايا نهالها ٢ / ٢٦
وأخرج أمه لسواس سلمى	لمعفور الضرا ضرم الجنين ٣ / ٢١
كم رأينا من أناس هلكوا	أكل الدهر عليهم وشرب ٣ / ٢٥
كأن النعام باض فوق رؤسهم	وأعينهم تحت الحديد جواحم ٤ / ١٣٠
بعثنا النواعج تحت الرحال	تسافه أشداقها في الجدل ٤ / ١٣٠
وإني لأستحيى أخي أن أرى له	عليّ من الحقّ الذي لا يرى ليا ٥ / ٧٥
يا صخر وراد ماء قد تناذره	أهل المياه وما في ورده عار ٨ / ١٨٦
سوف تدنيك من لميس سبندا	ة أمارة بالبول ماء الكراض ٢ / ١٨٤

وغير هذا مؤاخذات تدور على نسبة القول لقائله أو المقول فيه تبلغ نحو ٢٥ .

ومؤاخذات في رواية بعض الأبيات تبلغ نحو ٩٤ اقتبس ثلاثة منها من التنبيهات مصرحا بالأخذ وهناك ١٢ مؤاخذة لم يصرح فيها بالأخذ .

ومؤاخذات تتصل بسياق القصة ومسائل تاريخية تبلغ نحو ٢٤ أخذ من ابن حمزة ستة منها وصرح بالأخذ في موضعين وله مؤاخذتان نحويتان سنرد على واحدة منها وهي .

قال المبرد ٢ / ١٨ .

فان قال قائل فما بال يطأ ويسع حذفت منهما الواو ومثلهما تثبت فيه الواو .

فإنما ذلك لأنه كان فعل يفعل مثل ولى يلى وورم يرم ففتحته الهمزة

والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو مما يلزم في الأصل ألا ترى أنك تقول ولغ السبع يلغ فهذا فعل يفعل والأصل يفعل ولكن فتحته الغين لأن حروف الحلق ـ تفتح ما كان على يفعِل أو يفعُل ولولا ذلك لم تقع فعل يفعل .

كتب الشيخ المرصفي على قول المبرد يفعل بضم العين زيادة من أبي العباس ليته حذفها قال سيبويه في باب ما كانت الواو فيه فاء تقول وعدته فانا أعده وعدا . . . . الخ ثم قال ولا يجيء في هذا الباب يفعل يعني بالضم ثم قال وقد قال ناس من العرب وجد يجد كأنهم حذفوها من يوجد وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

ويبدو لي أن ما أخذه الشيخ المرصفي على المبرد ليس بذاك فالمبرد يريد بقوله لأن حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل أن يذكر قاعدة حروف الحلق وهي أنها تفتح العين من مضارع فعل وفعل سواء أكان المضارع على يفعل أو يفعل وليس غرضه أن يقول إن المثال الواوي الفاء يأتي مضارعه على يفعُل حتى يرد عليه بكلام سيبويه .

وبالرجوع إلى المقتضب نجد موافقة منه لسيبويه في هذا .

وما قلناه بشأن رواية الأشعار والقائلين لها نقوله هنا ونزيد عليه .

نسب المبرد هذا البيت ٢ / ٢٤٩ .

رب ابن عمّ لسليمى مشمعل أروع في السفر وفي الحي غزل

للشماخ فقال الشيخ المرصفي هذا غلط وإنما هو لجبار بن جزء أخي الشماخ .

ولو رجعنا إلى خزانة الأدب نجد فيها أنه نسب إلى الشماخ قال في ٢ / ١٧٣ .

وقد نسب المبرد هذا الرجز إلى الشماخ بن ضرار ثم يقول وهو من

جملة أرجاز لجماعة لها حكاية مذكورة في آخر ديوان الشماخ .... الخ .

كما نجد هذا البيت منسوبا في كتاب سيبويه إلى الشماخ وكذلك نسبه اليه الأعلم ١ / ٩٠ .

وقال المبرد بيت عمرو بن معد يكرب في قيس بن مكشوح المرادي ٧ / ١٢٤ .

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

فقال الشيخ المرصفي في قيس هذا غلط صوابه في أبي المرادي ونجد في كتاب سيبويه قول الأعلم ١ / ١٣٩ .

يقول لقيس بن مكشوح المرادي وكانا صديقين ثم أظلم ما بينهما .

وقيل لعلي بن أبي طالب قاله في ابن ملجم .

وفي خزانة الأدب ٤ / ٢٨٠ .

وقوله أريد حباءه ويريد قتلي أخذ هذا المصراع من قول عمرو إبن معد يكرب الصحابي في إبن أخته قيس بن المكشوح المرادي :

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

وقد تبع الشيخ المرصفي ايضا ابن حمزة والأخفش في رواية البيت :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه

نحو الكامل : عقد أبو العباس العزم عى أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه وحقيقة فعل على أنه قد أحال على المقتضب في مسائل نحوية عدتها إحدى عشرة مسألة ويقول عقب الفراغ من كل مسألة منها قد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب وما أشبه ذلك .

ويوحى صنيع أبي العباس هذا إلى القاريء أن تلك المسائل عرض لها في المقتضب ببيان أوسع وشرح مستفيض يزيد عماقاله في الكامل .

كما قد يوحى انفراد هذه المسائل بالإحالة على المقتضب أن غيرها مما ذكره في الكامل ليست عى حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت به أو هي غير موجودة .

والواقع أن حديثه في المقتضب عن تلك المسائل التي أحال فيها لا يخرج عما قاله في الكامل وإن وجدت في بعض منها زيادات طفيفة لا تستوجب من أجلها هذه الإحالة .

وسأذكر طرفا منها يثبت ما أقول .

كما أن بقية المسائل موجودة بالمقتضب فليس في الكامل أقوال تخالف ما قاله في المقتضب أو زيادات عنه اللهم إلا بعض مسائل طفيفة جرها إعراب بيت ولولا خوف الإطالة لاستعرضت جميع مسائل الكامل النحوية وبينت موضعها في المقتضب .

وعمل مثل هذا ميسور لدي بفضل ما صنعته من الفهارس للكتابين حتى هذه المسائل التي أطال حديثها المبرد في الكامل وأفرد لها بابا هي موجودة بالمقتضب ولم يفعل في الكامل ولم يفعل في الكامل سوى أن أعاد ما ذكره في المقتضب ونذكر أمثلة لما أحال على المقتضب فيها .

قال في الكامل ٧ / ٨٩

١ ـ فإن صحت العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عور الرجل فهو عاور وصيد فهو صايد والصيد داء يأخذ في الرأس والعينين والشئون .

وإنما صحت في عور وحول وصيد لأنه منقول من أحول وأعور وقد أحكمنا تفسير هذا في الكتاب المقتضب .

وقال في المقتضب ٣٥ .

فإن قلت فما بالك تقول هو عاور غدا وجملك صايد غدا من الصيد قيل صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وحول وصيد البعير يصيد .

وتقول ما باله يصح ولا يكون كقال وباع قيل لأنه منقول مما لا بد له أن يجري على الأصل لسكون ما قبله وما بعده وذلك قولك أعور

وأحول فإنما عور وحول منقول من هذا ألا ترى أنك تقول اختار الرجل وابتاع ثم تقول اعتونوا وازدوجوا فيصح لأنه منقول من تعاونوا وتزاوجوا لأن هذا لا يكون للواحد .

٢ ـ في تصغير نحو جدول زيادة طفيفة في المقتضب وهي تعليله وجوب القلب في نحو عجوز وغزو .

٣ ـ لو قورن ما ذكره في المقتضب عن أفعال المقاربة بما ذكره في الكامل ما زاد ما في المقتضب شيئا يذكر .

٤ ـ الإبدال في نحو متعد ليس في المقتضب إلا بسط في العبارة .

٥ ـ التقرير الواقع بلفظ الاستفهام لم يزد في المقتضب سوى أنه مثل بأربعة آيات وبيت من اشعر .

لغويات الكامل : كانت طريقته في شرح الألفاظ اللغوية أن يذكر المعنى المراد من الكلمة وقد ذكر كثيرا من الكلمات اللغوية المناسبة لما يشرحه ويتصل به ويذكر أيضا ألفاظا تختلف تبعا لاختلاف صفتها .

قال في الكامل ٤ / ٢٢٢ .

فإن الشجاج[1] مختلفة الأحكام فإذا كانت الشجة شقيقا يدمى فهي

---

(١) عقد مؤلف شرح أدب الكاتب فصلا لأسماء الشجاج فيه اختلاف يسير عن كلام المبرد ص ٢٢٧ .

الدامية ، وإذا أخذت من اللحم شيئا فهي الباضعة وإذا أمعنت في اللحم فهي المتلاحمة ، وإذا هشمت العظم فهي الهاشمة ، وإذا كان بينها وبين العظم جليدة رقيقة فهي السمحاق من أجل تلك الجليدة يقال ما على ثرب الشاة من الشحم إلا سماحق أي طرائق ، فإذا خرجت منها عظام صغار فهي المنقّلة وإنما أخذ ذلك من النقل وهي الحجارة الصغار ، فإذا أوضحت عن العظم فهي الموضحة فإذا خرقت العظم وبلغت أم الدماغ وهي جليدة قد ألبست الدماغ فهي الآمة[1] وبعض العرب يسميها المأمومة واشتقاق ذلك إفضاؤها إلى أمّ الدماغ ولا غاية بعدها .

وقد يذكر المعاني المتعددة للكلمة ويسوق الشواهد كما فعل في الصدى الكامل ٤ / ٦٢ .

وذكر أنواع التمتمة في ٥ / ٢٠١ أسماء السقاء ٣ / ٧٧ أسماء ولد الناقة ٨/٢٢٧ أسماء الجليد ٣/٩٤ أسماء السياط ٢ /٢٤٦ .

كما وجه اهتمامه الى ذكر الألفاظ المترادفة والأساليب المترادفة أيضا .

ومرادف صل ٦ / ٢٤٧ في كنف فلان ١ / ٢٠ .

ورم أنفه ١ / ٦١ علا السيل الزبى ١ / ٩٨ .

رجع فلان أدراجه ٣ / ١٤٩ .

وكان يدقق في بيان استعمال المترادف .

قال في الكامل ٤ / ٢٤ .

أما قوله ألقى في روعه فإن العرب تقول ألقى في روعي وفي قلبي وفي جخيفي وفي تاموري كذا وكذا ومعناه كله واحد إلا أن لهذه الأشياء

---

(١) قال ابن حمزة الآمة الشجة والمأمومة أم الدماغ وورد عليه الشيخ المرصفي ٤/٢٢٣ .

مـواضـع مختصـة وفي الحـديث عن النبي صـلى الله عليـه وسلم (أن روح القدس نفث في روعي) فالـروع والجـحيف غير مختلفـين والعرب تقـول أذهب الله قلبـه ولا قلب له ولا تقـول لا روع له فكـأن الـروع هـو متصـل بالقلب وعنه يكون الفهم خاصة .

ويقـال رأيت قلب الطائـر ولا يقال رأيت روع الطائـر ، والتامـور عنـد العـرب بقيـة النفس عنـد المـوت وبعضهم يفصـح عنـه فيجعله دم القلب خاصة الذي يبقى للإنسان ما بقي يقـال ضعه في تـامورك وفي قلبك وفي روعك وفي جخيفك والذماء ممدود مثل التامور سواء .

تقول العرب ليس في الحيوان أطول ذماء من الضب وذلك أنـه يذبـح ثم يطرح في النار بعد أن ظن أنه قد برد فربما سعى من النار .

وقد عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها .

أدب الكـامل : أظهـر عمل للمبـرد في الكامـل من النـاحيـة الأدبيـة الجمـع والاختيار وهـو عمـل محمـود صـادف القبـول من عنـايـة كثـير من العلماء والأدبـاء وتـوجهت إليــه هممهم إذ هـو الأســاس لتـربيــة الـذوق الأدبي .

قال ابن عبد ربه في العقد واختيار الكلام أصعب من

قال ابن عبد ربه في العقد

واختيار الكلام أصعب من تأليفه وقد قالوا اختيار الـرجل وافـد عقله وقال الشاعر :

قــد عـرفنــاك بــاختيــارك اذ كــا ن دليـلا عـلى اللبيب اختيــاره

وقال أفلاطـون عقول النـاس مدونـة في أطراف أقـلامهم وظاهـرة في حسن اختيارهم .

وما تناثـر في الكامـل وتفرق في أضعـافه من تقسيم تشبيهـات العرب

إلى مفـرط ومصيب ومقارب وبعيـد وذكر مـا خرج من بـاب الاحتمال إلى باب الاستحسان ثم جعل لجودة ألفـاظه وحسن رصفـه واستيواء نـظمه في غاية ما يستحسن ٧ / ٣٣ وإطرائه على ألفاظ العرب البينـة القريبـة المفهمة الحسنة الوصف الجميلة الرصف ١ / ١٢٣ .

وكراهته للتعقيـد ووصفه بـأنه من أقبـح الضرورات وأهجن الألفـاظ وأبعد المعاني .

واهتمامه بما يقال في معنى واحد ٢ / ١٧٥ ٥ / ٧٣ .

وإشارته إلى طريف المعاني ٣ / ١٨٠ ٥ / ١٤٤ .

وما تعرض له من فصول النقد الأدبي ٢ / ٢١٥ ٥ / ١١٨ .

وأخـذ المعـاني وتـوليـدهـا واسـتراقـات الشعـراء : ٢ / ٧٢ ٧ / ٥٥ ٤ / ١١٢ ٤ / ١٥٩ ٥ / ٥٠ .

وما عرض له من شرح كثير من الأحاديث الشـريفة والأمثـال والحكم كل هذا يدل على تذوقه، الأدب وأحساسه به ورغبته فيه .

وقـد جعـل ابن خلدون الكـامـل أحـد أركـان الأدب قـال / ٤٨٩ وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصـول هذا الفن وأركـانه أربعـة دواوين وهي :

أدب الكاتب لابن قتية وكتاب الكامل للمبرد وكتـاب البيان والتبيـين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القـالي البغدادي ومـا سوى هـذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها

بلاغة الكامل :

لو وزعنا ما ذكر في الكـامل من البحـوث البلاغيـة على علوم البـلاغة لكان نصب كل علم منها كالآتي . ـ

علم المعاني : القلب ٤ / ٥٨ .

الالتفات : ٦ / ١٢٨ و ٤ / ١٨٦ . التجريد : ١ / ١٩٤ . اللف والنشر : ٢ / ٩٣ .

علم البيان : أقسام للكناية بتفصيل ٦ / ٧١ .

وذكر أمثلة لها ١ / ١٨٧ و ٢ / ٩٩ و ٣ / ٨٧ و / ٩٤ و / ١٤٧ و ٥ / ٦٦ و / ٢٣٣ و ٨ / ١٨٧ .

المجاز العقلي[1]: ٢ / ١١٩ و ١٣٠ و ٣ / ١٩٤ و ٨ / ١٢٢ .

المجاز المرسل : ١ / ١٩٦ و ٤ / ٤٠ و ٦ / ٢٣٦ و / ٢٣٧ .

الاستعارة : ١ / ٢٠١ و ٢ / ٣٣ و ٣ / ٩ و / ٣٠ و ٣١ / ١٤٩ .

وأما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

شرح بعض التشبيهات من تشبيه المرأة بالبيضة والدرة ٣ / ١٦٦ ٤ / ٤٧ ٥ / ١١٠ / ١٧٦ ٦ / ٧٨ .

ويعقد للتشبيه بابا في ٦ / ١٤٣ يذكر أمثلة للتشبيه المصيب والتشبيه العجب ومن أعجب التشبيه ومن عجيبه.... ٦ / ١٥٠ ٦ / ١٥٩ / ١٦٠ / ١٦١ / ١٦٥ وعندها يقول ثم نرجع الى التشبيه وربما عرض الشيء والمقصود غيره فيذكر للفائدة .... ٦ / ١٦٧ ٦ / ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧٧ وعندها يقول :

وإعلم أن للتشبيه حدا فالأشياء تشابه من وجوه وتباين من وجوه فإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع فإذا شبه الوجه بالشمس فإنما يراد

---

(١) يقول الدكتور طه حسين بك ان الشيخ عبد القاهر اخترع المجاز العقلي اختراعا مقدمة نقد النثر .

الضياء والرونق ولا يراد به العظم والاحراق والعرب تشبه النساء ببيض النعام تريد نقاءه ونعمة لونه والمرأة تشبه بالسحاب لتهاديها وسهولة مرها .

ويعرض لبعض التشبيهات ٦ / ١٧٩ و ٢٣٢ و ٢٣٨ .

ويبدأ الجزء السابع بقوله قال أبو العباس ومن حلو التشبيه وقريبه . . . . وفي ٧ / ١٨ و ٢١ و ٣٢ و ٥٠ و ٥٨ .

حديث عنه ويعلن ختام حديثه عن التشبيه في ٧ / ٦٣ .

ووقع في الكامل تكرير في الأدب يتبين بمراجعة ٤ / ٧٨ ـ ٨ / ٧١
٧ / ١٠٦ ـ ٨ / ٢٠ ٧ / ٤٤ ـ ٨ / ١٨٧ ـ ٧ / ١٦١ ـ ٨ / ١٩٨
٥ / ١١٤ ـ ٧ / ٣٣ ٧ / ٨٣ ـ ٧ / ١٩٦ ٥ / ٢٣ ـ ٥ / ١٨٣ ـ ٢١٣
٢ / ١٩ ـ ٣ / ٤٣ / ١٠٥ ـ ٦ / ٢٢٢
٦ / ٢٠٢ ـ ٧ / ١٧٣ .

وفي الكامل قرابة خمسين كلمة لغوية أعاد شرحها في غير موضع واكتفى بالإشارة اليها دون بيانها .

كما أن التكرير في المسائل النحوية طفيف .

وبالجملة فما وقع بالكامل من التكرير لا يدعو إلى الملل والسآمة .

موقف المبرد من الشعراء المحدثين

أفرد لأدبهم كتابه الروضة ، أما كتابه الكامل فقد تضمن قليلا من أدبهم وفي الموشح للمرزباني / ١٨٦ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال حدثنا المازني قال سمعت الأصمعي يقول ابن قيس الرقيات ليس بحجة .

وفي الموشح ايضا / ٢٠٩ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يـزيد النحوي قال حدثنا المـازني قال سمعت الأصمعي يقـول الكميت تعلم النحـو وليس بحجـة وكذلك الطرماح وكانا يقولان ما قد سمعـاه ولا يفهمانه .

قال رؤ بة كانايسألانني عن غريب شعرهما .

وقال في الكامل ٤ / ١٠٢ قال أبو العباس هـذه أشعار اختـرناهـا من أشعار المولـدين حكمة مستحسنة يحتاج إليهـا للتمثل لأنها أشكـل بالـدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب .

وعقد لأشعارهم بابا آخر ٨ / ٢٤٨ .

وقال في ١ / ٥٨ .

وقـال أبو عـلي البصير واسمـه الفضـل بن جعفـر وإن لم يكن بحجـة ولكنه أجاد فذكرنا شعره هذا لجودته لا للاحتجاج به .

وقال في ١ / ١٢٨ .

وليس لقـدم العهد بفضـل القائـل ولا لحدثـان عهـد يهتضم المصيب ولكن يعطي كل ما يستحق .

ونذكر أمثلة من نقده لبعض الشعراء المحدثين .

أبو العتاهية

قال عنه في الكامل ٤ / ١١٢ .

وكان إسماعيـل بن القاسم لا يكـاد يخلي شعـره مما تقـدم من الأخبار والآثار فينظم ذلك الكلام المشهـور ويتناولـه أقرب متنـاول ويسرقـه أخفى سرقة .

وفي الموشح / ٢٦٢ .

أخبرني ابراهيم بن محمد بن عرفة عن محمد بن يـزيد المبـرد قال كـان

أبو العتاهية مع اقتداره في قول الشعر وسهولته عليه يكثر عثاره وتصاب سقطاته وكان يلحن في شعره ويركب جميع الأعاريض وكثيرا ما يركب ما يخرج من العروض إذا كان مستقيما في الهاجس فمما أخطأ فيه قوله :

ولربماسئل البخيل الشيء لا يسوى فتيلا

لأن الصواب لا يساوي من ساواه يساويه

أبو تمام

قال عنه في الكامل ٨ / ١٤٩ .

وقال بعض المحدثين وليس بناقص حظه من الصواب أنه محدث وفي أخبار أبي تمام للصولي / ٩٦ .

حدثني أبو العباس عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد المبرد يوما فأفضنا في ذكر أبي تمام وسألته عنه وعن البحتري فقال :

لأبي تمام استخراجات لطيفة ومعان طريفة لا يقول مثلها البحتري وهو صحيح الخاطر حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواء ، وأبو تمام قول النادر والبارد وهو المذهب الذي كان أعجب إلى الأصمعي وما أشبه أبا تمام إلا بغائص يخرج الدر والمخشلبة (خرز أبيض يشبه اللؤلؤ) ثم قال والله إن لأبي تمام والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وجد فيه مثله .

وفي أخبار أبي تمام / ٢٠٢ .

حدثني عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتبسته فأقام عندي فجرى ذكر أبي تمام فلم يوفه حقه وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه فقال له :

يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن

أن يقول مثل ما قاله أبو تمام لأبي المغيث موسى بن إبراهيم يعتذر إليه .

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدي ... ومحّت كما محّت وشائع من برد
وأنجدتم من بعد إتهام داركم ... فيا دمع أنجدني على ساكني نجد

ثم مر فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار .

أتاني مع الركبان ظن ظننته ... لففت له رأسي حياء من المجد
لقد نكب الغدر الوفاء بساحتي ... إذن وسرحت الذم في مسرح الحمد.

فقال أبو العباس محمد بن يزيد ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين إما جاهل بعلم الشعر ومعرفة الكلام وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله مقربفضل أبي تمام وإحسانه .

وفي الموشح ٣٠٦ .

أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي عن محمد بن يزيد المبرد قال مما يعاب به أبو تمام قوله :

تثفى الحرب منه حين تغلي ... مراجلها بشيطان رجيم

فجعل الممدوح هو الشيطان الرجيم .

قال ومن سخيف شعره قوله :

أفعشت حتى عبتهم قل لي متى ... فرزنت سرعة ما أرى يا بيدق
قوم إذا اسودّ الزمان توضحوا ... فيه فغودر وهو منهم أبلق

أبو نواس

قال عنه في الكامل ٧ / ٤٠ .

ثم نذكر بعد هذا طرائف من تشبيه المحدثين وملاحاتهم فقد

شرطناه في أول الباب إن شاء الله .

قال أبو العباس ومن أكثرهم تشبيها لاتساعه في القول وكثرة تفننه واتساع مذاهبه الحسن بن هانيء .

وقال عنه في الكامل ٦ / ١٧١ بعد أن ذكر شعرا له في صفة الخمر

فهذه قطعة غاية من التشبيه على سخف كلام المحدثين .

وقال عنه في ٤ / ١١٨ ومما يستحسن من شعره

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

فمثل هذا لو تقدم لكان في صدور الأمثال ، وكذلك أيضا قوله

فامض لا تمنن عليّ يدا منّك المعروف من كدره

وقال عن بعض شعره أيضا ٧ / ٤٧ فهذا المعنى لم يسبقه إليه أحد .

وفي الكامل ٤ / ١١٩ وقد عابوا عليه قوله :

كيف لا يدنيك من أمل من رسول الله من نفره

وهو لعمري كلام مستهجن موضوع في غير موضعه لأن حق رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضاف اليه ولا يضاف إلى غيره . . .

وفي الموشح / ٢٦٨ نقلا عن المبرد .

ومما يرد من شعر أبي نواس ويطرح ويسقط قوله :

بحّ صوت المال ممّا منك يدعو ويصيح
ما لهذا آخذ فو ق يديه أو نصيح

قال وله في قصيدة يمدح فيها العباس بن الفضل بن الربيع شيء

يستملحه الأحداث ويألفه المجان وليس بذاك وهو قوله :

نديم كأس محدث ملك   تيه مغنّ وظرف زنديق

فهذا قول ملحون مرذول رديء الرصف بعده وأما قوله :

كأنما رجلها قفا يدها   رجل غلام يلهو بدبوق

فهذا كلام خسيس وكذلك قوله :

إلى فتى أمّ ماله أبدا   تسعى بجب في الناس مشقوق

وفي آخرها ما جمع بين كفر ولحن وأكره حكايته لضعفه وبطلانه والطبعي ربما أساء وفرط ثم يبعثه طبعه على الشيء الجديد قال ومن شعره الذي يذم قوله في الرشيد :

لقد اتقيت الله حق تقاته   وجهدت نفسك فوق جهد المتقى

وليس هذا البيت الذي أردت ولكن ذكرته للذي بعده لأنه معطوف عليه متصل به وهو :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه   لتخافك النطف التي لم تخلق

هذا البيت بادي العوار جدا وقد ردده في مكان آخر فقال :

هارون ألفنا ائتلاف مودة   ماتت لها الأحقاد والأضغان
حتى الذي في الرحم لم يك صورة
لفؤاده من خوفه خفقان

وما لم يكن صورة فكيف يكون له فؤاد فقد أحال وأسرف وتجاوز وإنما ذكرنا مساوئه لأن المنشد إذا ذكر شاعرا فوصفه ومدحه وقرظه فليس يكاد يعدم مدافعا عن قوله ومعارضا له فيه فيأتيه بهذا وبشبهه احتجاجا عليه ووضعا من صاحبه فيكسفه بما لا يعرف ويردعه من حيث لا يشعر

فإذا وقف على الإحسان والإساءة عرف قدر صاحبه فاحترس مما يخاف أن يعارض به .

وقد قال أبو نواس شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيمالم يتكلم بمثله مسلم وهوقوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبها خلقا وخلقا كما قد الشراكان
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والمدة اثنان

قال وله في الامين أشعار منها شيء مقبول ومنها شيء ساقط ومما أنكر من قوله قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نعص جبار السماوات

لأن هذه اعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغض إلى العزيز الجبار عز وجل أن يقول نعص جبار السماوات فذكر المعصية مع ذكر الجبار (عز إسمه) وإنه إياه يقصد بالعصيان قال:

وحدثت عن احمد بن أبي دؤاد أنه ذكر هذاالبيت فتفزع له وجعل يقول لعنه الله لعنه الله وأحسن ابن أبي دؤاد في لعنه اياه على هذا الكلام .

قال وله في الأمين وليس بشيء :

ورث الخلافة خمسة وبخير سادسهم سدس

قال ومما لم يجد فيه قوله :

قهوة تذكر نوحا حين شاد الفلك نوح

قال وأماقوله :

يا من له في عينه عقرب فكل من مرَّ به تضرب
ومن له شمس على خدّه طالعة بالحسن ما تغرب

فقد استملحه قوم وليس عندي بحيث وصفوا قال وقوله :

لا تعرج بدارس الأطلال ... واسقنيها رقيقة السربال

هذا المصراع فائق في جودته جدا رقة ولطافة وسلسا وسهولة وتمامه غير مرضي وهو قوله :

مات أربابها وبادت قراها ... وبراها الزمان برى الخلال

قال وأما قوله :

لا تخدعن عن التي جعلت ... سقم الصحيح وصحة السقم

فأوهى كلام وأردؤه .

وفي الموشح / ٢٨٧ .

أخبرني الحسن بن محمد العرمرم قال أخبرنا محمد بن يزيد النحوي قال قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ولا أراه حلوا لإفراطه وهو :

ودهماء ترسيها رقاش إذا شتت ... مركنة الآذان أم عيال
يغص بحيزوم البعوضة صدرها ... وينضج ما فيها بعود خلال
وتغلي بذكر النار من غير حرها ... وتنزلها عفوا بغير جعال

هي القدر قدر الشيخ بكر بن وائل وربيع اليتان عام كل هزال قال ومثله قوله :

عتقت حتى لو اتصلت ... بلسان ناطق وفم
لاحتبت في القوم ماثلة ... ثم قصت قصة الأمم

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود لما فيه من الإفراط .

جهود أبي العباس المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل بيد أنه لم يصل إلينا ، ونثر في

الكـامل مسـائل كثيـرة منه بـأن تعرض لبيـان اشتقاق كثـير من الكلمـات اللغـوية كـما عني بـالـظاهـرة اللغـويـة وهي دوران المـادة عـلى معنى واحـد وأمثلتها في الكامل ٣ / ٢٣ .

الجنـين ما لم يـظهر بعـد يقـال للقبـر جنن ، والجنـين الـذي في بـطن أمه ، والمجنّ الترس لأنـه يستِرك ، والمجنـون المغطّى العقـل وسمى الجنّ جنًا لأختفائهم ، وتسمى الدروع الجنن لأنها تستر من كان فيها .

وفي الكامل ١ / ١٤٥ .

وقوله ألست أردّ القـرن يركب ردعـه) فإنمـا إشتقاقـه من السـهم يقال ارتدع السـهم إذا رجع النصل متأخـرا في السـنخ ويقـال ركب البعير ردعـه إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه .

فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ومبين بعضـه بعضا فيقـال من هذا في المثل ذهب فلان في حاجةفارتدع عنها أي رجع .

وكذلك فلان لا يرتدع عن قبيح والأصل ما ذكرت لك أولا .

وقال في الكامل ٢ / ٣٢ .

الكتـائب جمع كتيبـة سميت كتيبـة لاجتمـاعهـا وانضمـام بعضهـا الى بعض يقـال تكتب القوم إذا تضـاموا ومنـه أخذ الكتـاب لأنضمام حـروفه ولذلك قالوا بغلة مكتوبة إذاشد حياؤها وضم .

وفي الكامل ٦ / ٥٦ .

وأصل العقّ القطع في هذا الموضـع ، وللعقّ مواضـع كثيرة يقـال عق والديه يعقهـا إذا قطعهـا ، وعققت عن الصبي من هذا وقـالوا بـل هو من العقيقة وهي الشعر الذي يولد الصبي به يقال فلان بعقيقتـه إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه .

ويقال سيف كأنه عقيقة أي كأنه لمعة برق يقـال رأيت عقيقة البـرق يا

فتى أي اللمعة منه في السحاب ، ويقال فلان عقت تميمته في بلد كذا أي قطعت عنه في ذلك الموضع .

وفي الكامل ١ / ٨٩ .

وأما قوله وإياك والغلق والضجر فإنه ضيق الصدر وقلة الصبر يقال في سوء الخلق رجل غلق وأصل ذلك من قولهم أغلق عليه أمره إذا لم يتضح ولم ينفتح ومن ذلك قولهم غلق الرهن أي لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا .

وفي الكامل ١ / ١٤٨ .

وإنما تأويل الغرار في هذا المعنى الأخير أنه شيء بعد شيء فمن هذا غار الطائر فرخه لأنه إنما يعطيه شيئا بعد شيء وكذلك غارت الناقة في الحلب ويقال من هذا ما نمت إلا غرارا قال الشاعر :

ما أذوق النوم إلا غرارا   مثل حسو الطير ماء الثماد

فكشف في هذا البيت معنى الغرار وأوضحه .

قد ذكر أستاذي الشيخ محمد النجار في كتابه مذكرة فقه اللغة ص ٨١ ما يأتي قد يكون أول من عنى بردّ المعاني المتفرقة للمادّة الى معنى جامع الإمام ابن فارس فقد وضع كتابه مقاييس اللغة .

وإذا كان أحمد بن فارس توفي سنة ٣٩٥ هـ تبين لنا أنه مسبوق بما صنعه المبرد في الكامل .

وكتاب المبرد ما اتفق لفظه واختلف معناه من صميم مباحث فقه اللغة .

أقوال نسبت الى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها

تمهيد : الظفر بهذه المسائل لم يأتني عفوا صفوا ويوافني رهوا سهوا

وإنما كان نتيجة البحث فيما وراء مؤلفات المبرد استقريت كثيرا من أصول كتب النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد أجمع شتيتها وأضمّ متفرقها حتى تجمعت لدى أقوال كثيرة .

والمقتضب كما قدمت تشيع فيه الطريقة الاستطرادية فلا يهتم صاحبه بذكر مسائل الباب مجتمعة في موضع أو موضعين بل كان ينثر المسائل نثرا ويفرقها في ثنايا كتابه فما أشبهه بعقد خانه سلكه فكان جمع هذه المسائل في المقتضب وتنظيمها وتنسيقها عبئا ثقيلا وجهدا مضنيا كان لزاما علي أن انهض بهذا العبء فلم أدخر وسعا في سبيل القيام به فصنعت له فهارس مختلفة جمعت مسائله واقتنصت شواردها وجعلت الاهتداء إليها على طرف الثمام .

ثم عرضت ما جمعته من الكتب الأخرى على ما في المقتضب فخرجت بماسيراه القاريء .

ولست أنكر أن يكون لقائل قولان فأكثر في مسألة من المسائل وهذا ابن جني في الخصائص يعقد لهذا بابا قال ١ / ٢٠٦ .

باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم(١) متصادين وذلك عندنا على أوجه أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا فإذا أتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ثم يحكم فيه نفسه بصده غير أنه لم يعلل أحد القولين فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد المعتزم منها ويتأول الآخر إن أمكن وذلك كقول سيبويه (حتّى) الناصبة للفعل وقد تكرر من قوله إنها حرف من

(١) في الأصل العامل.

حروف الجر وهذا ناف لكونها ناصبةله من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل وليست فيها حتى فعلم بذلك وبنصه عليه في غير هذا الموضع أنّ أنْ مضمرة عنده بعد حتى كما تضمر مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه ﴿ ليغفر لك الله ﴾ ونحو ذلك فالمذهب إذن هو هذا ، ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ولم تظهر هناك أنْ صارت حتى عوضا منها ونائبة عنها نسبت النصب إلى حتى وإن كان في الحقيقة لأنْ . . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مصرح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخها فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذ لم يوجد في ـ أحدهما ما يماز به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين وإنعام الفحص عن حال القولين فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هوقوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني فإن تساوي القولان في القوّة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما هذا بمقتضى العرف وعلى إحسان الظن فأما القطع الباتّ فعند الله عليه . . .

وقد كان أبو الحسن ركابا لهذا الشبج آخذا به غير محتشم منه وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه . . . .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس يتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط . . . . . الخ .

وقد وجدت لسيبويه في كتابه رأيين في (أينق) ولا مجال للتأويل فيهما.

جعلها مما حذفت عينه وعوضوا عنها الياء في ٣١٧/١ و ٣٣٣/٢ وجعل أصلها أنوقا ثم قلبت قلباً مكانياً وأبدلت الياء من الواو جـ ٢ ص ١٢٩.

فجنوح العالم إلى القولين أمر ليس مستبعدا بل هو واقع في كلامهم.

وكما وقع هذا وقعت إلينا أقوال مدسوسة منحولة.

وإليك نصا عظيم القيمة ينفي عن سيبويه ما نسب إليه وليس في كتابه ويثبت أنه نسبت إلى شيخ الصناعة أقوال مدسوسة.

في خزانة الأدب ٣٤١/٤

أقبل سيل جاء من عند الله يحرد حرد الجنة المغلّة

قال ابن جني في المحتسب بعد إنشاد البيت حذف الألف قبل الهاء وينبغي أن تكون ألف فعال لأنها زائدة كقوله تعالى (إله الناس) ولا تكون الألف التي هي عين فعل في أحد قولي سيبويه إن أصله لاه كتاب لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي ـ أ هـ.

وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه فقال:

قال سيبويه سألت الخليل عن هذا الاسم يعني قولنا الله فقال الاه وقال مرة أخرى الأصل لاه.

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه عن

الخليل سهو لأن سيبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله لاه ولا قال سألته عنه ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قاله إنه لاه وورد ابن خالويه على أبي علي بأنه قد صح القولان عن سيبويه، ولا ننكر أن تكون هذه ـ الحكاية قد ثبتت عند أبي إسحاق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهوا وقد وقعت إلينا مسائل جمة روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئا من ذلك.

ورد عليه أبو علي في نقض الهاذور بأن الذي يحكي هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقوّل كذاب ومتخوض أفاك لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبه وتيقظ ولم يصغ إلى القبول منه والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ورواياتهم وتمييز صادقهم من كاذبهم وضابطهم من مجازفهم ومتجوزهم في الرواية وما علمت أحدا من شيوخنا الذين أدركناهم منهم أبو إسحاق روى حكاية واحدة فضلا عن حكاية عن الأخفش عن الخليل ولا عن سيبويه عن الخليل إلا ما ثبت في كتابه بل رأيت رجلا روى حكاية واحدة أسندها إلى الأخفش عن الخليل في شيء من العروض ولم يكن هذا الرجل موثوقاً به في خبره ولا مسكونا إلى حكايته.

فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه مما لم يثبت في كتابه إلا حكايتان أو ثلاث.

إحداها عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه وهي أن ـ محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال:

لقي أبو زيد سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه: إني سمعت من العرب من يقول قريْت وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال: فكيف تقول أفعل قال أقرا ولا ينبغي أن تقول أقرى والحكاية الأخرى أو الحكايتان حكاهما وحكاها ابن سلام عنه على عادة نقله الآثار.

هـذا مع تصفحنـا ما أخـذه محمد بن السـري عن محمد ابن يـزيد أو عـامته وتصفـح ما جمعـه أبو عبـدالله الفزاري وغيـره ومع صحبـه على بن سليمـان وإبراهيم بن السـري وغيـرهم فلم نسمـع أحـدا روى شيئـا من ذلك وإنما عمل هذا الإسناد هذا الكذاب الأفاك.

ومما يـدل عـلى غـرة هـذا الإسنـاد أنـا لم نجـد أبا الحسن يسنـد إلى الخليل شيئا إلا على جهة الإرسال فيقول قال الخليل أو عـلى جهة الحكـاية عن غيـره فيقـول زعمـوا أن الخليـل كـان يقـول ولم نعلمــه قـال سمعت الخليل أو حدثني الخليل كما يقول ذلك في عيسى ويونس.

وبجانب هذا فقد نقل إلينا أن من الشواهـد ما هـو مصنوع مـوضوع وأن النحـويين عبثـوا برواية بعض الشواهـد لتستدهم فيـما يذهبـون إليـه ويقولون به في خزانة الأدب جـ ٢ / ٥٣١.

قال عن البيت:

من النفـر اللائي الـذين إذا اعتـزوا وهـاب رجال حلقـة البـاب قعقعـوا

وجميـع من روى هذا البيت رواه من النفـر البيض أو من النفـر الشمّ ولم أر من رواه من النفر اللائي الذين.. إلا النحويين.

ومثله في جـ ٣/٥٤٧.

كـما نجد اضـطرابا في تصـوير بعض الآراء في الكتـاب الـواحـد قـد يناقض نفسه أو في الكتابين وهذه أمثلة لذلك:

١ - ينسب الـرضي في شرح الكـافية مـع ابن الحاجب إلى الـزجاج القول ببناء المثنى والمجموع جمع مذكر شـرح الكافيـة ٢ /١٦١ وفي موضـع آخر يقولان عنه ٢ /٢٩.

قـال الزجـاج لم يبن شيء من المثنى لأنهم قصـدوا أن تجـري أصنـاف المثنى على نهج واحد فـذان وتان عنـده معربتـان وابن يعيش يحكي مذهب

الزجاج على أنه يقول بإعراب المثنى والمجموع ابن يعيش ٤/١٣٩ والسيوطي في الهمع ١/١٩ وفي الأشباه والنظائر ٣/٤ يقول إن المثنى والجمع مبنيان عند الزجاج.

٢ - قال الرضي في شرح الكافية ٣/١٧٣:

المبرد يثني جمع المركبات حتى نحو سيبويه وقال عكسه في ١/٢٣٥ وما ذكرناه أولا هو ما يوافق ما وجد في المقتضب.

٣ - المبرد يذكر في المقتضب /٣٠٨ أن الأخفش لا يجيز نحو اختصم أخواك كلاهما.

ويوافقه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٢/٢٨٦ وابن الحاجب والرضي يقولان (شرح الكافية ١/٣١٠) وأجاز الأخفش اختصم الزيدان كلاهما.

٤ - في شرح ابن يعيش في المفصل ٢/٥٢

نسب إلى الأخفش أنه يقول بقياسية المفعول معه وفي الأشموني ٢/٢١.

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي.

٥ - نسب ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/١٤٤

إلى سيبويه أن التعجب من أفعل موقوف على السماع ونسب إليه الرضي أنه يقيسه في ذلك (شرح الكافية ٢/٢٨٦) وما قاله الرضي هو الذي يطابق ما في كتاب سيبويه جـ ١/٣٧.

٦ - نسب ابن يعيش إلى المبرد أن الناصب للمستثنى فعل دل على مجرى الكلام تقديره استثنى ولا أعني شرح المفصل ٨/٩ ونسب إلى المبرد أيضا في جـ ٢/٧٦ أن الناصب للمستثنى إلا قد نسرف في حسن الظن فنتمحل لتصحيح هذا - الأضطراب ونقول إن في مثل هذه المسائل

قولين لأصحابها وكل نقل ما وصل إليه ووقف عليه.

إذا تأولنا ذلك على ذلك فكيف نتأول لتصحيح مثل هذا الاضطراب.

١ - ينفرد ابن جني في الخصائص ١٩٥/١ بالقول بأن مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها.

وفي الانصاف المسألة /١٨ وشرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢ وابن يعيش ١١٤/٧ والأشموني ٢٩٠/١ والأشباه ٦١/٢. في هذه الكتب منع الكوفيين أن يتقدم خبر ليس عليها أيتصور أن يكون لنحاة الكوفة كلهم أجمعين رأيان في مسألة من الجائز أن يرجع بعضهم عما قاله ويخالف جمهرتهم.

٢ - وهذا نوع آخر من الأضطراب:

قال ابن جني في سر الصناعة /١٢٨ :

ويؤكد عندك أن الواو التي بمعنى مع جارية مجرى حرف - العطف وأنها لا تقع إلا في الأماكن التي لو عطف بها لصلح ذلك امتناع العرب والنحويين من إجازتهم انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس قالوا وإنما لم يجز ذلك لأنك لو رمت هنا أن تجعلها عاطفة فتقول انتظرتك وطلوع الشمس فترفع الطلوع عطفا على التاء لم يجز لأن طلوع الشمس لا يجوز معه انتظار أحد كما يجوز أن تقول قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه.

وقال أيضا في الخصائص ٣١٨/١:

ومثله امتناعهم أن يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس.

وفي شرح ابن يعيش للمفصل ٢/٤٨:

ولـو قلت انتـظرتـك وطلوع الشمس أي مـع طلوع الشمس لم يجـز عند أحد من النحويين.

وهل هذا يتفق مع ما في كتب النحو.

في كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٥٠:

وما زلت أسير والنيل أي مـع النيـل واستوى المـاء والخشبـة أي بالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة وفي كامل المبرد ٦/٥٠.

ونـظير ذلك استـوى الماء والخشبـة لأنك لم تـرد استوى الماء واستوت الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن إلا الرفع ولكن التقديـر ساوى المـاء الخشبة وكذلك ما زلت أسير والنيل يا فتى لست تخبر عن النيل بسير.

وفـوق هذا فقـد كان من أثـر التساهـل في نقل آراء ـ النحـويين دون الرجوع إلى مؤلفـاتهم والاعتماد عليهـا أن وقعت إلينا آراء لا تتفق مـع ما سجله هؤلاء النحـاة في مؤلّفـاتهم وأخـذ العلماء يـرد بعضهم عـلى بعض محتكمين في ذلك إلى ما شهدت به كتبهم وهذه أمثلة لذلك.

١ ـ كلام سيبويه في كتابـه صريـح في أن كاف الجـر لا تجر الضمـير في اختيار الكلام وإنمـا يكون ذلـك في الشعر قـال ١/٣٩٢: هذا بـاب ما لا يجـوز فيه الإضمـار من حروف الجـر وذلك الكـاف التي في أنت كـزيـد وحتى ومذ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثـلي وشبهي فأسقـطوه ثم يقول إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القيـاس هذا مـا ذكره سيبويه في كتابه ونسب إليه أبـو حيان في كتـابيه الارتشـاف والتذكـرة جـواز دخول الكـاف على الضمـير مطلقـا ولهذا قـال البغدادي في الخـزانة ٤/٢٧٤ إن نسبة الجواز مطلقا إلى سيبويه غير صحيحة.

٢ ـ تضعيف آخـر الكلمة إنمـا يكون في حـالـة الـوقف فلو ضعفت

الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ويكون محله الضرورة وهكذا صرح سيبويه بأن محلّه الضرورة بقوله ٢/٣٨٢:

ومن ثم قالت العرب في الشعر والقوافي سبسبا يريدون السبسب ويقول الرضي في شرح الشافية ٢/٣١٧ وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة ورد عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية /٢٤٧ بأن كلامه مخالف لنص سيبويه.

٣ ـ رد مؤلّف الخزانة على الرضي قولا نسبه إلى سيبويه في قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

بأنه لم يقله سيبويه الخزانة ٤/٣١٥.

٤ ـ قال الشمني فيما نسب إلى سيبويه من القول بخروج إذ وإذا عن الظرفية:

لكن في نسبة هذه المقالة إلى سيبويه نظر فإن ابن جني وهو إمام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه إلى غيره وأيضا الرضي إمام مطلع ولم ينسبها إلى سيبويه الشمني ١/١٧٤.

٥ ـ نسب ابن الأنباري في الإنصاف إلى الفراء موافقة البصريين في منع تقدم معمول اسم الفعل عليه.

ورد عليه البغدادي في الخزانة ٣/١٦:

بأن هذا مخالف لنصّ كلام الفرّاء فإنه صرح بجواز عمل اسم الفعل مؤخّرا ومحذوفا.

٦ ـ نسب ابن جني في سر الصناعة إلى المبرد قولا في إعراب جمع التصحيح وردّ عليه البغدادي بأن هذا مخالف لكلام المبرّد في الكامل الخزانة ٣/٤١٦.

٧ ـ ردّ البغدادي على الرضيّ بأنه نقل عن أبي علي خلاف مذهبه في قول الشاعر:

خالط من سلمى خياشيم وفا الخزانة ٢/٢٦١

٨ ـ نسب إلى سيبويه قول في الوقف على المقصور وقال الرضي عن هذه النسبة ولا يعطي كلام سيبويه ما نسب إليه تصريحا ولا تلويحا شرح الشافية ٢/٢٨٣.

٩ ـ رد الرضي على ابن الحاجب كلاما نسبه إلى المبرّد بقوله مذهب المبرّد ليس ما أحال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه شرح الكافية ١/١٢٧.

وبعد فإذا علمنا بما نقلناه من خزانة الأدب أن هناك مسائل مدسوسة على إمام النحويين رغم ذيوع كتابه وشيوعه.

وإذا جاز للبغداديّ أن يردّ على ابن جني نسبته رأيا للمبرّد يخالف ما في الكامل.

وأن يفعل ذلك مع ابن الأنباري في نسبته رأيا للفراء وأن يقف هذا الموقف مع أبي حيان والرضي وإذا ساغ للرضي أن يردّ على ابن الحاجب في نسبته رأيا للمبرّد لا يدلّ عليه كلامه.

وأن يردّ عليه في موقف آخر مكتفياً بقوله الظاهر أن هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو الكافية ٢/٣٣٠ دون أن يكلّف نفسه مشقة الرجوع إلى مؤلّفات المبرّد يستجليها الحقيقة ويتسوضحها الأمر إذا ساغ لهم ذلك وصنعوه ألا يجوز لي أن أنفي عن المبرّد ما نسب إليه مما يعارض ما في كتبه.

قد يقول قائل إن لأبي العباس آثاراً غير المقتضب لم تصل إلينا فما أنكرت أن يكون هؤلاء المثبتون لهذه الأقوال قد وقفوا عليها في هذه

الآثار فجوابي عن ذلك ما قاله ابن جني في الخصائص في مقام التدليل على أن عناية العرب بلغتهم تفوق عناية العجم بلغتهم قال ٢٥١/١ سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنه نحوا مما حكيته.

فإن قلت ما تنكر أن يكون ذلك لأنه كان عالما بالعربية ولم يكن عالما باللغة العجمية ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به.

قيل نحن قد قطعنا بيقين وأنت إنما عارضت بشك ولعل هذا ليس قطعا كقطعنا ولا يقينا كيقيننا.

ثم هذه الأقوال على فرض وجودها في بعض كتب المبرّد غير المقتضب لا يدلّ على أنها رأيه الذي استقرّ عليه بل ذلك يتوقف على اعتبارات قدمنا ذكرها فيما نقلناه من الخصائص.

ومن يدي فلعل كلامه في المقتضب هو الذي اختاره وتقبله ولا سيما وهو أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأيضا قد جرت عادة هؤلاء المؤلّفين إذا صوروا رأيا لنحويّ ولهذا النحويّ رأيان في المسألة قالوا في أحد قوليه أو في غير كتابه كذا وما أشبه ذلك فلو وقف علماؤنا على ما في المقتضب لأشعرونا بأنّ للمبرّد قولين في هذه المسائل جريا على مألوف عادتهم.

وإذا لم يصنعوا هذا فقد خالفوا العرف التأليفي عندهم كما أنهم لم يذكروا اسم مؤلّف من مؤلّفات المبرد اعتمدوا عليه في نقلهم هذه الأقوال عنه فوق أنهم لم يشيروا إلى ما ورد في المقتضب خاصّا بها مما سنذكره.

ألا تكون كل هذه دعائم قويّة تسندني في ردّ نسبة هذه الأقوال إلى المبرد.

وأشرع الآن في سرد بعض هذه المسائل مكتفيا بذكر طرف منها دون استقراء ما وقفت عليه وجمعته.

١ ـ أفصح المبرد عن رأيه في المقتضب بأن الهاء حرف من حروف الزيادة تحدّث عن ذلك عندما عقد للزوائد باباً وبيّن مواطن زيادتها وفي موضع آخر قال الهاء من (أمّهات) زائدة لأنها من حروف الزوائد.

وابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرحه على المفصل وابن الحاجب والرضى في شرح الشافية والأشموني ومؤلف التصريح والبغدادي في شرح شواهد الشافية ينسبون إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة.

ونسوق نصوص المقتضب ونصوص الكتب الأخرى ليحتكم إليها القارىء.

في الجزء الأول من المقتضب (باب معرفة الزوائد ومواضعها) نسختي/١٩ قال وهي عشرة أحرف الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء والميم ثم بين مواضع زيادتها فقال:

والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف فأما بيان الحركة فنحو قولك ارمه (وها أدراك ماهية) (فبهداهم اقتده).. وفي الجزء الثالث باب المحذوف والمزيد قال:

فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت... الخ (نسختي/٢٨٣ وقال ابن جني في سر الصناعة/٦٧.

أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث.

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٣/٩.

وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتجّ بأنها لم ترد إلا في الوقف نحو ارمه وأغزه وأخشه قال فلا أعدها مع الحروف التي كثرت

زيادتها والصواب الأول وهو رأي سيبويه وقال الرضى في شرح الشافية ٣٨٢/٢.

وأما الهاء فكان المبرد لا يعدّها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو أمهتي خندث والياس أبي.

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية/٣٠١.

وافق الرضى ونقل أيضاً نص ابن جني في سر الصناعة وفي الأشموني ٣٠٥/٣.

وأنكر المبرد زيادتها وقال إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان نحو عه وقه فهي كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ومثله في التصريح ٣٦٢/٢.

٢ ـ صرح أبو العباس بأن ما المصدرية حرف فيقول بعد أن ذكر مذهب سيبويه ومذهب الأخفش واحتجاجها يقول عن مذهب الأخفش بعد أن ألزمه الحجة قد خلط ثم يقول والقياس والصواب قول سيبويه.

وابن الحاجب والرضى في شرح الكافية والسيوطي في الهمع ينسبون إلى المبرّد القول باسمية ما المصدرية أما ابن يعيش فيذكر اسم المبرد في مقام شرح مذهب سيبويه ولكنه لم يصرح بموافقة المبرد لسيبويه ومخالفته للأخفش ١٤٢/٨.

في الجزء الثالث من المقتضب باب الصلة والموصول (في نسختي/٢٩٥) و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة أن ـ والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدراً كانت أو غير مصدر وسنشرح ما ذكرنا شرحاً بيناً شافياً إن شاء الله.

وتقول إن تأتيني خير لك فليس في تأتيني ذكر لأن ولو قلت رأيت

الذي تقوم لم يجز لأنك لم تـردد إلى الذي شيئاً وهو اسم حتى تقـول رأيت الذي تقوم إليه.

ولو قلت بلغني أنك منـطلق لم تردد إلى أن شيئاً ولو قلت جـاءني من أنك منطلق لم يجز حتى تقول أنك منطلق إليـه أو عنده فهـذا أمر الحـروف وهذه صفات الأسماء.

فأما اختـلاف الأخفش وسيبويـه في ما إذا كـانت والفعل مصـدراً فإن سيبويه كان يقول إذا قلت أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قـولك أعجبني أن قمت فعلى هـذا يلزمـه أعجبني مـا ضـربت زيـداً كـما تقـول أعجبني أن ضربت زيداً وكان يقوله.

والأخفش يقـول أعجبني ما صنعت أي مـا صنعته كـما تقـول أعجبني الـذي صنعته ولا يجيـز أعجبني ما قمت لأنـه لا يتعدى وقـد خلط فـأجـاز مثله والقياس والصواب قول سيبويه:

فإن أردت بما معنى الذي فذاك ما ليس فيه كلام.

وفي شرح الكافية ٢/٥١.

ومـا المصـدريـة حـرف عنـد سيـبـويـه اسم مـوصـول عنـد الأخفش والرمـاني والمبـرد كما مـر قبل والـذي قدمـه كان في ٢/٣٩ ونصـه وخالف الأخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفاً وجعلاها اسماً.

فلم يذكر اسم المبـرد فيما قـدمه وهـذا يوافق مـا في المغنى ٢/٧ في أن النـزاع قائم بـين سيبويـه وبـين الأخفش وابن السـراج وفي همـع الهـوامـع للسيوطي ١/٨١.

الخامس (ما) خلافاً لقـوم منهم المبرد والمـازني والسهيلي وابن السـراج والأخفش في قـولهم إنها اسم مفتقرة إلى ضمـير وأنك إذا قلت يعجبني مـا قمت فتقديره القيام الذي قمته.

٣ ـ تحريك عين فَعْلة بالفتح إتباعاً للفاء بشـرطه إنمـا يكون في الاسم

لا في النعت إذا جمعته جمع مؤنث سالماً هذا ما صرح به في المقتضب فقال حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة وتكون فرقاً بين الاسم والنعت وقال أيضاً وأمّا النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت فكلامه واضح الدلالة في أنه لا يجوز تحريك عين فَعْلة الصفة ولكن السيوطي في الهمع يحكي عنه جواز ذلك بقوله:

ونذر كَهَلات بالفتح جمع كَهْلة وأجاز المبرد القياس عليه.

قال في المقتضب في الثاني باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة في نسختي/١٧٣.

أعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة فرقاً بين الاسم والنعت وذلك قولك في طلحة طلحات وفي جفنة جفنات وفي صحفة صحفات وكذلك جميع هذا الباب... ثم يقول وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت وذلك قولك ضخمة وضخمات وعبلة وعبلات وخدلة[1] وخدلات.

وأما قولهم في جمع ربعة ربعات في قولهم امرأة ربعة ورجل ربعة فلأنه يجري عندهم مجرى الاسم إذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد بمنزلة قولك فرس للذكر والأنثى وكذلك إنسان وبعير يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً كما أن ربعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث فبعير يقع عليهما ومجازه في الإبل مجاز قولك إنسان وجمل يجري مجرى رجل وناقة تجري مجرى امرأة... وأما قولهم شاة لجبة وشاء لجبات فزعم سيبويه أنهم يقولون لجبه ولَجَبه وإنما قالوا لجبات على قولهم لجَبَة.

وقال قوم بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر لأنه لا يكون إلا في

(١) ساق خدلة ممتلئة ضخمة والمرأة الغليظة الساق المستديرتها وتكسر.

الإنـاث ولو أسكنهُ مسكن على أنـه صفـة كـان مصيبـاً في همـع الهـوامـع ١/٢٣.

والصفـة كضخمـة وجلفـة وحلوة فليس فيهـا إلا التسكـين لثقلهـا بخـلاف الاسم وندر كهـلات بـالفتـح جمع كهلة، وأجـاز المبـرد القيـاس عليه.

٤ - كل موضع تقدر فيه على المضمر متّصلاً فالمنفصل لا يقـع موقعـه تقـول قمت ولا يصلح قام أنـا وفعلنا ولا يجـوز فعـل نحن وأكـرمتـك ولا يصلح أكـرمت إياك هـذا صريـح كلام المبـرد في المقتضب، والسيوطي في الهمـع ينقل عن شـرح التسهيل لأبي حيـان ما يفيـد أن المبـرد يجيـز وضـع الضمـير المنفصل مـوضع الضمـير المتصل مـع إمكان المتصـل فـي الشعـر وغيره فيجيز نحو فعل أنا مخالفاً سيبويه.

في الجـزء الأول من المقتضب باب المضمـر المتصل نسختي ١٠٤ أعلم أن كل موضـع تقدر فيـه على الضمـير متصلاً فـالمنفصل لا يقـع فيه تقـول قمت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضـربت إياك وكـذلك ظننتـك قائمـاً ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي فـإن كان مـوضع لا يقـع فيـه المتصل وقع فيه المنفصل هذا جملة هذا. . . ثم يقول:

وأعلم أن ضمـير المرفـوع التاء يقـول المتكلم إذا عنى نفسه ذكـراً كان أو أنثى قمت وذهبت وإن عني غيـره كـانت التـاء عـلى حـالهـا إلا أنها مفتـوحة للمذكر ومكسورة للمؤنث تقـول فعلتَ يا رجـل وفعلتِ يـا امـرأة فإن ثنى المتكلم نفسه أو جمعها بأن يكون معه واحـد أو أكثر قـال فعلنا ولم يجز فعل نحن لما ذكرت لـك. وإن ثنى المخاطب قـال فعلتما ذكـرين كانـا أو أنثيين ولا يجوز فعل أنتما.

فإن جمع فكان المخاطبـون ذكوراً قـال فعلتم ولا يقول فعـل أنتم وإن كن إناثاً فعلتن ولا يجوز فعل أنتن.

في همع الهوامع ١ ـ ٦٠.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصاً لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه المبرّد وادّعى أن أجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

أصرمت حبل الحيّ أم صرموا ياصاح بل صرم الحبال هم

٥ ـ يتحدث المبرد في المقتضب عن دخول لام الابتداء في خبر أن في باب خاصّ ويصرح فيه بأن دخول اللام في الخبر يكسر همزة إنّ يقول:

أشهد إن زيداً منطلق واعلم أن زيداً خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيداً لخير منك واعلم إن زيداً لمنطلق.

ويعقد باباً آخر يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها.

يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر.

وابن هشام في المغنى والسيوطي في الهمع والأشموني والعيني يدعون على المبرد قوله إن دخول اللام مقيس بعد إن المفتوحة.

قال في الجزء الثاني في المقتضب باب أن دخلت اللام في خبرها (نسختي ٢٢٢) ٢١٩.

أعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها وكان حدها أن تكون أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع وذلك قولك قد علمت زيداً منطلقاً فإذا أدخلت اللام قلت علمت لزيد منطلق فتقطع بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداء مستأنفاً فكان حدها في قولك. إن زيداً لمنطلق أن تكون قبل إنّ كما تكون في قولك لزيد خير منك فلما كان

معناها في التوكيد ووصل القسم معنى إن لم يجز الجمع بينهما فجعلت اللام في الخبر وحدها أن تكون مقدمة لأن الخبر هو الأول في الحقيقة أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو وما فيه الأول فلذلك قلت إن زيداً لمنطلق لأن المنطلق هو زيد وكذلك لو قلت إن زيداً لقي داره عمرو أو لعمرو يضربه لأن الذي عمرو يضربه هو زيد فهذا عبرة هذا.

ألا ترى أنك إذا فصلت بين إن وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت إن في الدار لزيداً وإن من القوم لأخاك فهذا يبين لك ما ذكرت وذلك قولك أشهد إن زيداً منطلق واعلم أن زيداً خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيداً لخير منك واعلم إن زيداً لمنطلق قال الله عز وجل (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) فلولا اللام لم يكمن إلا أنه كما تقول أعلم زيداً خيراً منك فإذا أدخلت اللام قلت أعلم لزيد خير منك وقال (أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فهذا مجاز اللام.

ثم يقول فإن قال قائل فكيف أقول أشهد بأنك لمنطلق قيل له هذا محال كسرت أو فتحت لأن حد اللام التقديم فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالا لأن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها.

ثم يعقد باباً يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر وقد مضى قولنا في هذا لأن اللام تقطعها مما قبلها فتكون مبتدأة فهذا مما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء.

في المغنى أ ١٨٨.
وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد.
في الأشموني أ ٣٣٤.

تنبيه اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك

وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف (ألا أنهم ليأكلون الطعام) بفتح الهمزة وأجازه المبرد.

في همع الهوامع أ ـ ١٤٠.

ولا تدخل على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد وقرىء ألا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا:

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ.

في العيني على هامش خزانة الأدب ٢ ـ ٢٤٨.

وأعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد.

٦ ـ لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه هذا ما صرح به المبرد في المقتضب ويعلل الاستغناء بقوله لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق.

ويدعى عليه السيوطي في الهمع القول بأن أن ومعموليها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه. وكذلك يدعى عليه الصبان ١, ٣٦٧.

قال في الجزء الثاني من المقتضب في باب الفرق بين إن وأن (في نسختي ٢٢١) ٢١٨.

وأعلم أنك إذا قلت ظننت زيداً أخاك أو علمت زيداً ذا مال لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني ولم يكن بد من ذكر الأول ليعلم من الذي علم هذا منه أو شك فيه من أمره فإذا قلت ظننت زيداً فأنت لم تشك في ذاته فإذا قلت منطلقاً ففيه وقع الشك فذكرت زيداً لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في

انطلاق غيره. فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد فلذلك استغنيت.

في همع الهوامع ١ ـ ١٥١.

تسد عن المفعولين في هذا الباب أنّ المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيداً قائم أعلم أن الله على كل شيء قدير وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة، ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقرّاً.

ومثله في حاشية الصبان علي الاشموني ١/ ٣٦٧.

٧ ـ حدثنا المبرد في المقتضب بأن الشعراء يضطرون فيجعلون اسم كان نكرة وخبرها معرفة ومثل بهذين البيتين:

أسكران كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر
فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

فصنيع المبرد في مقتضبه موافق لما صنعه سيبويه في كتابه. وابن الحاجب والرضى في شرح الكافية وابن يعيش ينسبون إلى المبرد أنه رد على سيبويه استشهاده بالبيتين السابقين لذلك وقال إن اسم كان ضمير والضمير معرفة.

والواقع أنه لا خلاف بين المبرد وسيبويه فهما على وفاق تام حتى فيما نقله البغدادي في الخزانة من الجامع للمبرد وفيه يقول:

والأجود في هذه الأبيات نصب الأخبار المقدمة ورفع المعارف ورفع القوافي على قطع وابتداء.

وسيبويه يقول ١ ـ ٢٤.

وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء.

قال في الجزء الرابع من المقتضب في باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (يوافق في نسختي ٣٨٢).

وأعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

وكان المازني يروي يكون مزاجُها عسلاً وماء يريد فيه ماء قال الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

وقال القطامي:

قفي قبل التفرق ياضياعا ولا يك موقف منك الوداعا

وقال خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

في شرح الكافية ٢ ـ ٢٧٩.

وأورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

وقوله:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

وقوله:

ألا من مبلغ حسان عني أطب كان سحرك أم جنون

ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة.

في ابن يعيش ٧ ـ ٩٤.

وأما بيت الكتاب

فـإنــك لا تـبــالي بـعــد حــول أظـبــي كــان أمــك أم حمــار

فـإن الشعر لخـداش بن زهـير والشـاهـد فيـه جعـل اسم كـان نكـرة والخبـر معرفـة لأنها أفعال مشبهـة بالأفعـال الحقيقـة وفي الأفعـال الحقيقيـة يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فـأجريت هـذه الأفعال مجـراها في ذلك عند الاضـطرار قال سيبـويه وهـو ضعيف مع مـا تقدم لأنهما لعـين واحدة فإذا عرفت أحدهما يعرف الآخر لأنه هو في المعنى.

فإذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً علم أنه صاحب الصفة.

وقـد رد أبو العبـاس المبرد عـلى سيبويـه الاستشهاد بهـذا البيت وقـال اسم كـان هنا مضمـر في كان يعـود على الـظبي والمضمرات كلهـا معارف فأمك الخبر فحصل من ذلـك أن الاسم والخبر معـرفتان وذلـك جائـز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر إلى المعنى من كـون ضمير النكـرة في التحصيـل لا يزيـد عن ظاهـرة إذ لا يميز واحـداً من واحـد وإن كـان من حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة.

٨ - وقـوع إن الـزائـدة بعـدما يهملها هكـذا قـال المبـرد في كتـابيـه المقتضب والكامل، ونسب إليه الرضى في شرح الكافية قياسيـة اعمال مـا مع وقوع إنْ بعدها بقوله: -

وقد جاء إن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس.

قـال في الجـزء الأول من المقتضب في بـاب مـا جــاء من الكلم عـلى حرفين (نسختي ١٧).

وتكون إنْ زائدة في قوله ما إنْ زيد منـطلق فيمتنع مـا بها من النصب الذي كان في قـولك مـا زيد منـطلق كما يمنـع إن الثقيلة بها من النصب في قولك إنما زيد أخوك فمن ذلك قوله:

فـما إن طـبــنـا جـبن ولــكــن مــنــايــانــا ودولــة آخــريــنــا

وقال أيضاً في المقتضب في الجزء الثاني في باب إن وأن الخفيفتان (نسختي ٢٢٨) ٢٢٤.

والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع ما لتردها إلى الابتداء كما تدخل ما على إنّ الثقيلة فتمنعها عملها وتردها إلى الابتداء في قولك إنما زيد أخوك وإنما يخشى الله من عباده العلماء وذلك قولك ما إنْ يقوم زيد وما إنْ زيد منطلق لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك قال زهير: ـ

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وقال آخر:

وما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا[1]

وقال في الكامل ٤ ـ ١٠.

إنْ زائدة وهي تزاد مغيرة للأعراب وتزاد توكيداً وهذا موضع ذلك.

فالموضع الذي تغير فيه الإعراب هو وقوعها بعد ما الحجازية تقول ما زيد أخاك وما هذا بشراً فإذا أدخلت إن هذه بطل النصب بدخولها فقلت ما إنْ زيد منطلق قال الشاعر:

وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

فزعم سيبويه أنها منعت ما العمل كما منعت ما إن الثقيلة أن تنصب تقول إن زيداً منطلق فإذا أدخلت ما صارت من حروف الابتداء ووقع بعدها المبتدأ أو خبره والأفعال نحو إنما زيد أخوك وإنما يخشى الله من عباده العلماء ولولا ما لم يقع الفعل بعد أن لأن إنّ بمنزلة الفعل ولا يلي فعل فعلاً لأنه لا يعمل فيه.

في شرح الكافية ١ ـ ٢٤٦.

فمن ذلك مجيء إنْ بعد ما وإنما عزلتها لأنها وإن كانت زائدة لكنها تشابه إن النافية لفظاً فكأن ما النافية دخلت على نفي والنفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب فصارت إنْ كإلاّ الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد

(١) الخزانة ٢ ـ ١٢١.

إلا منطلق ويجوز أن يقال إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقد جاءت إنْ بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس أنشد أبو علي:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

٩ ـ رأي المبرد صريح لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه نحو زان نوره الشجر. صرح بهذا في غير موضع من المقتضب، وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه جواز ذلك وفي الموشح ينقل عن المبرد أن مثل هذا رديء عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة.

قال في المقتضب في الجزء الثاني باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً (يوافق في نسختي ١٣٢).

.. ألا ترى أنك تقول يضرب غلامه زيد لأن زيد في المعنى مقدم لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يجز لأن الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدر لغيره.

وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً في باب هذا باب من مسائل كان وأخواتها ـ ٣٨٤ و ٤٠٠

ألا ترى أنك تقول ضرب غلامَه زيد لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامهُ زيداً كان محالاً لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع.

في شرح الكافية ٢ ـ ٥.

وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية

لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

وكلام المرزباني في الموشح لا يعارض ما في المقتضب غاية ما فيه أنه يخبر أن المبرد يقول بجواز ذلك في الضرورة قال ٦١ .

حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال قال حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي في أبيات وهذا البيت رديء عند أهل العربية وذلك أنه قدم المكنى على الظاهر ومثله ربما جاز في الضرورة.

فلو كان مجد أخلد اليوم واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

ونظيره قول الآخر:

جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

١٠ ـ يعيد أبو العباس حديث العطف على الموضع في المقتضب في غير موضع ويمثل له بالبيت:

معاوي إننا في بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والبغدادي في خزانة الأدب يروي أن المبرد رد على سيبويه روايته للبيت السابق بالنصب.

قال في الجزء الثاني من المقتضب باب ما يقسم عليه من الأفعال (في نسختي ٢٢١).

وتقول وحق الله ثم حقك لأفعلن ولو قلت ثم حقك تحمله على الموضع كان جائزاً كما قال: فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

وعلى هذا قرىء فأصدق وأكنْ من الصالحين لأنه حمله على موضع الفاء.

وقال أيضاً في الجزء الرابع من المقتضب باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال ٣٨٧و ٤٠٣

ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا على الموضع ومثله خشنت بصدره وصدر زيد وعلى هذا قراءة من قرأ فأصدقَ وأكن من الصالحين حمله على موضع الفاء ولم يحمله على ما عملت فيه، وقرئت هذه الآية على وجهين أن الله بريء من المشركين ورسولُه بالنصب والرفع في الرسول، ومثل ما يحمل على الموضع قوله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقال الآخر:

ألا حي ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً باب ما ينعت من المنفى (نسختي ٤٦٧).

والعطف يجري هذا المجرى فمن جعل المعطوف على الموضع قال لا حول ولا قوة إلا بالله حمل الثاني على الموضع ونظير هذا قوله: فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

حمل الثاني على الموضع كأنه قال فلسنا الجبال ولسنا الحديدا.

ومثله قول الله عز وجل فأصدق وأكن لولا الفاء لكان أصدق مجزوماً كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس.

وفي خزانة الأدب ١ ـ ٣٤٣.

فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف قال:

ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روى

عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها.

ويظهر لي أن الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه قد قصد إلى أن المبرد رد رواية سيبويه البيت بالنصب ووقع خطأ في الطبع فوضع اسم سيبويه مكان اسم المبرّد وهذا نصه في المطبوع.

كتاب سيبويه ١ ـ ٣٤.

معاوى إننا بشر فبأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبالَ واحد.

وقد رد سيبويه رواية البيت بالنصب لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد

وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب.

١١ ـ صرح المبرد في المقتضب بأن الفعل المقترن بأن خبر لأفعال المقاربة بقوله وخبرها مصدر لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك كقولك عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم.

وقال لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجرداً.

هذا ما ذكره في المقتضب أما ما ذكره في الكامل فهو لا يشعر باختلاف الإعراب سواء اقترن الفعل أم جرد منها.

وابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه قال:

بأن الفعل المقترن بأن في نحو عسى زيد أن يقوم مفعول له.

وصاحب المغني في موضع آخر يحكي عن المبرد إعرابه مفعولاً به أو على حذف الجار توسعاً.

من أين جاء لابن هشام والسيوطي هذا القول.

لو رجعنا إلى المقتضب نجد فيه قوله لأن عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها وفيه وعسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته وتعبير المبرد بكلمة مفعول عن الخبر لا يدل على أنه يعربه مفعولاً. فهذا اصطلاح له استعمله حتى في باب كان أيضاً قال في باب كان وأخواتها في الجزء الرابع وهذه أفعال صحيحة كضرب ولكن أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد وقال أيضاً:

وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر.

وأيضاً عنون لكان واخواتها بقوله.

هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

وقوله عسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته قوله هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب بدليل ما قاله في الكامل ٢ ـ ٢٤٠. وكرب في معنى المقاربة يقال كاد يفعل ذلك وجعل يفعل وكرب يفعل ذلك أي دنا من ذلك.

والسيوطي في الهمع يقول عن أفعال المقاربة إنها تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها لا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن.

وما ادعاه شيخنا السيوطي من أن المبرد يعرب الفعل المقرون بأن مفعولاً به هرباً من الإخبار بالمصدر عن الجثة. غير مسلم له فإن المبرد لم يهرب من ذلك وفي كتابيه المقتضب والكامل ما يفيد جواز الإخبار بالمصدر عن الجثة.

قال في المقتضب ٣٠٤.

وإن شئت قلت زيد سير يا فتى فهذا يجوز على وجهين أحدهما أن

يكون زيد صاحب سير فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه كما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنا فيها إنما هو أهل القرية كما قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات اقبال وإدبار ويكون على أن جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها.

وقال في الكامل ٨ ـ ١٢٣.

.. ولو رفعه على قوله أنت سير أي أنت سائر كما قالت الخنساء.

فإنما هي إقبال وإدبار

وفي القرآن قل أرأيتم أن أصبح ماؤكم غورا أي غائراً.

وفي الكامل ايضا ٢ ـ ٨١:

والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل يقال ماء غور أي غائر كما قال الله عز وجل «إن أصبح ماؤكم غورا» ويقال رجل عدل أي عادل ويوم غثم أي غاثم وهذا كثير جداً... ويقال رجل رضا أي مرضي....

قال في الجزء الثالث باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة (في نسختي ٢٤٨):

.. أعلم لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك قولك عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته...

وأما قولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا فإنما كان التقدير عسى الغوير أن يكون أبؤساً لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أنْ أو الفعل مجردا ولكن لما وضع القائل الأسم في موضع الفعل كان حقه النصب

لأن عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول كان زيد ينطلق فموضعه نصب فإن قلت منطلقا لم يكن إلا نصبا.

في المغني ١ ـ ٢٦:

واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم فالمشهور أنه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه.

وقال أيضا في ١ ـ ١٣٢ عند حديثه عن عسى:

وتستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم.

واختلف في إعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم...

والثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

في الهمع ١ ـ ١٣٠:

أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الأول...

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة ورد بأن أنْ هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جيء بها لتدلّ على أن في الفعل تراخياً.

١٢ ـ صرح المبرد في المقتضب بأن قول الشاعر وقلما: وصال على

طول الصدود يدوم) ضرورة وظاهره أن وجه الضرورة فصل الاسم بين قلما والفعل الذي حقّها أن يليها ويتصل بها لأنها خاصة بالفعل.

وبمراجعة حديثه عن قلّما يتبين منه أن ما عنده كافة كما هي في إنما وربما وبعدما. فقلّ قبل إتصال ما بها كانت لا تدخل على الأفعال وبإتصال ما بها صيرتها خاصة بالفعل.

هذا كلام المبرد في المقتضب ولنرجع إلى كلام سيبويه في كتابه ذكر سيبويه هذا البيت في موضعين وصرح فيهما بأنه ضرورة، وعبارته في الموضع الثاني (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم) تفصح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل، وبهذا جزم الشمني على المغنى ٢ - ٨١

وقد ذكر الأعلم وجهين لتوجيه الضرورة في البيت.

١ - تقديم الفاعل على رافعه.

٢ - وصال فاعل الفعل مضمر فقد ولي قلما الفعل تقديرا لا ظاهراً. وابن هشام في المغني بين وجه الضرورة عند سيبويه بهذه التوجيهات:

١ - الفعل مقدر بعد قلما.
٢ - تقديم الفاعل على رافعه.
٣ - قيام الاسمية مقام الفعلية.

ثم ذكر ابن هشام مذهب المبرد بقوله وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ.

وفي خزانة الأدب نقل النحاس عن الأخفش بأن المبرد خالف سيبويه وجعل ما زائدة وقدره وقل وصال يدوم على طول الصدود.

ثم أعاد ذلك في موضعين في أثناء حديثه عن البيت.

والذي يظهر لي بعد ما قدمت أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في أن قلما خاصّة بالفعل بسبب اتصال ما بها وأن البيت عندهما ضرورة والظاهر من كلامهما معا أن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل ووجه الكلام عندهما وقلّما يدوم وصال.

قال في الجزء الأول من المقتضب باب معرفة ألفات القطع والوصل (نسختي ٢٩).

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام من الاسم لاستقام ذلك وكان جائزا للضرورة كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر:

صددت فأطولت الصدور وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما قلما للفعل.

وقال في الجزء الثاني باب المجازاة وحروفها (نسختي ١٢٧):

وكذلك رب تقول رب رجل ولا تقول رب يقوم زيد فإذا لحقت ما هيأتها للأفعال فقلت ربما يقوم زيد وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين.

وكذلك قلّ تقول قلّ رجل يقول ذاك فإن دخلت ما امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فقلت قلما يقوم زيد ومثل هذا كثير.

في المغني ٢ - ٧:

فأما قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا وأن وصال مرتفع بيدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور.

وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ورد ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

فهلا نفس ليلى شفيعها

وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ .

في الخزانة ٤ ـ ٢٨٧

قال النحاس أخبرنا عليّ بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرّد أنه خالف سيبويه في هذا وجعل ما زائدة وقدّره وقلّ وصال يدوم على طول الصدود قال والصواب عندي ما ذهب إليه سيبويه لأنه إنما أراد تقليل الدوام وقلما نقيضة كثر ما وجعل سيبويه ما كافة .

وفي ٢٨٨ يقول أيضاً ثانيها قول المبرد وهو أن ما زائدة ووصال فاعل قلّ ثم يقول أيضا فإن المبرد مراده أن وصالا فاعل قلّ لا أنه فاعل يدوم المذكور ولا غيره من الأوجه المذكورة واختار أبو علي مذهبه .

وسيبويه ذكر البيت في موضعين من الجزء الأول من كتابه ١٢ ـ ٤٥٩ .

١٣ ـ المبرد يرى أعمال المصدر منونا ومعرفا بأل كما صرح بذلك في المقتضب وابن الحاجب والرضي والبغدادي في الخزانة ينسبون إليه منع عمل المصدر المحلي بأل ويخرج قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه أي في أعدائه أو يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر .

قال في الجزء الرابع من المقتضب ٣٧٠ نسختي ٣٨٢ :

وتقول أعجبني ضرب زيد عمرا وإن شئت قلت ضرب زيد عمرو

إذا كان عمرو ضرب زيدا تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل. وإن نونت أو أدخلت فيه ألفاً ولاما جرى ما بعده على أصله فقلت أعجبني ضرب زيد عمراً وإن شئت نصبت زيداً ورفعت عمراً أيهما كان فاعلا رفعته تقدّم أو تأخّر.

وتقول أعجبني الضرب زيد عمراً، فمما جاء في القرآن منونا قوله أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة، وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام:

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

أراد عن ضرب مسمع فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعملى عمل الفعل.

في الكافية مع شرحها ٢ ـ ١٨٣:

وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله:

لقد علمت أولي المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فينبغي على هذا أن يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على أن الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستفحال الاسمية فيه وقال في قوله أعداءه أي في أعدائه قال أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالّة عليه.

في الخزانة ٣ ـ ٤٣٩ في قول الشاعر ضعيف النكاية أعداءه.

وقال الأعلم الشاهد فيه نصب الأعداء بالنكاية لمنع الألف واللام الإضافة ومعاقبتها للتنوين الموجب للنصب ومن النحوين من ينكر عمل

المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور فيقدر ضعيف النكاية نكاية أعداءه وهذا يلزمه مع تنوين المصدر لأن الفعل لا ينوّن فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين فينبغي على مذهبه أن لا يعمل.

قال البغدادي وأراد ببعض النحويين أبا العباس المبرد.

والأعلم ذكر ذلك (يراجع كتاب سيبوهي ١ ـ ٩٩).

١٤ ـ إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فالإتباع راجح على النصب أيضاً عند سيبويه واختاره المبرد بقوله في المقتضب بعد أن ذكر رأي سيبويه ووجهته ورأي المازني ومستنده قال:

والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط.

وابن يعيش ينقل مذهب المبرد على وجه الصحة كما هو في المقتضب ٢ ـ ٩٢.

والسيوطي في الهمع ينقل عن ابن مالك في شرح الكافية أن مذهب المبرد اختيار النصب.

وكذا ينقل الأشموني في نسبة اختيار النصب على الإتباع إلى المازني والمبرد.

قال في الجزء الرابع من المقتضب باب ما لا يجوز فيه البدل نسختي ٤٧٣ وتقول في باب منه وهو أن تؤخر صفة الأول تقول ما جاءني أحد إلا زيد خير منك التقدير ما جاء في أحد خير منك إلا زيد فأنت في هذا مخير إن شئت نصبت زيدا لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار

صفة بمنزلة ما هو موصول به ألا ترى أنك لو قلت رأيت زيدا الأحمر وهو لا يعرف إلا بهذا النعت لم يكن قولك رأيت زيداً مغنياً.

وأما من أبدل منه فيقول الوصف تابع مستغنى عنه وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ولم تقل إنه نعت لأنه جوهر لا ينعت به ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول زيد مررت به أبي عبدالله لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت زيد مررت به أبي عبدالله كان خلفاً لأنك جعلت زيداً ابتداء ولم تردد إليه شيئا فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما سمي البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة.

وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلا زيد خير منك لأن البدل إنما هو من الأسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها.

وكان المازني يختار النصب ويقول إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط.

والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

في الهمع ١ ـ ٢٢٥:

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني أحد إلا زيداً خير منك وما قام القوم إلا زيداً العقلاء وما مررت بأحد إلا زيدا خير منك فيجوز فيه الإتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتأخر والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة.

هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه لأن المبدل منه منوي الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك.

ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الأبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخراً. ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد واختيار النصب.

في الأشموني ٢ ـ ٣١:

تنبيه إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً وهذا رأي سيبويه.

والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازني.

١٥ ـ أسماء أيام الأسبوع أعلام عند المبرد كما هي عند سيبويه بدليل قوله في المقتضب تقول فيما كان علما في الأيام كذلك في تصغير سبت سبيت وفي تصغير أحد أحيد وفي الاثنين ثنيان لأن الألف ألف وصل ونسب إليه السيوطي في الهمع أنها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات.

وابن الحاجب والرضي ينسبان إلى المبرّد أنه قال لا يكون الاثنان علما إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

قال في الجزء الثاني من المقتضب باب تحقير الظروف من الأزمنة (نسختي ٢٠٠).

وتقول فيما كان علما في الأيام كذلك في تصغير سبت سبيت وفي تصغير أحد أحيد وفي الاثنين ثنيان لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن بني وفي اسم سمي وفي الثلاثاء ثليثاء.

في قول سيبويه وفي قولنا ثليثاء ولأنك إنما صغرت ثلاثا فتسلم

الصدر ثم تأتي بعده بألف التأنيث وفي الأربعاء الأريبعاء وفي الخميس الخميِّس وفي الجمعة جميعة وكذلك الشهور.

في همع الهوامع ١ ـ ٧٤:

مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للمح الأصل كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالديران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس.

وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام ولاماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات.

في شرح الكافية ٢ ـ ١٢٧:

قال سيبويه يكون إثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه وردّ المبرّد وقال هو حال من النكرة.

قال ولا يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

١٦ ـ مذهب المبرد صريح في أن بنات أوبر علم جنس ثم يخرج دخول أل عليها بأنها إما أنْ تكون للمح الأصل أو لتعريفه بعد تنكيره.

وابن هشام في المغني يقول إن أل في بنات الأوبر عند المبرد للتعريف وإن ابن أوبر نكرة كابن لبون.

وفي الشحني على المغني المبرد لا يرى أن ابن أوبر علم في وقت من الأوقات بل يرى أنه مع أل معرف بها وبدونها نكرة.

وفي مناقشات الدماميني:

نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش القائل بأن مثل أحمر

علما أذا نكر بعد التسمية صرف وللمبرد أن لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه.

ولو رجعنا الى المقتضب في باب مالا ينصرف لوجدنا المبرد التزم قول الأخفش قال ٣٣١.

أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي لا يكون نعتاً وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره.

قال في الجزء الرابع من المقتضب باب المعرفة الداخلة على (٤٥٠) الأجناس وذلك قولك هذه أم حبين وهذا سام أبرص وأبو بريص وهذا أبو جخادب لضرب من الجنادب وكذلك أبو الحارث للأسد وهذا أسامة وهذا ثعالة للثعلب وهذه بنات أوبر لضرب من الكمأة، وقال في الجزء الرابع أيضا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة ٣٦٨ - ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة بنات أوبر يا فتى.

فأما قوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فأن دخول الألف واللام على وجهين أحدهما أن يكون دخولها كدخولها في الفضل والعباس على ما وصفت لك لأن أوبر نعت نكرة في الأصل والآخر على قولك هذا ابن عرس آخر تجعله نكرة كما تقول هذا زيد من الزيدين أي هذا واحد ممن له هذا الاسم فأنت وأن كنت لم تذكر قبله شيئا تقول بعده آخر فأنما أردت ضربا مما يقع له هذا الأسم.

في المغني ١ - ٤٩:

واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر.

فقيل زائدة للضرورة لأن ابن أوبر علم نوع من الكمأة ثم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لأنه لما لا يعقل...

وقيل أل فيه للمح الأصل لأن أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر وقيل للتعريف وأن ابن أوبر نكرة كابن لبون قال فيه مثلها في قوله:

وابن اللبون إذا ما لزّ في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

قاله المبرد ويردّه أنه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف.

في الشمني ١ - ١١٤:

والمبرّد لا يرى أن ابن أوبر علم في وقت من الأوقات.

١٧ - في غير موضع من المقتضب نجد التصريح بأن الضمير المتّصل باسم الفاعل المحلّى بأل في موضع نصب يقول الضاربي الياء منصوبة والدليل على أن الياء منصوبة قولك الضارب زيدا.

ويقول في معرض الاستدلال على حرفية الكاف في رويدك ونحوه ولولا ذلك لكان النجاءك محالا لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام، ويقول في عمل اسم الفاعل ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه.

وفي الأشموني ينسب إليه أن الضمير في الضاربك وضاربك خفض ومثله في التصريح.

وفي شرح الكافية يعبر بأن هذا أحد قولي المبرد.

في الجزء الأول من المقتضب باب ما يحذف استخفافاً (في نسختي ٩٨).

فإن قلت قد قلت الضاربي والياء منصوبة فإنما ذلك لأن الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه والدليل على أن الياء منصوبة قولك الضارب زيداً.

وقال في الثالث باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر ٢٩٧ (٣٠١).

فأما قولك رويدك زيداً فإن الكاف زائدة وإنما زيدت للمخاطبة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك التجاءك يا فتى وأريتك زيداً ما فعل وكقولك أبصرك زيدا إنما الكاف زائدة للمخاطبة ولولا ذلك لكان التجاءك محالا لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام.

وقال في الجزء الرابع باب اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المضارع في نسختي ٣٩٨.

وذلك نحو قولك هذا ضارب زيداً فهذا الاسم ان أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك غلام زيد. . . .

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في الغلام.

في الأشموني ٢ ـ ١٣٦ :

وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الأخفش وهشام نصب، وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك.

في التصريح على التوضيح ٢ ـ ٣١ :

وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيره إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير لأن حذف النون للأضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر.

في شرح الكافية ١ ـ ٢٦٢ :

وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه وجاد الله إن الضمير بعد ذي اللام مفردا كان أو مثنى أو مجموعاً مجرور بالإضافة .

١٨ ـ بناء التعجب عند أبي العباس إنما يكون من بنات الثلاثة هكذا صرح في المقتضب بهذه العبارة الحاصرة ثم أخذ يلتمس وجها للمسموع من نحو ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ونظره بما جاء محذوف الزوائد من نحو لواقح جمع ملقحة وغاض أي مغض . . .

وظاهر أن تنظيره هذا يشعر بأن مثله مقصور على السماع ولا يتجاوز به قدر المسموع، ثم في كلامه عبارة صريحة في منع التعجب مما جاوز الثلاثة وهي قوله لا يقال ما أعوره ولا ما أحمره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعلّ وأفعالّ نحو احمرّ واحمارّ ودخول الهمزة على هذا محال .

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي في الكافية وابن يعيش والتبريزي الحماسة ٢ / ٢٨٩ القول بجواز التعجب من جميع الثلاثي المزيد .

ونسب الرضي إلى سيبويه أنه يقيسه في افعل وهذا موافق لما في كتابه وكذب ابن يعيش على سيبويه .

قال في الجزء الرابع في باب التعجب نسختي ٤٠٨ :

وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو ضرب وعلم ومكث وذلك أنك تقول دخل زيد وأدخلته وخرج وأخرجته فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على فعل، وكذلك تقول حسن زيد ثم تقول ما أحسنه لأنك تريد شيء أحسنه .

فإن قيل فقد قلت ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف وإنما هو من أعطى وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة

والهمزة في أوله زائدة، وعلى هذا جاء وأرسلنا الرياح لواقح ولو كان على لفظه لكان ملاقح لأنه يقال ألقحت فهي ملقحة ولكنه على حذف الزوائد ومن ذلك قوله يخرجن من أجواز ليل غاض.

وإنما هو مغض واستعمل بحذف زيادته، ومثل ذلك:

تكشف عن جماته دلو الدالي

يريد المدلي، ومن ذلك حذفك جميع الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو اضطرّ إليه شاعر كما قال العجاج:

ومهمه هالك من تعرجا

إنما هو مهلك في بعض الأقاويل.

وأعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه ما أفعله وذلك لأنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفا وهذا مما لا يجوز لأن معناه إنما كمل بحروفه إذ كن كلهن أصولا وإنما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلّ عليه من فعل غيره وذلك أنك إذا قلت دحرج وأحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت ما أشد دحرجته وأشد احرنجامه لأنك لو أدخلت على هذا الهمزة خرج من بناء الأفعال ولا يجوز الحذف لما وصفت لك، وكذلك ما كان من الألوان والعيوب نحو الأعور والأحمر لا يقال ما أحمره ولا ما أعوره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعلّ وأفعالّ نحو احمرّ واحمارّ ودخول الهمزة على هذا محال.

في ابن يعيش ٧ ـ ١٤٤:

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل، والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلها زائد على

الثلاثة أصلا وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل، وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير، وهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب.

فالتعجب من فعل قياس مطّرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب، وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يحذف الزوائد ويرده على الثلاثة، وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك وأجازه وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطي لأنه منقول من عطوت وعطوت للأخذ.

وكلام ابن يعيش عن سيبويه مخالف لما في كتابه قال ١ ـ ٣٧ وبناؤه أبدا من فعل وفعل وفعل وأفعل.

في شرح الكافية ٢ ـ ٢٨٦:

ويبني أيضاً من باب أفعل إفعالا قياساً عند سيبويه سماعاً عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما أبغضني له.

والأخفش والمبرّد جوّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في أفعل التفضيل.

وفي خزانة الأدب ٣ ـ ٤٨٢ نقل عن ابن يعيش كلامه.

١٩ ـ كلام المبرّد في كتابه المقتضب والكامل يفيد أن ناصب المستثنى فعل مضمر وإلا بدل من هذا الفعل المحذوف فقوله في المقتضب والنصب واقع على كل مستثنى وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل وقوله في الكامل.

ونصب هذا على معنى الفعل وإلاّ دليل على ذلك، فإذا قلت جاءني القوم إلا زيدا لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا فيهم فإذا قلت إلا زيدا فالمعنى لا أعني فيهم زيدا أو استثني ممن ذكرت زيدا.

هذا ما أراه واستنتجه من كلام المبرد في ناصب المستثنى.

ويؤيّدني في ذلك ما قاله ابن جنّي في سرّ الصناعة عن المبرّد بقوله قد ذهب في انتصاب ما بعد إلاّ في الاستثناء إلى أنه بناصب يدلّ عليه معقود الكلام فكأنه عنده إذا قلت قام القوم إلا بكرا استثنى بكرا ولا أعني بكرا.

وبهذا نستطيع أن نردّ على من ينسب إلى المبرد القول بأن الناصب للمستثنى هو إلاّ كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف وابن الحاجب والرضي في شرح الكافية والأشموني والشمني والسيوطي في الهمع.

قال في الجزء الرابع من المقتضب في باب الاستثناء في نسختي ٤٧١ فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك جاءني القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً وعلى هذا مجرى النفي وإن كان الأجود غيره نحو ما جاءني أحد إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل وهي حرف الاستثناء الأصلي.

وقال في الكامل ٤ ـ ٢٤٣.

ونصب هذا على معنى الفعل وإلاّ دليل على ذلك، فإذا قلت جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم فإذا قال إلا زيداً فالمعنى لا أعني فيهم زيداً أو استثنى ممن ذكرت زيداً.

قال ابن الأنباري في الانصاف المسألة ٣٤.

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو قام

القوم إلا زيداً فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلّا، وإليه ذهب أبو الحسن والأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٠٧.

وقال المبرّد والزجاج العامل فيه إلّا لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادي.

وفي الأشموني ٢/٢٤.

ناصب المستثني هو إلا لا ما قبلها بواسطته ولا مستقبلاً ولا استثنى مضمراً خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكلام وقال إنه مذهب سيبويه والمبرّد والجرجاني.

أما ابن يعيش فقد اضطرب كلامه قال في الجزء الثامن ٩.

ما يؤيد كلام المقتضب قال ٨ ـ ٩.

وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره استثنى ولا أعني ونحوه فلا تكون إلا مقوية، ونقل في الجزء الثاني عن المبرد أن الناصب للمستثنى هو إلا.

قال ٢ ـ ٧٦.

وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلا نيابة عن استثنى فإذا قال أتاني القوم إلا زيداً فكأنه قال أتاني القوم أستثني زيداً وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتنصب غير ولا يجوز أن تقدر أستثني غير زيد لأنه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز.

في الهمع ١ ـ ٢٢٤.

وفي ناصبه أقوال أحدها أنه إلا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد.

في الشمني ١ ـ ١٥٢.
وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح هذا مذهب المبرد والزجاج.

٢٠ ـ كلام المبرد في المقتضب صريح لا يحتمل تأويلاً في أن ناصب المنادي المضاف الفعل المضمر الواجب الحذف لأن يا بدل منه. وابن يعيش ينسب إليه القول بأن الناصب له يانفسها لنيابتها عن الفعل، ومثله في حاشية الخضري.

وفي شرح الكافية أجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، وكذلك فعل الأشموني.

قال في في الجزء الرابع من المقتضب باب النداء نسختي ٤١٦.

إعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبدالله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك وكذلك كل ما كان نكرة.

في شرح الكافية ١ ـ ١١٩.
وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصله عنده يا أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل في الأشموني ٢ ـ ٣٥٩.

انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد عنده أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً

لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النّداء لسدّه مسدّ الفعل في ابن يعيش ١ ـ ١٢٧.

وكان أبو العباس المبرّد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إمالتها.

في حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ ـ ٧٣.

وقال المبرّد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل.

٢١ ـ الاستغاثة كما يؤخذ من الكامل والمقتضب نوع من النداء وعلى هذا فالعامل فيها محذوف.

ونسب إليه الرضى أن لام المستغاث معدية لحرف النداء القائم مقام أدعو، وهذا شبيه بما نسب إليه من القول بأن الناصب للمنادى حرفه لقيامه مقام الفعل.

ونسب إليه ابن هشام القول بزيادة لام المستغاث.

قال في الجزء الرابع (باب لام المدعو المستغاث به) نسختي ٤٢٣ فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة تقول ياللناس ويالله و. . . فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول ياللعجب ومعناه يا قوم تعالوا إلى العجب فالتقدير يا قوم للعجب أدعو فإنما كسروا اللام كما كسروا مع كل ظاهر، وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل.

في شرح الكافية ١ ـ ١٢١.

فاللام معربة لأدعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول.

في المغنى ١ ـ ١٨٢ في أنواع اللام الزائدة.

ومنها لام الاستغاثة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها.

وعقد المبرد في الكامل باباً للام الاستغاثة ٧/٢١٣.

٢٢ ـ التحذير بإياك لا يقع المحذر منه بعدها بدون عطف أو حرف جر، وإن كان مصدراً مؤولاً جاز بدون الجارّ لأن حذف حرف الجر معه كثير مطرد.

فإياك الأسد لا يجوز كما لا يجوز إياك الضرب في اختيار الكلام وجاء في الشعر إياك المراء شبهه بالمصدر المؤول والمراء منصوب بفعل مضمر بعد إياك يريد اتّق المراء.

هذا صريح كلام المبرد في المقتضب، ونقل البغدادي في الخزانة أن نصب المراء بإضمار فعل عند سيبويه وعند المبرد بتقدير أن تماري كما تقول إياك أن تماري فعلى كلامه هذا يكون منصوباً بنزع الخافض وهو خلاف ما صرح به أبو العباس في المقتضب.

قال في الجزء الثالث من المقتضب (باب إياك في الأمر) في نسختي ٢٩٩ ـ ٣٠١ ولا يجوز أن تقول إياك زيداً كما لا يجوز أن تقول زيداً اضرب عمراً حتى تقول وعمراً،وأما قوله إياك أن تقرب الأسد فجيد لأنّ أن تحذف معها اللام لطولها بالصلة... وإن أدخلت الواو فجيد لأن أنْ وصلتها مصدر، فأما إياك الضرب فلا يجوز في الكلام كما لا يجوز إياك زيداً فإن اضطر شاعر جاز لأنه يشبهه للضرورة بقوله أن تضرب وعلى هذا.

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

فأضمر بعد قوله إياك فعلاً آخر على كلامين لأنه لما قال إياك اعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد اتق المراء يا فتى.

في خزانة الأدب ١ ـ ٤٦٥ (إياك إياك المراء...).

الشاهد فيه أنه أتى بالمراء وهو مفعول به بغير حرف عطف وعند سيبويه أن نصب المراء بإضمار فعل لأنه لم يعطف على إياك وابن أبي

إسحق ينصبه ويجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذي نصب إياك.

وسيبويه يقدر فيه اتق المراء كما يقدر فعلاً آخر ينصب إياك وقال المازني لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو وعند المبرد المراء بتقدير أن تماري كما تقول إياك أن تماري أي مخافة أن تماري.

٢٣ - لا يجمع بين يا وال إلا في يا الله عند المبرد، وإدخال ياء على الموصول ضرورة في قول الشاعر من أجلك يا التي تيمت قلبي. بدليل قوله وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي ويقوله كما اضطر فأدخل يا على اللهم، هذا صريح كلامه في مقتضبه، والسيوطي في الهمع والأشموني والخضري يدعون عليه القول بأنه يجيز الجمع بين يا وأل في غير لفظ الجلالة في الموصول إذا سمى به.

ثم هذا البيت:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

أنشد سيبويه وقال الأعلم عنه الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله يا التي تشبيها بقولهم يا الله للزوم الألف واللام لها ضرورة، ولا يجوز ذلك في الكلام.

وقال عنه أبو سعيد السيرافي كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت، وسيبويه غير متهم فيما رواه.

مع أن كلام المبرد يتفق مع ما ذكره سيبويه واستشهد به له.

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب النداء) في نسختي ٤٢٠ - ٤٤٣ وأعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا تقول يا الرجل تعال، وأما قولهم يا الله اغفر فإنما دعي وفيه الألف واللام لأنها كأحد حروفه ألا ترى أنها غير بائنتين منه وليستا فيه بمنزلتها في الرجل لأنك في الرجل تثبتها وتحذفها وهما في اسم الله

ثابتتان وهو اسم علم. . . وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي لأنها نعت بائن من الاسم وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي إذا كانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقولك يا الله اغفر لي فقال:

من[1] أجلك يا التيّ تيّمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عنّي

كما اضطر فأدخل يافي اللهم لما كان العوض في آخر الاسم فقال:

إني إذا ما حدث ألما دعوت ياالّلهم ياالّلهما[2]

وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين.

فيا الغلامان اللّذان فرّا إياكما أن تكسباني شرّا[3]

فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه.

فيا غلامان اللذان فرّا كما تقول يارجل العاقل أقبل

في كتاب سيبويه ١ ـ ٣١٠.

من أجلك ياالّتي تيّمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عنّي

قال السيرافي كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت وسيبويه غير متّهم فيما رواه ومن أصحابنا من يقول إن قوله أيا التي تيّمت قلبي على الحذف كأنه قال يأيها الّتي تيّمت قلبي فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

في الأشموني ٢ ـ ٣٦٤.

وزاد عليه المبرّد ما سمّى به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي وصوبه الناظم.

في حاشية الخضري ٣ ـ ٧٦.

وزاد المبرّد ما سمّى به من الموصول المحلّى بأل مع صلته كما الذي

---

(١) الخزانة ١ ـ ٣٥٨.

(٢) الخزانة ١ ـ ٣٥٨. (٣) الخزانة ١ ـ ٣٥٨.

قـال وصوبـه الناظم وإن منعـه سيبويـه فإن سمّى بـه بلا صلة منـع نداؤه اتفاقاً.

في الهمع ١ - ١٧٤.

واستثنى البصريّون شيئين؛ أحدهما اسم الله تعالى فيقـال ياالله لأن ال للزومهـا فيه كـأنها من بنية الكلمـة ويجـوز حينئـذ قـطع همـزة ووصلة، والثـاني الجملة المسمى بها كأن تسمى بالـرجـل قـائم فـإذا نـاديتـه قلت يا الرجل قائم أقبل لأنه سمى به عن طريق الحكاية.

واستثنى المبـرد ثالثـاً وهو المـوصـول إذا سمى بـه نحـو يـا الـذي قـام لمسمى به ووافقه ابن مالك قـال أبو حيـان والذي نص عليـه سيبويـه المنع وفرق بينه وبين الجملة.

٢٤ - صرّح المبرّد في المقتضب بـأن نحو (أقـائما وقـد قعد النـاس) أن قائـماً حـال عـاملهـا محـذوف تقـديـره أتثبت. كـما يؤخـذ من كتـابيـه المقتضب والكامل أنّ نحو (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) حال على تقدير أتنتقل.

والخلاف بينه وبين سيبويه في نحو (أقائماً وقـد قعد النـاس) في تقديـر العـامل فسيبـويه يقـدره من لفظ الوصف أي أتقـوم قـائـماً فهـو من قبيـل الحـال المؤكّدة لعـاملها، والمبـرّد يقدّر العـامل من غـير لفظ الوصف لأنـه أنكـر الحال المؤكّـدة لعاملهـا، وهذا مـا صرّح بـه السيرافيّ في تعليقـه على كتاب سيبويه كما صرح به ابن يعيش.

والـرضى في الكافيـة ينسب إلى المبـرّد وسيبـويـه أن الـوصف مفعـول مطلق والصفة قائمة مقام المصدر والتقدير أتقوم قياماً. وسيبويـه لم يقل مـا نسبه إليه الرضى وإنما هو والمبرد جعلا الوصف حـالا وألحقاه بـالمصدر من جهة حذف العامل للدلالة عليه.

والسيوطي في الهمع نسب إلى المبرد القول بأن الصفات منصـوبة عـلى أنها مصادر جاءت على فاعل.

في ابن يعيش ١ ـ ١٢٣.

وقالوا (اقائما وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) فإن هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال، وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حدّ قولك أقياماً والناس قعود وأطربا وأنت قسّرى، فكأنه قال أعوذ عائذاً بك وأتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، وحذفه استغناء، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً لأن الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد شيء من ذلك فنؤوله بالمصدر فيكون تقدير عائذاً وقائماً وقاعداً إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأي أبي العباس.

والذي قدّره سيبويه لا يمتنع لأن الحال قد يرد مؤكده كما يرد المصدر مؤكداً.

قال سيبويه ١ ـ ١٧١.

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم.

وذلك قولك (أقائماً وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس) وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلامن اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.

وفي تعليق السيرافي.

قال أبو سعيد هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل، وقدر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر كأنه يقول أتقوم قائماً.

وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل كذا قال المبرد.

وقال سيبويه ١ ـ ١٧٢.

وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل.

وذلك قولك (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وإنما هذا انك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) كأنك قلت أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل وليس يسأله مسترشد عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبّخه بذلك.

وفي تعليق السيرافي في ١ ـ ١٧٢.

قال أبو سعيد هذا الباب مثل الذي قبله إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله.

في المقتضب الجزء الثالث باب ما جرى مجرى المصادر في نسختي ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

أطرباً وأنت قنّسري) فإنما قال إنكاراً على نفسه الطرب وهو على غير حينه، وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت قياماً علم الله وقد قعد الناس) وجلوساً والناس يسيرون.

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت أقائماً وقد قعد الناس) فإنما جاز ذلك لأنه حال والتقدير أتثبت قائماً فهذا يدلك على ذلك المعنى.

وقال أيضاً في الثالث باب المصادر التي تشركها اسماء الفاعلين ٣١٥ ـ ٣١٩.

وذلك قولك (أقائما فلان وقد قعد الناس) وذلك أنه رآه في حال قيام فوبّخه بذلك، والتقدير (أتثبت قائماً وقد قعد الناس) وليس يخبر عن قيام منقض ولا عن قيام تستأنفه، وكذلك لو قال (أقياماً وقد قعد الناس) وأجلوساً والناس يسيرون، ومثله . . .

ولو لم تستفهم لقلت منكراً (قاعداً علم الله وقد سار الناس).

قائماً كما يرى والناس قعود، فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل.

وأعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى وذلك أن ترى الرجل في حال تلوّن وتنقّل فتقول أتميميا مرة وقيسيا أخرى) تريد أتتحوّل وتتلوّن، وأغناه، عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال، وكذلك إن لم تستفهم قلت تميميا مرة قد علم الله وقيسيا أخرى، ومن ذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة   وفي الحرب أشباه النساء العوارك[1]

وقال الآخر:

أفي الولائم أولاداً لواحدة   وفي العيادة أولاداً لعلات[2]

وقال في الكامل ٧ ـ ٨٩.

يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمن   وإن لقيت معدّياً فعدناني

يريد أنا يوماً يمان، ولولا أن الشعر لا يصلح بالنصب لكان النصب جائزا على معنى أتنقل يوماً كذا ويوماً كذا والرفع حسن جميل وهذا الشعر ينشد نصباً:

---

(١) الخزانة ١ ـ ٥٥٦.

(٢) سيبويه ١ ـ ١٧٢.

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة   وفي الحرب أمثال النساء العوارك
وكذا قوله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة   وفي العيادة أولاد لعلّات

ومن كلام العرب (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وكذلك إن لم تستفهم وأخبرت قلت (تميميا مرة علم الله وقيسيا أخرى) أي تنتقل.

ومن ثم قال له زفر بن الحارث ازديا مرة وأوزاعيا أخرى، والرفع على أنت جيد بالغ.

في شرح الكافية ١ ـ ١٩٦.

ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلّب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها أيضاً كقولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، وقوله:

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة   وفي الحرب أشباه النساء العوارك
أي أتتحوّل تميمياً وأتنتقلون أعيارا وأشباه النساء، وكذا قوله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة   وفي العيادة أولادا لعلّات

وتقول في غير الهمزة: تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى) بلا همزة، هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال، ومذهب سيبويه وهو الحقّ انتصابها على المصدرية.

قال المصنف لأنه ليس المراد أنك تتحوّل في حال كونك تميميا وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعياراً بل المعنى تتحول هذا التحوّل المخصوص.

ومنها عند السيرافي صفات تضمّنت توبيخاً على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم: أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس) تقديره أتقوم قائماً، فهو

عند السيرافي حال مؤكّدة، وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر أي تقوم قياماً.

في الهمع ١ - ١٩٣.

أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئاً لك وأقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب.
ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكّدة لعاملها الملتزمة إضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد . . .

وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل.

٢٥ - مذهب المبرّد في المقتضب صريح في أنه لا ينقاس وقوع المصدر المنكّر حالا إلا إذا كان نوعاً لعامله وهكذا نقله عنه الرضى وابن يعيش.

وفي حاشية الخضري أن المبرّد يقيس ذلك مطلقاً.
وفي الهمع اختلاف النقل عن المبرّد هل أجازه مطلقاً أو فيما كان نوعاً لعامله.

وكذا في الأشموني.

بقي أن نبين إعراب هذا المصدر، ظاهر ما في المقتضب أن هذا المصدر حال بتأويله بوصف بدليل قوله جئتك مشياً قد أدّى عن معنى قولك جئتك ماشياً وقوله بعد والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه ولأنه يعنون له باباً بقوله هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال ثم يذكر أمثلة ويقول لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قولك قم قائماً إنما المعنى قم قياماً وبدليل قوله ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه.

فهذا الكلام يعطي أن المصدر هو الحال على تأويله بوصف غير أن هناك عبارة فيها شيء من الغموض وهي قوله:

وذلك قولك جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً لأن تقديره جاء يمشي مشياً. أتعطى هذه العبارة أن هذا المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف.

في رأيي: أنها لا تعطى هذا لأنّ أبا العباس لو أراد إعراب هذا المصدر مفعولاً مطلقاً ما احتاج إلى تقدير عامل له لأن مذهبه أنه لا يقدر عامل في نحو قعدت جلوساً بل عامله هو الفعل السابق وإنما تقدير العامل مذهب سيبويه.

وكذلك لو حمل الكلام على أنه يقصد إلى تأويل المصدر باسم فاعل وأضمر له عاملا والتقدير يمشي ماشيا لأدى ذلك إلى خلاف مذهبه والمشهور عنه من أنه يمنع الحال المؤكدة لعاملها.

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش وابن عقيل والشمني ينسبون الى المبرد إعرابه لهذا المصدر مفعولا مطلقا.

قال في الثالث من المقتضب باب ما يكون من المصادر توكيدا نسختي ٣٠٦.

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناؤه وذلك قولهم قتلته صبرا إنما تأويله صابراً أو مصبراً وكذلك جئته مشياً لأن المعنى جئته ماشياً فالتقدير أمشي مشياً لأن المجيء على حالات والمصدر قد دلّ على فعل من تلك الحال، ولو قلت جئته إعطاء لم يجز لأنّ الإعطاء ليس من المجيء ولكن جئته سعيا فهذا جيدّ لأن المجيء يكون سعيا قال الله عز وجل:

ثم ادعهن يأتينك سعيا

وقال في الثالث أيضا باب ما وقع من المصادر توكيداً في ٣١٦ من نسختي.

وأعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة لأنّ الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جئتك مشيا وقد أدّى عن معنى قولك جئتك ماشياً، وكذلك قوله عز وجل «ثم ادعهن يأتينك سعيا»، ومنه قتلته صبراً. . . والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه تقول قم قائماً فالمعنى قم قياما.

وقال في الجزء الرابع باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال (٤٤٨).

وذلك قولك جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً لأن تقديره جاء زيد يمشي مشياً، وكذلك جاء زيد عدواً وركضاً، وقتلته صبراً، لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قولك قم قائماً إنما المعنى قم قياما.

وتقول هنيئاً مريئاً وإنما معناه هنأك هناء ومرأك مراء ولكنه لما كان حالا كان تقديره وجب ذلك لك هنيئاً وثبت لك هنيئاً.

في المفصّل وشرحه لابن يعيش ٢ ـ ٥٩:

في المفصّل: وأجازه المبرد في كل ما دلّ عليه الفعل.

وفي الشرح وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدلّ عليه الفعل فأجاز أن تقول أتانا رجلة وأتانا سرعة ولا يقال أتانا ضرباً ولا أتانا ضحكاً لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك.

وكان يقول إن نصب مشيا وشبهه إنما هو بالفعل المقدّر كأنّه قال أتانا يمشي مشياً، والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج.

في شرح الكافية ١ ـ ١٩٢:

ثم أعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدوا أو مشياً.

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك.

وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكاً أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع.

ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرّد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدريّة لا الحاليّة والعامل محذوف أي أتيته أركض ركضاً كما هو مذهب أبي علي في (أرسلها المراك) ولو كان كما قالا لجاز تعريفها.

في الهمع ١ ـ ٢٣٨ :

ورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتاً فمنه ثم ادعهن يأتينك سعيا. . . ثم يقول:

فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعياً. . .

وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة.

وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضاً وعليه الأخفش والمبرد.

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء، وشذ المبرّد فقال يجوز القياس، واختلف النقل عنه فنقل عنه

قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة.

ومثل ما في الهمع في الأشموني ٢ ـ ٦١.

في ابن عقيل ١ ـ ٢١٣:

وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنه منصوب على المصدريّة والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة.

وفي حاشية الخضري:

(ليس بمقيس) لكن استظهر ابن هشام اضطراده مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كاضطراده خبراً فإن الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه.

٣٦ ـ نحو قضاة ورماة جمع عند المبرد كما صرح بذلك في غير موضع من المقتضب.

والرضي في شرح الشافية وابن يعيش في شرح المفصل ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع.

قال في الثاني من المقتضب: باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله نسختي ١٨٣.

فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان كان جمعه على فُعَلَة لأنها فيه معاقبة لفَعَلة في الصحيح وذلك قولك.

قاض وقضاة وغاز وغزاة ورام ورماة.

والمعتلّ قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله... وقال في الجزء الأوّل: باب جمع ما كان على أربعة أحرف (نسختي ٤٦) فمما كان

في المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعل من الصحيح فَعَلة نحو كاتب وكَتبة وحافظ وحَفظة وعالم وعلمة، ونظير هذا من المعتل فُعَلة مضموم الأول وذلك قولك في قاض قضاة ورام ورماة وغاز وغزاة وشار وشراة.

ابن يعيش ٥ ـ ٥٤ :

وكان أبو العباس محمدّ بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة إنما هي أسماء للجمع.

في شرح الشافية للرضى ٢ ـ ١٥٦ :

وإذا كسر على فَعَلة في المعتلّ اللام يضم الفاء لتعدل الكلمة بالنقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير.

وقال الفراء أصله فعّل بتشديد العين فاستثقل ذلك فأبدل الهاء من أحد المثلين.

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع وذلك لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع.

٢٧ ـ مذهب المبرّد أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي يكون في الضرورة لأنها تردّ الأشياء إلى أصولها فيتوسع فيها ما لا يتوسّع في غيرها.

وابن جني في شرحه تصريف المازني ينسب إلى المبرّد جواز ذلك مطلقا، وينقل ردّ أبي عليّ عليه وتخطئته له في موضعين وجعله مذهب المبرّد من قبيل الشاذّ في القياس والاستعمال ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا منه موافقة للمبرّد رغم أن المبرّد نفسه يصرح في المقتضب بأن رأي البصريين أجمعين عدم جواز ذلك في الشعر وأنه انفرد بالقول بجواز ذلك في الضرورة، وممن نسب إلى المبرد الجواز مطلقا ابن يعيش والأشموني والسيوطي.

قـال في الأول من المقتضب: بـاب اسم الفـاعـل والمفعـول من هـذا الفعل نسختي ٣٦.

فإذا اضطر شاعر جاز له أن يـرد مبيعا وجميـع بابـه إلى الأصل فيقـول مبيوع كما قال علقمة بن عبدة:

حـتى تـذكـر بيضـات وهيجـة يـوم الرذاذ عليه الـدجن مغيـوم[1]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء وكأنها تفاحة مطيوبة.

وقال آخر:

نبئت قـومك يـزعمونـك سيّدا وإخـال أنـك سيـد معيـون[2]

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمة بين الواوين وذلـك أنه كان يلزمه أن يقول مقوول فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هـذا قول البصـريين أجمعين، ولست أراه ممتنعا عنـد الضرورة إذ كـان قـد جـاء في الكلام مثله ولكنه يعتـل لاعتلال الفعـل والذي جـاء في الكلام ليس عـلى فعـل فإذا اضـطر الشاعـر أجرى هـذا على ذاك، فممـا جاء قـولهم النـوور وقولهم سرت سوورا ونحوه.

قال أبو ذؤ يب:

وغـيّر مـاء المـرد فـاهمـا فلونـه كلون النـوّور وهي أدمى سـارهـا

وقال العجّاج كأن عينيه من الغوور.

وهذا أثقل من مفعول من الواو لأن فيه واوين وضمتين وإنما ثم واوان بينهما ضمة.

في كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٦٦:

---

(١) الخزانة ٤ ـ ٥٢٠. (٢) شرح شواهد الشافية ٧ ٣٨.

وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قال مخيوط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل.

وقال أيضا في ٢ - ٣٦٣:

وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع فشبهوها بصبور وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة.

في شرح تصريف المازني لابن جني ١٨٠ في النسخة المطبوعة ١/ ٢٧٨:

قال أبو عليّ والشاذ في القياس والاستعمال جميعا ما أجازه أبو العباس من تتميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين لأنه أجاز في مقول مقوول وفي موصغ مصووغ قال لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سوورا وغارت عينه غوورا، قال أبو عليّ فسبيله في هذا سبيل من قال:

قام زيدا لأنه خارج عن القياس والاستعمال.

وفي موضع آخر من شرح تصريف المازني ١٨٣ في النسخة المطبوعة ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤:

قال أبو عثمان: وبنو تميم فيما يزعم علماؤنا يتمون مفعولا من الياء فيقولون مبيوع وميسور به وإذا كان من الواو لم يتموه لا يقولون في مقول مقوول ولا في مصوغ مصووغ البتة، وإنما أتموا الياء لأن الياء وفيها الضمة أخفّ من الواو وفيها الضمة ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا أَدْؤُر وأثؤب قال الراجز:

لكل دهر قد لبست أثؤبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو

كان ذلك أثقل لها فلذلك ألزموها الحذف في مفعول، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغير فهذا يدلك ويبصرك أن الياء أخفّ.

قال أبو الفتح وقد تحجز أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو وهذا هو الأشهر، وقد حكى غيره أنهم يقولون مصوون والأكثر مصون وأنشدوا قول الراجز:

والمسك في عنبره المدووف

والأشهر مدووف وقال رجل معوود وفروس مقوود وقول مقوول وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافا لأصحابنا كلهم قال وليس بأثقل من سرت سوورا وغوورا لأن في سوور وغوور واوين وضمتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة، قال أبو علي وهذا خطأ لأنه يجيز شيئا ينفيه القياس وهو غير مسموع فقال فقياسه قياس من قال ضربت زيد.

في ابن يعيش ١٠ ـ ٨٠:

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، وحكموا مريض معوود وفرس مقوود وقول مقوول. . .

قال وليس ذلك بأثقل من سرت سوورا وغار غوورا لأن في سوور وغوور واوين وضمتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة والوجه الأول لأنه إذا كان القياس في نحو مغيوب ومزيوت الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل لأنه لم يجتمع فيه إلا ياء وواو وضمة فمفعول من الواو أحرى أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله إذا كانت فيه ضمة وواو وبعدها واو مفعول فيجتمع فيه واوان وضمة وهذا ظاهر في العربية أن يحتمل أمر واحد فإذا انضم إليه أمر آخر لم يلزم احتماله.

في الأشموني ٣ ـ ٣٥٨:

ونـدر تصحيح ذي الواو من ذلك قول بعض العرب ثوب مصوون

ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد.

في الهمع ٢ - ٢٢٤:

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما سمع أغيمت السماء إغياما وأعيلت المرأة إعيالا وأطيب وأطول قال:

صددت فأطولت الصدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك

خلافا لأبي زيد وربما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد.

٢٨ - يظهر من كلام المبرد في المقتضب أن تصحيح نحو فُعُل من الأجوف جائز في الضرورة بدليل قوله وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ثم يقول فمما جاء على الأصل قول العجاج ويذكر شواهد من الشعر ونسب إليه ابن يعيش القول بالجواز في غير الشعر.

قال في الأول من المقتضب: باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واوا أو ياء نسختي ٤٢.

ومن بناه من الواو فإنه يختار الإسكان كما قال في رُسُل رُسْل وفي عضد عضْد كراهة الضمة في الواو على ما تقدم به قولنا. فيقول في فُعُل من القول قول كما تقول في جمع خوان خون والأصل قوُل وخُوُن، فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ولأن الصحيح يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب فمما جاء على الأصل قول العجاج:

وفي الأكفّ اللامعات سور(١)

وقال الآخر:

أعزّ الثنايا أحمّ اللثات تمنحه سوك الإسحل(٢)

(١) و (٢) شواهد الشافية ١٢٢.

في ابن يعيش ١٠ ـ ٨٤ و ٨٥:

وفي الأكفّ اللامعات سور

واستعمال الأصل الذي هو الضم هـا هنا من ضـرورات الشعر عنـد سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر.

قال فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز.

٢٩ ـ يبنى الاسم لمشابهته الحرف ويمنع الصرف لمشابهتـه الفعل هـذا ما صرح به المبرد في المقتضب يقول: فما امتنع منها من الصرف فلمضارعة الأفعال، ويقول: كل ما لا ينصرف مضارع بـه الفعل، ويقـول لا يخفض ما لا ينصرف وغير ذلك.

وكل هذا يعطينا أن الممنـوع من الصرف معـرب عند المبـرد في في كل أحواله ولا سيما وقد عبر يقول لا يدخله خفض.

فقد أطلق عليه في حـالة الجر لقبا من ألقـاب الإعراب كـما في حالتي الرفع والنصب، وهو ممن منع أن تطلق القاب الإعـراب على ألقـاب البناء أو العكس، قال في المقتضب في أوله:

فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم

ونصبه بالفتح . . . وجره بالكسر . . .

فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسـماء إذا كان الشيء معـربا، فـإن كان مبنيـا لا يزول من حـركة إلى حركة أخرى نحـو حيث وقبل وبعـد قيل لـه مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم.

وأين وثمّ وكيف يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح، ونحو هؤلاء وحذار وأمس مكسور ولا يقال له مجرور.

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش ينسبون إلى المبرد القـول بأن مـالا

ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح.

قال في الثالث من المقتضب: باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى (نسختي ٢٨٤).

أعلم أن حق الأسماء أن تعرب جمع وتصرف فما امتنع منها من الصرف فلمضارعة الأفعال لأن الصرف إنما هو التنوين والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا يخفض مالا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل عليه ألفا ولاما فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال فتردّه إلى أصله لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال، وكل مالا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها.

وقال في الثالث أيضا: باب ما يجري وما لا يجري (نسختي ٣٣٠):

اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا لا ينصرف أي لا يدخله خفض ولا تنوين لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك.

وشبهها بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه كما أن ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروك إعرابه إذ كانت الحروف لا إعراب فيها وهو الذي يسميه النحويون المبنى.

في شرح الكافية ١ ـ ٣٣:

وقال الأخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبنيّ على الفتح لخفّته وذلك لأن مشابهته للمبنيّ أي الفعل ضعيفة فحذفت علامة الإعراب مطلقا أي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ.

في ابن يعيش ١ ـ ٥٨:

على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنيّ في حال فتحه إذا دخله الجار، والمحققون على خلاف ذلك وهو رأي سيبويه.

٣٠ - ينسب إلى المبرّد ابن جنيّ في سرّ الصناعة أن جمع المؤنث السالم مبنيّ في حالة النصب.

على حين نراه في المقتضب يقول فإذا أردت رفعه قلت مسلمات ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين ويقول أيضا عنه واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين فقد أطلق عليه في حالة النصب لقبا من ألقاب الإعراب كما في حالتي الرفع والجر، وقد قدمنا أنه ممن يمنع إطلاق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء والعكس.

قال في أول المقتضب:

وإذا جمعت المؤنث على حد التثنية فإن نظير قولك مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة مسلمات فاعلم، وإنما حذفت التاء من مسلمة لأنها علم التأنيث والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث.

فإذا أردت رفعه قلت مسلماتٌ فاعلم، ونصبه وجره مسلماتٍ يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر.

وقال في الجزء الثالث (باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء (نسختي ٣٣٧).

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية والتاء دليل التأنيث والضمة علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين والتنوين في مسلمات عوض من النون في قولك مسلمين.

في سر الصناعة لابن جني ٤٢٨ :

ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من إنها حركة إعراب.

ولا شيء حملهما على أن قالا إن كسرة تاء ضربت الهندات حركة بناء إلا ضعفها وقلة تمكّنها في هذا الموضع حيث كانت محمولة على غيرها.

٣١ ـ يذكر المبرّد في المقتضب أن النون قد تحذف لطول الاسم وأنشد:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف
أبني كليب إن عمّي اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا
وأن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

ولم يمنع حذف النون لغير الإضافة إلا في الاسم الجامد غير المشتقّ قال فإن قلت فما بالك لا تقول هما الغلاما زيد قيل إنما يقع الحذف في المشتقّ لأنه يجوز أن تقول هما الضاربان زيدا والضاربون عمرا ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته.

والسيوطي في الهمع يدعي على المبرد القول بأن حذف النون لطول الصلة خاصّ باللّذين واللّتين لطول الأسم ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى.

ثم ينقل كلام أبي حيان في سماع حذف النون في الجمع وهي أبيات ذكر بعضها المبرد في المقتضب.

قال في الرابع من المقتضب (باب الإضافة) في نسختي ٣٩٧ ـ ٤١٥.

فتثبيت النون مع الألف واللام لأنها أقوى من التنوين وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد كما قلت هذان الغلامان وتقول هذان الضاربان زيداً والشاتمان عمراً والمكرمون أخاك. والنازلون دارك، ومن ذلك قول الله عز وجل والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة، وقال القطامي:

الضاربون عميراً عن ديارهم بالتل يوم عمير ظالم عادي

فإذا أسقطت النون أضفت وجررت فقلت هم الضاربو زيد وهما الشاتما عمرو كما قال الشاعر:

الفارجو باب الأمير المبهم(1)

وقال الانصاري ـ وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ـ وهو:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف(2)

فهذا لم يرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ولكنه حذف النون لطول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له والدليل على ذلك حذفهم النون مما لم يشتقّ من فعل ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل:

ابني كليب ان عمّي اللّذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا(3)

فحذف النون من اللذين وقال الأشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد(4)

فإن قال قائل ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام فتقول هما الغلاما زيد كما تقول هما الضاربا زيد، قيل له إنما يقع الحذف في المشتقّ لأنه يجوز أن تقول هما الضاربان زيداً والضاربون عمراً، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته فلما كففت النون عما قبلها ما كان مستعملاً بعدها وما لم يشتق من الفعل لا

---

(1) سيبويه ١ ـ ٩٥.
(2) الخزانة ٢ ـ ١٨٨.
(3) خزانة ٢ ـ ٤٩٩.
(4) الخزانة ٢ ـ ٥٠٧.

معنى للاسم الثاني بعد النون فيه ألا ترى أنك لا تقول هذان الغلامان زيداً ولا هؤلاء الصاحبون محمّداً.

في الهمع ١ ـ ٤٩.

وتحذف هذه النون للإضافة أما ظاهرة... أو مقدرة... ولتقصير الصلة سواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنى أو جمع من الموصول كقوله:

خليليّ ما إن انتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

وقوله:

ابني كليب إن عمّى اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

وقوله:

هما اللّتا لو ولدت تميم

قال الفراء صارت الصلة عوضاً عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم، وذهب المبرّد إلى أنّ ذلك خاصّ باللذان واللتان لطول الاسم ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى والبيت المصدّرية يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال:

الحافظو عورة العشيرة لا وقال
وخير الطالبي الترة العشوم

بنصب عورة والترة وخرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب، ومثّل ابن مالك حذفها من جمع الذي يقوله:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد بالذي الجمع على حدّ قوله تعالى كمثل الذي استوقد إلى أن قال بنورهم.

٣٢ ـ الضمير في عساك وعساني عند المبرد مفعول مقدم والفاعل

مضمر كأنه قال عساك الخير أو الشر ولكنه حذف لعلم المخاطب به ذكر ذلك في المقتضب ورد مذهب سيبويه والأخفش.

ونقل ابن الحاجب والرضي عنه في شرح الكافية له مذهبين في ذلك هذا أحدهما، والثاني حكاه بقوله إن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم إما محذوف أو مذكور، وعلق عليه بقوله أقول إن أراد بحذف الفاعل إضماره فهو الوجه الأول.

والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون قد ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل.

وبالرجوع إلى المقتضب نجد المبرد منع حذف الفاعل في غير موضع قال في الثالث (باب أفعال المقاربة) في نسختي ٢٤٩.

فأما قول سيبويه أنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول عساك عساني فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر، فأما قوله:

تقول بنتي قد أنى إناك يا ابتي علك أو عساك[1]

وقال آخر:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني[2]

فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر كأنه قال عساك الخير أو الشر وكذلك عساني الحديث ولكن حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسماً على قولهم عسى الغوير أبؤساً.

وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس هذا القول بشيء ولا قوله أنت كانا ولا أنا كأنت بشيء ولا يجوز

---

(١) الخزانة ٢ ـ ٤٤١. (٢) الخزانة ٢ ـ ٤٣٥.

هذا إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على لفظ النصب مثل قولك مررت بعمر استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض فهذان متواخيان والرفع بائن منهما.

وقال في الثالث أيضاً باب الإخبار في نسختي ٢٦٤ .

فإنما كان حذفها جيداً في الذي إذا قلت الذي ضربت زيد والذي ضرب عبد الله زيد لأن الذي اسم بنفسه والفعل والفاعل والمفعول فصار أربعة أشياء واحداً فلم يجز حذف الذي وهو الموصول والمقصود ولا حذف الفعل وهو الصلة ولا حذف الفاعل إذا كان الفعل لا يكون إلا منه فحذف المفعول استخفافاً لأن الفعل قد لا يخلو منه.

وأعاده في ٣٧١.

في شرح الكافية ٢ / ٢٠ .

ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا أبتا علك أو عساكا.

أحدهما أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير أبؤسا وهو ضعيف. . . وثاني لوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم إما محذوف كما في قولهم يا أبتا علك أو عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس إلا أي ليس الجائي إلا زيداً. وإما مذكور كما في قولك عساك أن تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير أن.

أقول إن أراد بحذف الفاعل إضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل.

٣٣ ـ فاعل عدا وخلا ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من

الكلام السابق؛ عدا زيداً أي جاوز بعضهم زيداً وكذلك ليس ولا يكون هذا كلام المبرد في المقتضب.

ونسب إليه السيوطي في الهمع أن الفاعل ضمير مستتر عائد على من المفهوم من معنى الكلام خلافاً لسيبويه.

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب الجمع بين إلا وغير) (في نسختي ٤٨٠).

وأما عدا وخلافهما فعلان ينتصب ما بعدهما وذلك قولك جاءني القوم عدا زيداً لأنه لما قال جاءني القوم وقع عند السامع أن بعضهم زيد فقال عدا زيداً أي جاوز بعضهم زيداً فهذا تقديره. إلا أن عدا فيها معنى الاستثناء وكذلك خلا.

وقال في باب الاستثناء بليس ولا يكون (نسختي ٤٨٠) أعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا وذلك قولك جاءني القوم لا يكون زيداً وجاءني القوم ليس زيداً كأنه قال ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة يريد لا يكون بعضهن إلا أن هذا في معنى الاستثناء.

في الهمع ١ ـ ٦٢.

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا وخلا وعدا إذا نصبت ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيداً.

وذهب المبرِّد إلى أنه عائد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام فإذا قلت عدا زيداً فالتقدير عدا هو أي من قام زيداً.

٣٤ ـ الاستثناء المنقطع كما ذكره ابن يعيش على ضربين أحدهما

ما النصب فيه مختار والآخر واجب النصب.

فالأول نحو ما جاءني أحد إلا حماراً، والثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا حمار.

فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم وكذلك إذا رددت هذا المحذوف الذي هو خير عاصم لم يجز أيضاً لو قلت لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البدل وذلك لأنه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه.

وصنيع سيبويه في كتابه يشعر بهذا التقسيم فعقد في كتابه بابين أولهما هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول (١ - ٣٦٣).

والثاني هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن ١ - ٣٦٦ والمبرد في المقتضب يحذو هذا النهج فعنون للمنقطع بقوله:

هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله وبعد أن مثل بأمثلة النوع الأول قال:

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.

وأما الأوّل فقد يجوز فيه الرفع ثم يقول:

وقوله عز وجل: ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أو لو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم﴾ من هذا الباب

لأن لولا في معنى هلا، والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا الكلام ولا يجيزونه في القرآن لئلا يغير خط المصحف، ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله ثم يذكر شواهد هي في كتاب سيبويه فرأي المبرد يتفق مع رأي سيبويه والجمهور.

وقوله والنحويون يجيزون الرفع حكاية لقولهم ولم يعرض له بترجيح ولكن البغدادي في الخزانة ينسب إليه جواز الرفع في جميع الاستثناء المنقطع من غير تفصيل.

في الجزء الرابع من المقتضب (هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله) نسختي ٤٧٧ ـ ٥٠٦.

وذلك قولك ما جاءني أحد إلا حماراً وما في القوم أحد إلا دابة لزيد فوجه هذا وحده النصب وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب، فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾.

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع وهو قول بني تميم... الخ.

في خزانة الأدب ٣ ـ ٩.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهنّ فلول من قراع الكتائب

ولكن قال النحاس فرق سيبويه بين هذا الباب وبين الباب الذي قبله لأن الذي قبله يجوز فيه الرفع والنصب والنصب أجود، وهذا الباب لا يجوز فيه عنده إلا النصب لأنه ليس من الأول في شيء، وأجاز المبرد في جميع ما في هذا الباب الرفع وكذا في

لا عيب فيهم غير أن سيوفهم.

وعلى قول المبرد تكون غير بدلا من الضمير المستقر في الظرف.

٣٥ - في وقوع إلا صفة نرى المبرد مع الجمهور فهو يعقد باباً لها ويمثل بأمثلة الجمهور ويتبين هذا بمراجعة كتاب سيبويه ١ - ٣٧٠ ومطابقة ما فيه بما في المقتضب وما في ابن يعيش ٢/٨٩ وهذه الأمثلة في المقتضب مثّل بها سيبويه.

لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا. قليل بها الأصوات إلا بغامها. (وكلّ أخ مفارقة أخوه. لعمر أبيك إلا الفرقدان).

ولكن السيوطي في الهمع ينسب إليه أن الوصف بإلا لا يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل ويرد عليه بالسماع بقول الشاعر:

وكل أخ مفارقه أخوه. لعمر أبيك إلا الفرقدان

مع أن هذا البيت ذكره المبرّد في المقتضب.

وإنما شرط أن يكون المنعوت نكرة أو معرفاً بأل الجنسية لا العهدية مع الجمهور.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتاً) (في نسختي ٤٧٦).

وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا، قال الله عز وجل لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا المعنى والله أعلم لو كان فيهما آلهة غير الله ولو كان معنا رجل غير زيد وقال الشاعر:

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها فإلا في موضع غير..

وقوله:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

كأنه قال كل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه.

ولا يكون إلا نعتاً إلا لما ينعت بغير وذلك النكرة والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود نحو ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وقد أمر، بالرجل غيرك فيكرمني.

في الهمع ١ ـ ٢٢٩.

وزعم المبرد أن الوصف بإلا لا يجيء إلا فيا يجوز فيه البدل ولذلك منع قام إلا زيد بحذف الموصوف وجعل إلا صفة لأنه لا يجوز فيه البدل، ورد بالسماع قال:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل.

٣٦ ـ يقول المبرد عن زيادة الواو في المقتضب: زيادة الواو غير جائزة عند البصريين، ويخرج الآية إذا السماء انشقت على زيادة الواو كما يقوله بعض النحويين ثم يعلّق عليه بقوله وهو أبعد الأقاويل عندي أعني زيادة الواو ويذكر شواهد قيل فيها بزيادة الواو ثم يقول وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الجواب فمعروف جيد ويستشهد له.

وعندي أن كلامه هذا يدل، على أنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو حيث خرج الشواهد على طريقتهم وارتضاها بقوله فأما حذف الخبر فمعروف جيد.

وعلى هذا تكون هذه الآية ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ من قبيل ما حذف فيه الجواب فالواو عاطفة كبقية الشواهد التي ساقها، وإذن فيرد على ابن هشام ما نسبه إلى المبرد في المغنى من قوله بأن الواو في هذه الآية واو الحال.

ويسندنا في هذا الرد أن المبرد يقبح وقوع الماضي حالاً بدون قد،

ولذلك يخرج هذه الآية أو جاؤكم حصرت صدورهم على أن جملة حصرت صدورهم دعائية ويقول عنها فأما القراءة الصحيحة أو جاؤكم حصرة صدورهم نسختي ٣٩١.

ونسب إليه ابن الأنباري في الإنصاف القول بزيادة الواو مع الكوفيين.

في الجزء الثاني من المقتضب (باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه (في نسختي ١٣٤ + ١٣٥) ـ ١٢٧.

فأما قوله إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) فقد قيل فيه أقاويل؛ فقوم يقولون فأما من أوتي كتابه بيمينه هو الجواب لأن الفاء وما بعدها جواب كما تكون جواباً في الجزاء لأن إذا في معنى الجزاء وهو كقولك إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه، فهذا قول حسن جميل، وقال قوم الخبر محذوف لعلم المخاطب كقول القائل عند تشديد الأمر إذا جاء زيد أي إذا جاء زيد علمت وكقوله إن عشت وبكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب كقول القائل لو رأيت فلاناً وفي يده السيف.

وقال قوم آخرون الواو في مثل هذا تكون زائدة كقوله إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) يجوز أن يكون إذا الأرض مدت والواو زائدة كقولك حين يقوم زيد حين يأتي عمرو وقالوا أيضاً يكون إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت، وهو أبعد الأقاويل أعني زيادة الواو ومن قول هؤلاء إن هذه الآية على ذلك ﴿فلما أسلم وتلّه للجبين وناديناه﴾ قالوا المعنى ناديناه أن يا إبراهيم، قالوا ومثل ذلك في قوله: ﴿حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها﴾ المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها كما كان في الآية التي قبلها في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قولهم واحد وينشدون في ذلك.

حتى إذا امتلأت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا

وقـلبتـم ظهـر المجـن لـنـا إن الـغـدور الـفـاحش الخـبّ

قال وإنما هو قلبتم ظهر المجن لنا فزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والله أعلم بالتأويل.

فأما حذف الخبر[1] فمعروف جيد من ذلك قوله: (ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل لله الأمر جميعاً) قال الراجز:

لـو قـد حـداهـن أبـو الجـودىّ بـرجـز مـسحـنـفـر الـرويّ

مستويات كنوى البرنيّ

لم يأت بخبر لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير.

وفي الإنصاف المسألة ٦٤.

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز..

وفي المغنى ٢ ـ ٣٥.

حـتى إذا جـاءوهـا وفـتـحـت وقيـل هي واو الحـال أي جـاءوهـا مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الأبواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة.

٣٧ ـ حديث المبرد في غير موضع من المقتضب عن لن يتفق مع ما يقول به الجمهور من أنها حرف لنفي المستقبل.

ونسب إليه ابن هشام في المغنى القول بأن لن أفعل مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع.

---

(١) كذا يعبر المبرد عن حذف الجواب في كتابه ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠.

ويبطل ما نسب إليه قول المبرد في رده على الخليل في قوله إنها مركبة من لا وأن.

قال في الأول من المقتضب (باب ما جاء من الكلم على حرفين) نسختي ١٥.

ومن هذه الحروف لن وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك سيفعل لأنك إذا قلت هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال وعما لم يقع نحو هو يصلي أي هو في حال صلاة وهو يصلي غدا فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع فإذا قلت لن يفعل فهو نفي لقوله سيفعل.

وقال في الثاني (باب الحروف التي تنصب الأفعال) نسختي ١١٢ ومن هذه الحروف لن وهو نفي قولك سيفعل تقول لن يقوم زيد ولن يذهب عبد الله...

وكان الخليل يقول إنّ أنْ بعد إذن مضمرة وكذلك لن وإنما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفاً واحداً، وليس القول عندي كما قال وذلك أنك تقول زيداً لن أضرب كما تقول زيداً سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة أن ولكن لن حرف بمنزلة أن.

وفي المغنى ١ ـ ٢١٦.

ولن أفعل كلام تامّ وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنه لن ينطق به مع أنه لم يسدّ شيء مسدّه بخلاف نحو لولا زيد لأكرمته وبأن الكلام تام بدون المقدر شمني ٢ ـ ٦٨.

٣٨ ـ ناب وحرب ورد تصغيرهما على نييب وحريب دون لحاق تاء التأنيث لهما على خلاف القياس الواجب في مثلهما فأخذ النحويون

يلتمسون للمسموع علة وكذلك فعل المبرد في المقتضب فقال عن حريب بعد أن ذكر نييبا وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب وإنما المقصود المصدر من قولك حربته حرباً.

وصنيع المبرد يشعر بأن حربا عنده مؤنثة لا تذكر ولذلك أخذ يلتمس علة لمخالفتها القياس في التصغير كما فعل غيره الذي قال إنها مؤنثة فقط.

وصاحب الخزانة والشمني ينقلان أن الحرب قد تذكر عند المبرد قال في الثاني من المقتضب (باب ما كان من المؤنّث على ثلاثة أحرف) نسختي ١٨٩.

فأما قولهم في الناب من الإبل نييب فإنما صغروه بغيرها لأنها به سميت كما تقول للمرأة ما أنت إلا رجيل لأنك لست تقصد إلى تصغير رجل وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب إنما المقصود المصدر من قولك حربته حربا فلو سميت امرأة حربا أو نابا لم يجز في تصغيرها إلا حريبة ونييبة.

وفي الشمني ٢ ـ ٧٣:

قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر.

وفي الخزانة ٣ ـ ٤٣٦:

وقال المبرد الحرب قد تذكر وأنشد:

وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقي[1] حرابه

٣٩ ـ في غير موضع من المقتضب تحدث المبرد بأن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد

(١) روي في صحاح الجوهري ٢/٥٦٧ تلتظي مكان تلتقي.

على معنى شديد ومررت بنسوة أربع على معنى معدودات فهو متفق مع سيبويه.

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي القول بأن نحو مررت برجل أسد بتقدير مثل ثم أخذ الرضي يقوي مذهبه وقال وغير المبرد يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف.

قال في الثالث من المقتضب (باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر) نسختي ٣١٣.

وعلى هذا مررت برجل أسد أبوه لأنه وضعه في موضع شديد أبوه ألا ترى أن سيبويه لم يجز مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت وليس كجواز مررت برجل قائم أبوه لأن لهذا اللفظ والمعنى وذلك محمول على معناه فحق الجواهر أن تكون منعوتة.

وقال في الثالث أيضا (باب ما كان من أفعل نعتا) نسختي ٣٤٠.

وكذلك أربع إنما هو اسم للعدد وإن نعتّ به في قولك هؤلاء نسوة أربع لا اختلاف في ذلك وإنما جاز أن يقع نعتا وأصله الاسم لأن معناه معدودات كما تقول مررت برجل أسد لأن معناه شديد فإن قال قائل فالرجل ليس بأسد ولكن معناه مثل الأسد والأربع حقيقة عدد قيل إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته.

في سيبويه ١ ـ ٢٣١ :

كما تقول مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه فإن قلت مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع فإن قلت مررت برجل أسد أبوه على هذا المعنى رفعت إلّا أنك لا تجعل أباه خلقة كخلقة الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٨٢:

وإما غير شائع وهو ضروب أحدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل أسد قال المبرد هو بتقدير مثل أي مثل أسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل أسد شدة أي يشابه الأسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلىء ماء.. وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى مررت برجل أسد أي جريء وبرجل حمار أي بليد.

٤٠ ـ يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه ذكر ذلك المبرد في المقتضب في غير موضع وروي بيت الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبدها بالجر على تقدير واهب عبدها

كما جاز نحو رب رجل وأخيه.

ونسب إليه الأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح.

والسيوطي في الهمع منع أن يكون المضاف مقترنا بأل والمعطوف على المضاف إليه خاليا من أل وإن أضيف إلى ضميرها.

والرضي حكى مذهبه على أنه منع ذلك في البدل وجوزه في العطف. (شرح الكافية ١/٢٦٢.

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب مسائل من الفاعل) نسختي ٤٠٣ ـ ٤٢٢وبيت الأعشى ينشد جرا:

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذا تزجي خلفها أطفالها(١)

فإن قال قائل فما بالك جررت عبدها وإنما يضاف في هذا الباب إلى

(١) البيت في الخزانة ٣ ـ ١٣١.

ما فيه الألف واللام تشبيها بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول الواهب المائة والواهب عبدها فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير واهب عبدها كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول رب أخيه ولكنه على تقدير وأخ له ومثل ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وأنت لا تقول كل سخلتها ولكنه على التقدير الذي خبرتك به.

وفي الهمع ٢ ـ ٤٨ :

وكذا إن أضيف إلى ضمير هي في مرجعه على الأصح نحو الضارب الرجل والشاتمة وقوله الود أنت المستحقة صفوه وقوله :

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها أطفالها

ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب.

ومثله في الأشموني ٢ ـ ١٣٤ :

والتوضيح مع التصريح ٢ ـ ٢٩ وشرح الكافية ١ ـ ٢٦٢.

٤١ ـ بيت عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها رواه المبرد بهذه الرواية في المقتضب وقال عنه فلا اختلاف بين النحويين أنه على إرادة الفاء.

وفي المغني أن المبرد منع حذف الفاء الرابطة حتى في الشعر ورد رواية البيت السابق زاعما أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ومثله في العيني.

وفي خزانة الأدب أقوال عن المبرد متضاربة.

فنقل النحاس عن المبرد جواز حذف الفاء في الشعر.

ثم نقل النحاس عن أبي الحسن عن المبرد عن الأصمعي أن هذا البيت غيره النحويون والرواية كما قال ابن هشام في المغني.

قال في الثاني من المقتضب (باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه) نسختي ١٣٣ .

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح .

وفي المغني ٢ ـ ٢٣٨ :

وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وفي العيني على هامش الخزانة ٤ ـ ٤٣٣ .

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وفي خزانة الأدب ٣ ـ ٦٤٤ :

من يفعل الحسنات الله يشكرها قال النحاس أبو العباس

المبرد يجيز حذف الفاء في الشعر ونقل العيني عنه خلافه . . ثم قال النحاس قال أبو الحسن حدثني محمد بن يزيد قال حدثني المازني أن الأصمعي قال هذا البيت غيره النحويون والرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وأبو الحسن قال هذا فيما كتبه على نوادر أبي زيد قال أخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم فالرحمن يشكره قال فسألته

عن الرواية الأخرى فذكر أن النحويين صنعوها ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها.

٤٢ ـ ألا بمعنى التمني يذكر المبرد فيها رأي الخليل وسيبويه ويبين سندهما فيما ذهبا إليه من أنه لا خبر لها ولا يراعي محلها مع اسمها ويعبر بقوله واحتجاج النحويين.

كما يذكر أيضا رأى المازني وسنده في مخالفته الجمهور ثم لا يختار رأيا منهما ولهذا نظائر كثيرة في المقتضب.

والرضي في شرح الكافية وابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع والأشموني يذكرون رأي المبرد مع المازني في مقابلة رأي سيبويه وابن يعيش يذكر رأي المبرد في مقابلة رأي سيبويه.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما إذا دخلت عليه لا لم تغيره عن حاله) نسختي ٤٦٩ ـ ٤٩٨.

فإن دخلها معنى التمنّي فالنصب لا غير في قول الخليل وسيبويه وغيرهما إلا المازني وحده تقول ألا ماء أشربه ألا ماء وعسلا ينون عسلا كما كان في قولك لا رجل وغلاما في الدار.

وتقول ألا ماء بارد إن شئت نونت بارداً وإن شئت لم تنون كقولك لا رجل ظريف وإن شئت نونت ظرفا وإن شئت لم تنون ومن قال لا رجل ولا امرأة لم يقل ها هنا إلا بالنصب.

واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصب كقولك اللهم غلاما أي هب لي غلاما وكقولهم إن زيدا في الدار وعمرو حمل عمرو على الموضع فإن قالوا ليت زيدا في الدار وعمرا لم يكن موضع عمرو الابتداء لأن إن تدخل على معنى الابتداء وليت تدخل للتمنّي فلها معنى سوى ذلك فلذلك لم يكن في ليت ولعلّ

وكأنّ ما في إنّ ولكنّ من الحمل على موضع الابتداء لأن لهن معاني غير الابتداء، فكأنّ للتشبيه وليت للتمنّي ولعلّ للتوقّع.

وكأن المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل وقال يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ألا ترى أن قولك (غفر الله لزيد) معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله من المعنى وكذلك قولك علم الله لأفعلن لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم فلم يغيره وكذلك حسبك رفع بالابتداء ومعناه النهي ومن قوله ألا رجل أفضل منك ترفع أفضل لأنه خبر الابتداء كما كان في النفي وكذا يلزمه والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٤١:

وأما إذا كانت ألا بمعنى التمنّي كقوله:

ألا سبيل إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج[١]

فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع ألا ماء كثير أنفقه وألا ماء وخمر أشربها وخبرهما عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما.

وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها إذ التمنّي يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى ألا غلام أتمنى غلاما فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما أي هب لي غلاماً.

وفي ابن يعيش ٧ ـ ٤٨:

ومنه قولهم ألا ماء أشربه فهذا أيضا معناه التمنّي وهي لا النافية

---

(١) البيت في الخزانة ٢ ـ ١٠٨.

دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في النكرة فأحدث دخولها معنى التمني فلا مع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمني.

وقال أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء بارداً بنصب الصفة لأن موضعها نصب.

وأبو العباس يرفع النعت ويقول ألا ماء بارد.

وقال ابن يعيش في الجزء الثاني ص ١٠٢ إن الخلاف بين المازني وبين الخليل وسيبويه والجرمي ولم يذكر اسم المبرد في الطرفين.

وفي المغني ٢ ـ ٤٤:

لأن ألا التي للتمنّي لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديراً فإذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاماً مؤلّفا من حرف واسم وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء. . .

وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

وفي الهمع ١ ـ ١٤٧:

الثالث أن يدخلها معنى التمني فمذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل إلا عمل إن في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة ولا يلغي بحال ولا تعمل عمل ليس لا غلام لي ألا ماء بارد ألا أبا لي ألا غلامين ألا ماء ولبنا وعسلا بارداً حلواً.

وذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغي وأن تعمل عمل ليس.

ومثله في الأشموني ١ ـ ٣٦٤:

٤٣ ـ يفيد كلام المبرد في المقتضب والكامل أن العطف على اسم أن بالرفع من قبيل عطف المفردات كما كان في النصب.

وفي خزانة الأدب أن الرفع في المعطوف هو استئناف جملة معطوفة على أخرى عند سيبويه والأخفش والفراء والمبرد.

في الجزء الرابع باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال نسختي ٣٨٧ وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو فأما الرفع فمن وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان مثله.

وأحد وجهي الرفع وهو الأجود منهما أن تحمله على موضع أن لأن موضعها الابتداء فإذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن في هذا الباب لكن الثقيلة، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدا مختاراً نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو.

وقال في الكامل ٣ ـ ٢٠١:

قوله فأني وقيارا بها لغريب أراد فإني لغريب بها وقياراً

ولو رفع لكان جيدا تقول إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو فمن قال

وعمرا فإنما رده على زيد ومن قال عمرو فله وجهان من الاعراب أحدهما جيد والآخر جائز.

فأما الجيد فأن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق فرددته على الموضع، ومثل هذا لست بقائم ولا قاعدا... والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المضمر في الخبر فإن قلت إن زيد امنطلق هو وعمرو حسن العطف لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته.

وفي خزانة الأدب ٤ ـ ٣١٨:

وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه قال الشاطبي والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الايضاح.

٤٤ ـ اسم لا أن كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر أعرب عند المبرد لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد هذا ما علّل به المبرد لما يراه.

والرضّي ينقل عنه هذا الرأي ويخطىء في التعليل له ونسب إليه عللا أخرى ورد عليها ثلاثتها على أنه في العلة الثالثة قد نسب إلى المبرد ما لم يقله كما ناقض نفسه قال:

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع

وكان قدم في الجزء الثاني ص ١٧٣ أن المبرّد يثني ويجمع الجزء الثاني من جميع المركبات حتى نحو سيبويه قال:

والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهين والسيبويهين مع بناء الجزء الثاني ونجد مصداق ذلك في المقتضب ص ٣٦٢.

وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرّد علّة أخرى وهي لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحروف وكذا في الأشموني.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما تعمل فيه لا) نسختي ٤٦٦ ـ ٤٩٩:

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان الأحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بين النون والتنوين واعتلّوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٣٥:

نحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد.

فإن قال به لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون إذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن.

ونقل عنه أنه قال لأن المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب، وردّ بأن المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل ولا امرأة وله أن يقول أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كأسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون.

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع، والجواب أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركبة مع المنفي ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب وإن سلمنا فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المثنى بحضرموت.

٤٥ - كلام المبرد في المقتضب صريح في أن المبدل منه والبدل موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فأن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ويقول:

وقيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له.

وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه القول بأن المبدل منه في حكم الطرح ثم يردّ عليه الرضي.

قال في الجزء الرابع (باب مجرى نعت النكرة عليها) نسختي ٤٤٣:

وذلك نحو قولك مررت بأخيك زيد أبدلت زيدا من الأخ نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك مررت بزيد.

وإنما هو في الحقيقة تبيين ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له، وقال في الرابع أيضا نسختي ٤٧٤.

وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين.. ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول زيد مررت به أبي عبد الله لأنك لو لم تعد بالهاء فقلت زيد مررت بأبي عبد الله كان خلفاً لأنك جعلت زيداً ابتداء ولم تردد إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما سمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة...

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على

أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٣١٦.

واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه. وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً.

٤٦ ـ الناصب لاسم المصدر في نحو وتبتّل إليه تبتيلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً هو الفعل السابق لاتفاقهما في المعنى ذكر ذلك في المقتضب وهكذا نسب إليه الرضى (الكافية ١ ـ ١٠٤) وابن يعيش في شرحه للمفصل ١ ـ ١١٢.

ولكن السيوطي ينفرد بقوله إن مذهب المبرد أنه منصوب بفعل مضمر والفعل الظاهر دليل عليه.

في الجزء الأول باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها نسختي ٢٥ وأعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك أنا أدعك تركاً شديداً وقد تطويت انطواء لأن تطويت في معنى انطويت قال الله عز وجل وتبتل إليه تبتيلاً لأن تبتل وبتل في معنى واحد وقال ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً ولكنه إذا فعل وقع فعله في المفعول فكان التقدير والله أعلم والله أنبتكم فنبتم نباتاً.

وفي الهمع ١ ـ ١٨٧.

فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو أنبتكم من الأرض نباتاً

فثلاثة مذاهب، أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني، والثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه.

٤٧ ـ سراويل عجمية معربة ومنعت الصرف لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف صرح بذلك المبرد في موضعين من المقتضب وفي موضع ثالث يقول فأما سراويل فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً فهي عنده مصروفة في النكرة ومن العرب من يراها جمعاً.

ويظهر من هذا أن رأى المبرد أنها عجمية معربة بدليل ذكره لهذا في موضعين وأما الموضع الثالث فيظهر منه أنه يحكي ما قيل فيها مما يخالف ما قاله.

والسيرافي وابن يعيش والرضي والبغدادي ينسبون إلى المبرد مخالفته لسيبويه في قوله إنها عجمية عربت ومنعت الصرف لأنها أشبهت من العربي ما يمنع الصرف.

في تعليق السيرافي ٢ ـ ١٦ من كتاب سيبويه.

قال السيرافي (سراويل) ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة فيكون جمعاً لقطع الخرق واعتمد هذا المذهب أبو العباس.

وفي ابن يعيش ١ ـ ٦٤.

وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقة منه كد خاريص وأنشدوا:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

فيكون كعثكالة وعثاكيل وهو رأي أبي العباس ويضعفه من جهة

المعنى أنه لا يريد أن يكون عليه من اللؤم قطعة وإنما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردي باللؤم.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٥٠.

وسراويل الأكثرون على أنه غير منصرف..

واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر ولكنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعاً نحو قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف.

وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

ويشكل عليه بأن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه أن الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر.

وقال المبرد في الثالث من المقتضب باب ما اشتق للمذكر من الفعل نسختي ٣٣٥.

وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو قناديل ودهاليز فكانت لما دخلها من الإعراب كالعربية فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد للعلامة وقال أيضاً في الثالث: باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع نسختي ٣٤١ ـ ٣٥٦.

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل وإن كانت قد أعربت لأنها وقعت في كلام العرب على مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة فأما العجمة فقد زالت عنها لأنها قد أعربت وقال:

فأما سراويل فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً فهي

عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعاً واحدها سروالة وينشدون:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

فمن رآها جمعاً يقال له إنما هي اسم لشيء واحد فيقول جعلوه أجزاء كما تقول دخاريص[1] القميص والواحد دخرصة فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إن سمى بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها.

٤٨ ـ نحو زيد اسم امرأة مذهب الخليل وسيبويه منع صرفه ومذهب عيسى وغيره جواز الأمرين ذكر ذلك المبرد في المقتضب وبين وجهة كل من الفريقين وسكت عن الترجيح.

وفي موضع آخر من المقتضب اقتصر على مذهب الخليل وسيبويه، والأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح ينسبون المبرد إلى الرأي الأخير.

وكذلك فعل السيوطي في الهمع فقال:

وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر.

ومذهب المبرد في المذكر المسمى بمؤنث ثلاثي لم تكن فيه هاء التأنيث الصرف مطلقاً تحرك وسطه أو سكن.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٤ ـ ٣٥٢ فإن سميت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافاً.

(١) الدخريص من الثوب والأرض والدرع الترير والتخريص لغة فيه أبو عمرو واحد الدخاريص دخرص ودخرصة والدخرصة والدخريص من القميص والدرع واحد الدخاريص وهو ما يوصل به البدن ليوسعه أبو منصور الدخريص معرب أصله فارسي وهو عند العرب البنيقة واللبنة لسان العرب ٨ ـ ٣٠١.

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أن صرفه لا يجوز لأنه أخرج من باب إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول وذلك نحو امرأة سميتها زيداً أو عمراً ويحتجّون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة وذلك قوله عز وجل أليس لي ملك مصر فأما قوله عز وجل اهبطوا مصراً فليس بحجة عليه لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها هكذا جاء في التفسير والله أعلم.

وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ويقولون نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحقّ بالصرف كما أنا لو سمّينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف وذلك أنك لو سميت رجلا قدماً أو فخذاً أو عضداً لم يكن فيه إلا الصرف لخفة التذكير وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جمع أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفاً لا يجوز إلا ذلك لأن الثلاثة أقل الأصول والتذكير أخف الأبواب.

وقال في الرابع ٣٦٦.

وكذلك ضرب إن رأيته قلت هذا ضرب مكتوباً فاعلم أن جعلت المكتوب حرفاً فإن جعلته اسماً لكلمة لم تصرف وضرب لا يكون إلا مذكراً.

وقال في الثالث باب ما ينصرف وما لا ينصرف نسختي ٣٣٣ وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث تحركت حروفه أو سكن ثانيها وذلك نحو دعد وشمس وقفا وقدم فيمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف.

في الهمع ١ - ٣٤.
الثانية أن يكون مذكر الأصل كزيد اسم امرأة لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هنداً، وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر وهو نقل من ثقل إلى أثقل.

وفي الأشموني ٢ - ٤٧٤.
أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمى به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس [في التوضيح مع التصريح ٢ - ٢١٨].

وقال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر الجرمي وأبو العباس المبرد وأبو زيد في نحو زيد اسم امرأة إنه كهند في جواز الوجهين.

٤٩ - المؤنث الثلاثي الساكن الوسط كهند ترك الصرف فيه أقيس عند المبرد كما ذكر ذلك في المقتضب ثم بين وجهة نظر من صرف ووجهة من منع الصرف.

وابن الحاجب والرضي يعبران عن مذهبه بهذه العبارة فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٣.
وأما المستعملة للتأنيث فنحو جُمْل ودعد وهند فأنت في جميع هذا بالخيار وترك الصرف أقيس فأما من صرف فقال رأيت دعداً وجاءتني هند فيقول خفّت هذه الأسماء لأنها على أقلّ الأصول فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف قال المانع من الصرف لما كثر عدته نحو عقرب

وعناق موجود فيها قل عدده كما كان ما فيه علامة التأنيث في الكثير العدد والقليل سواء.

في شرح الكافية ١ ـ ٤٤.

وإن سميت مؤنثاً حقيقياً أو غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيروا بين الصرف وتركه.

٥٠ ـ نحو حذام معرفة مؤنث معدول فعلى لغة من بناه يكون سبب البناء توالى العلل واجتماعها أما على لغة أهل الحجاز المانعين له من الصرف فسببه أنه مؤنث معدول هذا ما قاله في كتابيه المقتضب والكامل قال:

وأهل الحجاز يجرونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل وسمي به فنقل إلى مؤنث ولك هذا يفيد أن العدل أحد سببي منع الصرف.

والسيوطي والأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يقولون إن المانع له من الصرف عند المبرد العلمية والتأنيث المعنوي كزينب وعند سيبويه العلمية والعدل.

قال في الثالث من المقتضب (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال) نسختي ٣٥٠.

وأما ما كان اسماً علماً نحو حذام وقطام ورقاش فإن العرب تختلف فيه فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة وراقشة وقاطمة ففعال في المؤنث نظير فعل في المذكر.

وقال في الكامل ٤ ـ ٢٠٩.

والباب الرابع أن تسمى امرأة أو شيئاً مؤنثاً باسم تصوغه على هذا

المثال نحو رقاش وحذام وقطام وما أشبهه فهذا مؤنث معدول عن راقشة وحاذمة وقاطمة إذا سميت به.

وأهل الحجاز يجرونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل وسمي به فنقل إلى مؤنث كالباب الذي كان قبله.

في الأشموني ٢/٤٩٢.

وهو ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب وهو أقوى ومثله في التصريح على التوضيح ٢ ـ ٢٢٥ وفي الهمع ١ ـ ٢٩.

٥١ ـ إذا سمي بجار ومجرور والجار حرف أحادي فإن مذهب المبرد كما ذكره في المقتضب الحكاية.

والسيوطي في الهمع يروي مذهبه على أنه مخالف لمذهب الجمهور بأنه يجيز مع الزجاج إعرابها مكملاً أولها بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به مستقلاً فيقول في (بزيد) جاءني بي زيد.

والصبان في حاشيته ينقل كلام السيوطي في الهمع.

قال في الرابع باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب نسختي ٣٥٨ فإن سميت رجلاً وزيد وأنت تريد القسم قلت رأيت وزيد وجاءني وزيد لأن الواو عاملة في زيد فإنما هي بمنزلة الباء ألا ترى أنك لو سميته بزيد لقلت جاءني بزيد.

وفي الهمع ٢ ـ ١٥٥.

والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكي وجوباً عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج إعرابها ويكمل الأول كما لو سمى به مستقلاً فيقال في بزيد جاء بي زيد ومثله في الصبان ١ ـ ١٧٢.

٥٢ ـ رأي المبرد في ندبة المنادى المضاف لياء المتكلم عند من أثبت الياء ساكنة جواز الوجهين:

١ ـ إثبات الياء وتحريكها بالفتح نحو واغلامياه.
٢ ـ حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو واغلاماه.

وكلام الرضى في شرح الكافية ١ ـ ١٤٣ يوافق ما في المقتضب ولكن الأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يصورون رأي المبرد بالشق الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يرى رأي سيبويه.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما كان من المندوب مضافاً إليك) نسختي ٤٣٥.

ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول يا غلامي أقبل فهو فيها بالخيار إن شاء قال واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين وأثبت الياء لأنها علامة وكانت فتحتها ها هنا مستخفة كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب.

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين كما تقول جاء غلام العاقل.

وفي الأشموني ٢ ـ ٣٩١.
تنبيه فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.
ومثله في التصريح على التوضيح ٢ ـ ١٨٣.

٥٣ ـ ذكر المبرد وزن أروى وأروية وبين الخلاف فيها أهو أفعل أم فعلى وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يعرض لترجيح رأي على آخر.

وصاحب لسان العرب ينسب إليه القول بأن وزن أروى فعلى ثم يضعفه.

قال في الثاني (باب ما كان على فَعَل من ذوات الياء والواو) (نسختي ٢٠٣).

ومن كانت أروى عنده أفعل قال في تصغيره أرية مثل قولك أسيد

ومن قال أسيود قال أريوية كانت عنده فعلى لم يقل في أروية إلا أرية لأن الواو في موضع اللام على هذا القول وإليه كان يذهب الأخفش والأول قول سيبويه.

وقال أيضاً في باب ما كانت الواو منه في موضع اللام ٢٠٣ ومن قال أروية إنها فعلية قال في أروي أرياً ليس غير لأن أروى عنده على هذا القول فعلى.

ومن جعل أروي أفعل لم يقل إلا أرى فأعلم فيحذف ياء لاجتماع الياءات ومن قال في أسود أسيود على المجاز قال أريو فأعلم وفي لسان العرب ١٩ - ٦٩.

قال ابن سيده وذهب أبو العباس إلى أنها فعلى والصحيح أنها أفعل لكون أروية أفعولة.

٥٤ - أعرب أبو العباس في المقتضب هذه الآية في موضعين وهي (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله... يغفر لكم) على الوجه الآتي: تؤمنون بيان للتجارة ويغفر جواب الاستفهام.

وابن الشجري في أماليه يقول عن مذهب المبرد أن يغفر جواب لآمنوا وتؤمنون خبر معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام.

قال في الثاني باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها نسختي ١٣٦.

وقال الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ ثم ذكرها فقال تؤمنون بالله فلما انقضى ذكرها قال يغفر لكم لأنه جواب هل.

وقال في الثاني أيضاً باب الأمر والنهي نسختي ١٥٥.

فأما قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ثم قال تؤمنون بالله ورسوله فإن هذا ليس بجواب ولكنه شرح ما دعوا إليه والجواب يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم فإن قال قائل فهلا كان الشرح أن تؤمنوا لأنه بدل من تجارة فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه ألا ترى أنهم يقولون من كذب كان شراً يريدون كان الكذب.

وفي أمالي ابن الشجري ١ ـ ٢٦٠ قال أبو العباس المبرد تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام فهو محمول على المعنى.

٥٥ ـ مذهب المبرد في نحو يا تيمَ تيمَ عدي بالنصب كما ذكره في المقتضب تخريجه على أحد وجهين.

١ ـ تيم الأول مضاف إلى عدي والثاني مقحم للتوكيد كما يراه سيبويه.

٢ ـ حذف من تيم الأول المضاف إليه استغناء بإضافة الثاني.

ثم عرض لهذه المسألة في موضعين من كتابه الكامل واكتفى بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه.

يراجع الكامل ٥ ـ ٨٤ عند حديثه عن البيت يا تيم تيم عدي لا أبالكم وعند حديثه عن البيت في ٧ ـ ١٤٥ :

يا قرط قرط حيى لا أبا لكم   يا قرط أني عليكم خائف حذر

ثم ذكر البيت أيضا يا تيم تيم عدي والبيت يا زيد زيد اليعملات.

والسيرافي وابن يعيش وابن الحاجب والرضي والسيوطي وابن هشام

والشمني والأشموني يصورون رأي المبرد بالتخريج الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه قال به في المقتضب واقتصر عليه في موضعين بالكامل قال في الرابع من المقتضب باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف نسختي ٤٣٢ .

الوجه الآخر أن تقول يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد عمرو وذلك لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

من تعليق السيرافي على كتاب سيبويه ١ ـ ٣١٥ .

(يا زيد زيد اليعملات) مذهب سيبويه أن زيد الأول هو المضاف إلى اليعملات والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف إليه .

ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور وإنما حذف الأول اكتفاء بالثاني .

في شرح الكافية ١ ـ ١٣٣ :

وقال المبرد ان تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر . . . ثم يقول وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة .

وكذلك في شرح ابن يعيش ٢ ـ ١٠

وفي المغني ٢ ـ ١٥٧ والشمني على المغني ٢ ـ ٢٥٤ .

والأشموني ٢ ـ ٣٧٤ والهمع ١ ـ ١٧٧ .

٥٦ ـ قال في المقتضب عن البيت باب الأمر والنهي ١٥٣ :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وفي كتابه شرح لامية العرب المطبوع على هامش أعجب العجب بمطبعة الجوانب صفحة ١٢ قال المبرد.

المثال مأخوذ من كلام أبي طالب لما خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال:

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من أمر تبالا

ووجود هذا الكلام منسوبا للمبرد على هذه الصورة ظاهر الانتحال إذ هو فوق مخالفته لما قاله في المقتضب وما نسبه إلى المبرد النحويون في كتب النحو الأخرى كما في الانصاف ص ٣٠٦ المسألة ٧٢ المغني ١ ـ ١٨٣ + ١٨٥.

الكافية ٢ ـ ٢٣٤ الهمع ٢ ـ ٥٥ خزانة الأدب ٣ ـ ٦٢٩.

قد ذكر تعليقا على كلام الزمخشري وهذا مما يبعد صدوره عن المبرد ويثبت أنه زيادة من الطابع.

وقد رجعت إلى نسخة خطية من شرح لامية العرب للمبرد محفوظة بمكتبة الجامع الأحمدي وكتبت سنة ١٢٥١ هـ فلم أجد بها هذه الزيادة المنتحلة.

أقوال نسبت الى المبرّد وفي كامله مايعارضها

أثبت في الفصل السابق أن هناك أقوالا نسبت إلى المبرد وفي كتابيه الكامل والمقتضب ما يعارضها وهي ٨ - ١١ - ١٩ - ٢٠ - ٢٤ - ٤٣ - ٥٠ - ٥٦.

وأثبت هنا ما يعارض ما في الكامل وليس في المقتضب حديث عنها.

١ - يعرض المبرد في الكامل لشرح المفعول معه ويمثل له بقوله:

تبكي عليك نجوم الليل والقمر واستوى الماء والخشبة.

وما زلت أسير والنيل وما أنت وعثمان.

ويقول عنه وهذا باب يطول شرحه.

والسيوطي في الهمع يقول عن مذهبه أنه يقيسه فيما كان الثاني مؤثرا للأول وكان الأول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه وظاهر أن الأمثلة التي ساقها المبرد ليست مما كان الأول سببا للثاني فيؤخذ منها أن المفعول معه عند المبرد ليس مقصورا على هذا النوع كما ادعى عليه ونسبه إليه السيوطي.

في الكامل ٦ - ٥٠:

ويكون تبكي عليك نجوم الليل والقمر على أن تكون الواو في معنى

مع وإذا كانت كذلك فكان قبل الاسم الذي يليه أو بعده فعل انتصب لأنه في المعنى مفعول وصل الفعل إليه فنصبه ونظير ذلك استوى الماء والخشبة لأنك لم ترد استوى الماء واستوت الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن إلا الرفع ولكن التقدير ساوى الماء الخشبة وكذلك ما زلت أسير والنيل يا فتى لأنك لست تخبر عن النيل بسير وأنما تريد أن سيرك بحذائه ومعه فوصل الفعل وهذا باب يطول شرحه ٣ ـ ٢٣٠ .

في الهمع ١ ـ ٢١٩ .

وقال المبرد والسيرافي يقاس فيها كان الثاني مؤثرا للأول وكان الأول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب ـ لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه .

٢ ـ فسر ثعلب بيت أبي تمام :

آألفة النحيب كم افتراق أظلّ فكان داعية اجتماع

بقوله إن الأنسان قد يفارق محبوبه رجاء أن يغنم في سفره فيعود إليه مستغنيا عن التصرف فيطول اجتماعه به وقرن به في المعنى البيت .

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

وكذلك فعل المبرّد في الكامل وساق البيتين لمثل هذا المعنى بعد أن ذكر قصصا نثرية كلها ترمي إلى غرض واحد وهو أن الانسان قد ينصب ليصيب غاية أمله .

وفي أمالي الزجاجي ومعجم الأدباء تفسير المبرد لبيت أبي تمام على لسان الأخفش يغاير ما حمله عليه في الكامل وساقه له ونقد ثعلب لذلك التفسير.

في الكامل ٢ ـ ٢٦١ :

ويروى عن الأصمعي أنّه قال هجم عليّ شهر رمضان وأنا بمكة

فخرجت إلى الطائف لأصوم بها هربا من حر مكّة فلقيني أعرابي فقلت له أين تريد فقال أريد هذا البلد المبارك لأصوم هذا الشهر المبارك فيه فقلت له أما تخاف الحر فقال من الحر أفر.

وهذا الكلام نظير كلام الربيع بن خثيم فأن رجلا قال له وقد صلى ليلة حتى أصبح أتعبت نفسك فقال راحتها أطلب أن أفره العبيد أكيسهم، ونظير هذا الكلام قول روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ونظر إليه رجل واقفا بباب المنصور في الشمس فقال:

قد طال وقوفك في الشمس فقال روح ليطول وقوفي في الظل ومثله من الشعر قوله (قال أبو الحسن هو عروة بن الورد العبسي):

تقول سليمى لو أقمت بأرضنا ولم تدر أني للمقام أطوف
لعل الذي خوفتنا من ورائنا سيدركه من بعدنا المتخلف

وقال آخر:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

وهذا معنى كثير حسن جيل وقال حبيب بن أوس الطائي:

أآلفة النحيب كم افتراق أجدّ فكان داعية اجتماع
وليست فرحة الأوبات ألا لموقوف على ترح الوداع

في أمالي الزجاجي - ٣٧ (في المعجم ٥ - ١٣٢).

أخبرنا أبو الحسن الأخفش فقال:

كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال لي إلى أين ما أراك تعبر عن مجلس الخُلْدي فقلت له لي حاجة فقال لي إني أراه يقدّم البحتري على أبي تمام فإذا أتيته فقل له ما معنى قول أبي تمام:

أآلفة النحيب كم افتراق أظلّ فكان داعية اجتماع

قال أبو الحسن فلما صرت إلى أبي العباس المبرد سألته عنه فقال معنى هذا أن المتحابّين والعاشقين قد يتصارمان ويتهاجران إدلالا لا عزما على القطيعة وإذا حان الرحيل وأحسّا بالفراق تراجعا إلى الود وتلاقيا خوف الفراق وأن يطول العهد بالالتقاء بعده فيكون الفراق حينئذ سببا للاجتماع كما قال الآخر:

متّعا باللقاء يوم الفراق مستجيرين بالبكا والعناق
كم أسرّا هواهما حذر النا س وكم كتما غليل اشتياق
فأظلّ الفراق فالتقيا فيـ ـه فراق أتاهما باتفاق
كيف أدعو على الفراق بحتف وغداة الفراق كان التلاقي

قال فلما عدت إلى ثعلب في المجلس الآخر سألني عنه فأعدت عليه الجواب والأبيات فقال:

ما أشد تمويه ما صنع شيئا إنما معنى البيت أن الأنسان قد يفارق محبوبه رجاء أن يغنم في سفره فيعود إلى محبوبه مستغنياً عن التصرف فيطول اجتماعه معه ألا تراه يقول في البيت الثاني:

وليست فرحة الأوبات الا لموقوف على ترح الوداع

وهذا نظير قول الآخر بل منه أخذ أبو تمام.

وأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

هذا هو ذاك بعينه.

ونقل هذا عن أمالي الزجاجي ياقوت في معجم الأدباء ٥ ـ ١٣٢.

ويكفينا هذا القدر في الدلالة على أنه قد نسب إلى أبي العباس المبرد من الأقوال ما لم يصدر عنه كما يدعونا ذلك إلى أن نستوثق من صحة ما نسب إلى غيره بالرجوع إلى مؤلّفاته والعمل على أحيائها.

وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لها من الخطر أو لما فيها من الدقة وهذا ما أردت قوله.

بين النحوين والقراء

قدمت أن الحملة على القرّاء بتلحينهم وردّ قراءاتهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدّمون ثم تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة فشاركوا فيها.

فالفراء مع علمه وفضله وتلمذته للكسائي أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القرّاء وينسب إليهم الوهم مما سنعرض له بعد. كما أن الزمخشري لم يكن إلا أحد النحويين الذين شايعوا هذه الفكرة وناصروها وليس لاعتزاله اصبع في هذا كما يتقوله عليه بعض العلماء.

يقول أبو حيان في تفسيره عن ابن عطيّة في طعنه على قراءة حمزة تساءلون به والأرحام: وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فأنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم (البحر ٣ ـ ١٥٨).

وقال عن الزمخشري أيضا في ردّه لقراءة ابن عامر وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم.

واعجب لعجمي ضعيف في النحو يردّ على عربيّ صريح قراءة

متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم (البحر ٤ ـ ٢٢٨).

ويقول عنه في موضع آخر عادة هذا الرجل أساءة الأدب على أهل الأداء.

وقال عنه صاحب الانتصاف:

لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء.. وظن أن القراءة تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل وهذا لم يقل به أحد من المسلمين.

وفي كتاب (غيث النفع في القراءات السبع) للصفاقسي (٢٦)ـ عن الزمخشري.

والحاصل أن الرجل لسوء سريرته وفساد طريقته كثير الطعن في القراءات المتواترات وله جرءة عظيمة على خواصّ خلق الله تعالى رزقنا الله تعالى الأدب معهم كما يعلم ذلك من وقف على الكشاف الكاشف لحاله ورافضيته واعتزاله، ثم يذكر قصيدة طويلة لأبي حيان في الطعن على الزمخشري.

وفي الشمني ٢ ـ ٢١٣ عن الزمخشري:

فأنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ولا يبالي بما يقوله لظنّه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ.

هذا ما يقوله العلماء عن الزمخشري، وأقول:

ألا يدلّ كلام المازنيّ والمبرّد عن نافع أحد القراء السبعة وتلحينهما له وبيان سبب ردّ قراءته بأنه لا علم له بالعربية.

وكلام المبرّد أيضا لو صليت خلف إمام يقرأ ما أنتم بمصرخيّ وتساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت.

وقول أبي علي عن بعض القراءات المتواترة: وما كان كذلك فترك الأخذبه أحسن، وقوله أيضا: وهذا قبيح قليل ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى.

وقول ابن جني عن القراء: لم يؤتوا من ضعف أمانة ولكن أتوا من ضعف دراية وما يقوله في قراءة الحُبُك.

ووهم القراء عند الفراء وابن الأنباري وغير ذلك مما سنذكره بعد ألا يدل كل ذلك على أن هؤلاء الأئمة يرون أن القراءة بالرأي لا بالرواية، فلم ينفرد الزمخشري بهذا القول.

قال البغدادي في الخزانة (٢ - ٢٥٤).

والزمخشري في طعنه على قراءة ابن عامر مسبوق أيضا بالفراء فكان ينبغي الرد على الفراء فأنه هو الذي فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر: على أن للزمخشري مواقف محمودة فقد جهر بنفي اللحن عن القرآن.

وفي الكشاف ١ - ٣١٣:

ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه (أي المقيمين) لحنا في خطّ المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على الاختصاص من الافتنان وغاب عنه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أنفذ همّة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم.

ويبدو لي أن مثار هذه الحملة رغبة النحاة في أن تطرد أقيستهم وتستقيم قواعدهم التي هاموا بها واطمأنوا إليها وجعلوا كلمتها هي العليا

احتكموا إليها فكانت عندهم حكما ترضى حكومته ولا تسمع إلا كلمته غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره.

فالقرآن أحكمت آياته وأتقنت كلماته وتوجهت إلى روايته والمحافظة على نقله همم الصحابة والتابعين تلقّوه عن رسول الله ﷺ وهو بين ظهرانيهم فضبطوه وحفظوه وأتقنوه باذلين غاية التحري ومنتهى الدقة والأمانة.

وقد سمت ألفاظ القرآن عن أن يتطاول إليها عبث التحريف والتبديل لوعد الله القدير بحفظها (أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون) فشتان بين كلام الله وكلام العرب فالقرآن آيته الدائمة وحجته الخالدة (لا تبديل لكلماته) ـ (لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

وهل في الناس من يسوي الخالق بالمخلوق والسيد بالمسود.

وأتيت هنا ما وقفت عليه من طعن النحو بين على القراء برد قراءاتهم بعد أن ذكرت نصيب المبرد في هذه الحملة.

أبو عمرو بن العلاء: ـ يقول عن محمد بن مروان أحد قراء المدينة في قراءته هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر.

احتبى ابن مروان في لحنه. (كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٩٧).

سيبويه قال في كتابه ٢ ـ ١٧٠:

وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء فالبدل ها هنا كالبدل في منساه ليس بدل التخفيف وأن كان اللفظ واحدا.

وقال الرضيّ في الشافية ٣ ـ ٣٥:

بعد أن ذكر ما يقوله سيبويه قال:

يعني قليل في كلام العرب رديء فيه لا أنه رديء في القياس وهي ثابتة في القراءات السبع ومذهب سيبويه كما ذكرناه أن ذلك رديء مع أنه قرىء به ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها.

ينقل أبو حيان في تفسيره ان سيبويه قال عن قراءة ابن مروان هؤلاء بناتي هن أطهر لكم أنها لحن (البحر ٥ ـ ٢٤٦).

وفي الكشاف أيضا ٢ ـ ٢٢٦ عن هذه القراءة.

وضعفه سيبويه وقال احتبى ابن مروان في لحنه وعن أبي عمرو بن العلاء من قرأهن أطهر لكم بالنصب فقد تربع في لحنه.

والذي في كتاب سيبويه ١ ـ ٣٩٧.

هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ وذلك قولك ما أظنّ أحداً هو خير منك وما أجعل رجلاً هو أكرم منك وما أخال رجلا هو أكرم منك فلم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلا لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تعد فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة.

وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا منزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال احتبى ابن مروان في هذه في اللحن.

وفي تعليق السيرافي.

قوله: أ(وأما أهل المدينة...) الذي في نسخة السيرافي ونسخة خط أخرى وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه وقال السيرافي عليه.

هذا الكلام إذا حمل على ظاهرة غلط وسهو لأن أهل المدينة لم يحك

عنهم إنـزال (هو) في النكـرة منزلتهـا في المعرفـة والذي حكى عنهم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم أي بـالنصب وهؤلاء بناتي جميعـاً معرفتـان وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيبويـه أن يجعل مـا أظن أحداً هو خيـراً منك فصـلاً وليس هذا مما حكى عن أهل المـدينة والـذي يصحح به كـلام سيبويـه أن يقال هـذا البـاب والـذي قبله بمنـزلـة بـاب واحد . .

وفي الألوسي ٣ ـ ١١ .
أن سيبويه غلط نافعاً في قراءته معائش بالهمز.

بالرجوع إلى كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٦٧ .
نجد سيبويه يغلط من يهمز مصائب.

المازني: تغالى في طعنه على القراء وجاوز حدّ الاعتدال فقـد طاب لـه أن يختم كتـاب تصريف المـازني بالـطعن على القـرّاء عامـة والاستهزاء بهم والسخرية من عملهم وتصويرهم في أثواب الجهلة الذين يتلّقـون بالألفـاظ ويجهلون المعاني.

قال في ختام كتابه ـ ٤٣١ .

قـال أبو عثمـان: والتصريف إنمـا ينبغي أن ينظر فيـه من قد نقب في العـربية فـإن فيه إشكـالاً وصعوبـة على من ركبـه غير نـاظـر في غيـره من النحـو وإنما هـو والأدغام والأمـالة فصـل من فصول العـربيـة، وأكـثر من يسـأل عن الأدغام والأمـالة القـراء للقـرآن فيصعب عليهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيـها دونه من العـربية، وربمـا سأل الـرجل منهم عن المسـألـة قـد سـأل عنها بعض العلماء فكتب لفـظه فإن أجـابـه غـير ذلـك العـالم بمعنـاه وخالفه لفظه كان عنـده مخطئـاً، فلا تلتفت إلى قـوله أخـطأت فإنمـا يحمله على ذلك جهله بالمعاني وتعلقه بالألفاظ.

ويشايعه ابن جني في هذا فيقول.

قال أبو الفتح هذا الذي حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مستفيض مشهود وقد مربي منه مع كثير أشياء لا تساوي حكايتها وهم عندي كالمعذورين فيه لصعوبة هذا الشأن، وحكى لي عن بعض مشايخهم ممن كان له اسم فيهم وصيت أنه قال الأصل في قوة قوية كأنه لما رأى اللام في قويت ياء توهمها أصلا في الكلمة ولم يعلم أنها انقلبت عن الواو لانكسار ما قبلها ولا أن القوة من مضاعف الواو، ولو توقف عن الفتيا بمالا يعلم لكان أشبه به وأليق.

وقال المازني في تصريفه أيضاً ١٩٦.

قال أبو عثمان فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا تلتفت إليها فإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤ ها لحناً نحواً من هذا.

أبو حاتم السجستاني: أنحى على قراء ثلثمائة سنين بأضافة مائة إلى سنين وهي قراءة متواترة قرأ بها حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان (تفسير أبي حيان ٦ ـ ١١٧).

الزجاج: في خزانة الأدب ٢ ـ ٣٤٠.

وقد بالغ الزجاج في تفسيره في انكار هذه القراءة (قراءة حمزة تساءلون به والأرحام) فقال القراءة الجيدة نصب الأرحام.

وفي الخزانة ٢ ـ ٢٥٧.

وأما الزجاج فقال في تفسيره قرأ حمزة والأعشى بمصرخيِّ بكسر الياء وهذه عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجيه ضعيف.

وقال عن قراءة نافع في معائش.

جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ.

(تفسير أبي حيان ٤ ـ ٢٧١)

أبو علي الفارسي: قال في كتاب الحجة ٣ قسم ثان ١٣١ تساءلون

به والأرحام وأما من جر الأرحام فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذية أحسن.

أما ضعفه في القياس فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك وغلامي من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف الظاهر على التنوين، ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء في المنادى والمضاف إليها كحذفهم التنوين وذلك قولهم يا غلام وهو الأكثر من غيره في الاستعمال.

ووجه الشبه بينهما أنه على حرف كما أن التنوين كذلك وقال أيضاً في الحجة ٢ قسم ثان ٢٢٢.

وأما قول ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم فلأن الفعل المبني للمفعول به أسند إلى القتل فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل، ونظير ذكل قوله ولولا دفع الله الناس فاسم الله فاعل والمعنى قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به والمفعول مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى. . .

ابن جني قال في الخصائص ١ ـ ٧٤.

وكذلك قوله عز وجل فتوبوا إلى بارئكم مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ على أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لأحذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية.

وهذه القراءة التي أنكرها أبو الفتح من القراءات السبعة المتوترة في غيث النفع ٣٨.

بـارئكم. قرأ البصري يـا سكـان كسـرة همـزة طلباً للتخفيف عنـد اجتمـاع ثلاث حـركات وأحـرى إن تماثلت كيـأمـركم وهي لغـة بني أسـد وتميم وإذا جـاز إسكان حـرف الأعـراب وأذهـابـه في الأدغـام فـأسكـانـه وأبقاؤه أولى.

وزاد عنه الدوري اختلاسها.

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ١٥٥.

وأسكــان بـارئكم ويــأمــركم لــه ويــأمـرهم أيضــاً وتـأمــرهم تــلا
وينصــركم أيضــاً ويشعــركم وكم جليـل عن الـدوري مختلســاً جـلا

الهاء في له عائد على أبي عمرو المتقدم الذكر.

يعني أن إسكـان الكلم الست المذكـورة في البيتين لأبي عمـرو ويريـد إسكـان الهمزة من بارئكم في الموضعين وإسكان الـراء فيها بقي حيث وقـع وجملته اثنا عشر موضعاً. . . .

وقال في شرحه لتصريف المازني عند الحديث عن همز معائش ١٩٨.

قـال أبو الفتـح وإنما يجـوز مثل هـذا الغلط عندهم لما يستهـويهم من الشبـه لأنهم ليس لهم قيـاس يستعصمـون بـه وإنمـا يخلدون إلى طبـائعهم فمن أجـل ذلك قـرأ الحسن البصري رحمـه الله وما تـنـزلت به الشيـاطـون لأنه توهّمه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس منـه وكذلـك قراءتـه ولا أدر أنكم به جاء بـه كأنـه من درأته أي رفعتـه وليس منه، وكـذلك قـراءة من قرأ عاد الؤلى فهمز وهو خطأ منه وهو بمنزلة قول الشاعر:

لحــب المـؤقـد ان إليّ مــوســى فهمـز الـواو السـاكنـة لأنــه تـوهم الضمة فيها.

وقـراءة عاد الؤلي التي ردهـا ابن جني من القراءات السبعـة المتواتـرة في الغيث ـ ٢٥٥ عـادا الأولى قـرأ قــالـون بنقـل ضمـة الهمـزة إلى لام

التعريف قبلها وأدغام تنوين عادا فيها حالة الوصل وهمز الواو بعدها همزاً ساكناً.

ومثله في شرح الشاطبية ـ ٨١.

في شرح الشافية ١ـ ٣٨.

الحبك: إن ثبت قرىء في الشواذ ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فقال المصنف إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو ان الحبك بكسرتين والحبك بضمتين بمعنى) إن الحبك مركب من اللغتين يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحبك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذهل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحبك بالضمتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان الحبك والحبك في حرفي الكلمة الحاء والباء.

وقال ابن مالك عن هذا التوجيه وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداء التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له.

وقال ابن جني في شرح تصريف المازني ـ ٢٠٨.

وقد قرأ بعض القراء خطية فحرك للمد الياء للتخفيف وهذا خطأ.

الزمخشري: قال في الكشاف ٢ ـ ٤٢.

وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم يرفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل للشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج زج القلوص أبي مزادة. فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أحوالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب.

وقال في الكشاف ١ ـ ٢٦ .

سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون .

قال فإن قلت ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً قلت هو لا حسن خارج عن كلام العرب خروجين أحدهما الأقدام على جمع الساكنين على غير حده .

وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو الضالين وخويصة .

والثاني أخطاء طريق التخفيف لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس .

وقال في الكشاف ١ ـ ٢٤١ تساءلون به والأرحام .

الجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجر . . .

أبو البركات كمال الدين الأنباري: قال في كتابه الأنصاف المسألة ٦٠ ص ١٧٨ .

عن قراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين. . . والبصريون يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القارىء إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على أنه وهم في القراءة وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء .

وقال أيضاً في الإنصاف المسألة ـ ٦٥ ص ١٩٢ في الآية والمقيمين الصلاة على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا

الموضوع فقالت هذا من خطأ الكاتب.

وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال أن الكاتب لما كتب وما أنزل من قبلك قال ما أكتب فقيل له أكتب والمقيمين الصلاة يعني أن المملي أعمل قوله أكتب في المقيمين على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ المملي.

الرضي: يصرح في موضعين من شرح الكافية أنه لا يسلم تواتر القراءات السبع قال ١ ـ ٢٩٦ وأجاز الكوفيون ترك الأعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والأرحام بالجر في قراءة حمزة.

وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن. . .

والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

وقال أيضاً ١ ـ ٢٧١.

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما.

فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وأن ذهب إليه بعض الأصوليين.

الفراء: في الخزانة ٢ ـ ٢٥٨.

قال في تفسيره وقد خفض الياء من مصرخي الأعمش ويحيى بن

وشاب جميعاً حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء، ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم ولعله ظن الباء من بمصرخي خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك.

ومما نرى أنهم وهموا فيه قولهم (نوله ما تولى ونصله جهنم) وظنوا والله أعلم أن الجزم في الهاء والهاء في موضع نصب وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه (قراءة سبعية للبصري وشعبة وحمزة في غيث النفع - ٨١.

ومما وهموا فيه قوله وما تنزلت به الشياطون... الخ.

وفي الخزانة ٢ - ٢٥٣.

قال الفراء في تفسيره المعروف بمعاني القرآن في سورة الأنعام. وفي بعض مصاحف أهل الشام شركائهم، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زين أي بالبناء للمفعول ويكون الشركاء هم الأولاد. لأنهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرءون زين أي بالبناء للفاعل قلت لا أعرف جهتها إلا أن يكونوا آخذين بلغة قوم يقولون أتيتها عشايا ثم يقولون في تثنية حمراء حمرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم وإن شئت جعلت زين إذا فتحته فعلاً لأبليس ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر.

فزججتها متمكناً زج القلوص أبي مزاده

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية.

وقال أيضاً في سورة إبراهيم عليه السلام.

وليس قول من قال مخلف وعده رسله بشيء ولا زين لكثير من

المشركين قتل أولادهم شركائهم بشيء.

قال الفراء هذا باطل ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

زج القلوص أبي مزاده والصواب زج القلوص أبو مزادة
وفي الخزانة ٢ - ٣٣٩.

قال الفراء في معاني القرآن حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم النخعي أنه خفض الأرحام فقال هو كقوله بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه.

الرد على النحويين.

قد انبرى العلماء للرد على النحويين فيما ذهبوا إليه في تلحينهم القراء وأشبعوا القول في ذلك وأفسح المجال لردودهم ففيها الكفاية.

قال السيوطي في الاقتراح - ١٧.

فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ... ثم يقول: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية... ثم يقول.

فإن قلت قد روى عن عثمان أنه قال:
لما عرضت عليه المصاحف إن فيها لحناً ستقيمه العرب بألسنتها.

وعن عروة قال سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله إن هذان

لساحران وعن قوله والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وعن قوله:

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فقالت يا بن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب أخرجها أبو عبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا.

قلت معاذ الله كيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللدّتم كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقّوه من النبي صلّى الله عليه وسلم كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره ثم يكف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مرويّ بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة.

وأحسن ما يقال في أثر عثمان رضي الله عنه بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع أنه وقع في روايته تحريف فأن ابن أشتة أخرجه في كتاب المصاحف من طريق الأعلى بن عبد الله بن عامر قال:

لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال أحسنتم ـ وأجملتم أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا فهذا الأثر لا إشكال فيه فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأي فيه شيئا على غير لسان قريش كما وقع لهم في التابوت والتابوه فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك كما ورد من طريق آخر، ولعل من روى ذلك الأثر حرفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان.

ونقل السيوطي في الإتقان الرد على ذلك مع بسط قال ١ ـ ٢٢٥ وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة أحدها.

أن ذلك لا يصح عن عثمان فأن إسناده ضعيف مضطرب منقطع . ولأن عثمان جعل للناس أماما يقتدون به فكيف يرى به لحنا. ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم.

وأيضا فأنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتب مصاحف عدة.

فأن قيل إن اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقها على ذلك أو في بعضها فهو اعتراف بصحة البعض ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن.

الوجه الثاني على تقدير صحة الرواية أن ذلك محمول على الرمز والاشارة ومواضع الحذف نحو الكتب والصبرين . . .

الثالث أنه مؤ ول على أشياء خالف لفظها رسمها.

وقال ابن الأنباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة.

وما يشهد عقل بأن عثمان وهو أمام الأمة الذي هو أمام الناس في زمنه وقدوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الأمام فيتبين فيه خللا ويشاهد في خطه زللا فلا يصلحه كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز ولا يعتقد أنه أخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه.

ومن زعم أن عثمان أراد بقوله أرى فيه لحنا أرى في خطه لحنا أذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وأفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب لأن الخط منبيء عن النطق فمن لحن في كتبه فهو لاحن في نطقه ولم يكن عثمان ليؤخر فسادا في هجاء ألفاظ

القرآن من جهة كتب ولا نطق ومعلوم أنه كان مواصلا لدرس القرآن متقنا لألفاظه موافقا على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي.

ثم يقول: وبعد فهذه الأجوبة لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة أما الجواب بالتضعيف فلأن إسناده صحيح كما ترى وأما الجواب بالرمز وما بعده فلأن سؤال عروة عن الأحرف المذكورة لا يطابقه فقد أجاب عنه ابن أشته وتبعه ابن جبارة في شرح الرائية بأن معنى قولها أخطأوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز قال والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء وأن طالت مدة وقوعه.

وأما قول سعيد بن جبير لحن من الكاتب فيعني باللحن القراءة في اللغة يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته وفيها قراءة أخرى.

وقال الزجاج من الخزانة ٢ ـ ٣٠٢ عن الآية والمقيمين الصلاة وقال بعضهم في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جدا لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم ـ القدوة وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه.

وهذا ساقط عمن لا يعلم بعدهم وساقط عمن يعلم لأنه يقتدي بهم فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم والقرآن محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الاعراب.

وقال ابن تيمية (المواهب ٢ ـ ٨٢):

زعم قوم ان قراءة من قرأ أن هذان لساحران لحن وأن عثمان رضي الله عنه قال إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل فأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن الكريم مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته وقد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوت بالهاء

على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمان رضي الله تعالى عنه وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش.

ولما بلغ عمر أن ابن مسعود قرأ عني حين على لغة هذيل أنكر عليه ذلك وقال أقرىء الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم (المواهب الفتحية ٢ ـ ٨٣).

وفي شرح الرائية ألابن القاصح هذا الخبر لا يصح عن عثمان لأن راويه ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئا ولا رأياه وظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان لما فيه من الطعن عليه في منصبه ونصيحته للمسلمين فغير ممكن أن يتولى لهم جمع القرآن مع سائر الصحابة ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده. (المواهب الفتحية ٣ ـ ٨٣).

قال الرازي في تفسيره:

إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن ـ العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى.

وقال ابن حزم في كتاب الفصل:

ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطينة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر ابناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه ثم اذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه.

قال النيسابوري على هامش الطبري ١ ـ ٦ :

. . . ومع كل ما يوجد في الكشاف من المواضع المعضلات سوى الأبيات المعقدات فإن ذلك يوردها من ظن أن تصحيح القراءات وغرائب القرآن إنما يكون بالأمثال والمستشهدات. كلا فإن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه.

في القرطبي ٥ ـ ٢ :

واختار العطف (تساءلون به والأرحام) الأمام أبو نصر ابن عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري وقال (عمن طعن فيها) ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواترا يعرفه أهل الصنعة وأذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ ـ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته.

ويقول أبو حيان في تفسيره ٣ ـ ١٥٨ عن قراءة حمزة تساءلون به والأرحام ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية.

ويقول أيضا في هذا المعنى في تفسيره ٤ ـ ٢٢٨ :

قال أبو الفتح إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها.

وقال أبو عمرو بن العلاء ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو

جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير.

ونحوه ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك وذهب عنهم كثيرة يعني الشعر في حكاية فيها طول.

وقال أبو الفتح فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.

وفي الاتقان ١ ـ ٩٤:

حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الأعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس السلامة عند أهل الدين اذا صحت القراءاتان أن لا يقال إحداهما أجود لأنها جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

النحويون بين القياس والسماع

القياس مصدر من مصادر اللغة وقد تشعبت فيه أنظار النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره.

لقد كان مما قننوه وقعدوه هذا الأصل. إنما يقاس على الكثير لا على القليل. ثم نرى منهم في مواطن عديدة روح التمرد على هذا الأصل يتخطون حدوده ولا ينتهون إلى معالمه.

فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه ومن قليل جعلوه أصلا يحتذى وقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك.

١ ـ هل يتخالج أحدا شك في كثرة صياغة اسم المفعول من الثلاثي

وإلى جانب هذا فنرى الرماني يتوقف في صياغة اسم المفعول من نفع.

في تفسير البحر لأبي حيان ١/٣١٩

رأيت في شرح الموجز الذي للرماني في النحو وهو تأليف رجل يقال الأهوازي وليس بأبي على الأهوازي المقرىء أنه لا يقال من نفع اسم مفعول نحو منفوع والقياس النحوي يقتضيه.

٢ ـ أو لم يكثر تأنيث اسم التفضيل وجمعه ومع هذا فاستمع لما يقوله ابو سعيد ـ قال أبو سعيد لا يستغنى في الجمع والتأنيث الفضلى والأفاضل عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفي والأظارف والظرفي كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمي والمجدي ـ (التصريح على التوضيح ٢ ـ ١٠٣).

وفي شرح الكافية للرضي أن ذلك قياس ٢ ـ ١٥٥ ومثله في شرح الشافية.

٣ ـ وقال الرضي فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا (شرح الكافية ٢ ـ ١٥٥).

٤ ـ وقال الرضي أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرته ليس بقياس مطرد (الشافية) ١ ـ ١٦٧).

٥ ـ وقال أيضا واعلم أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته انزعه استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل نقول هذا الباب مسموع كثير (الشافية ١ ـ ٧١).

٦ ـ وقوع المصدر نعتا وأن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا.

قال الصبان كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا أما على المبالغة أو على المجاز بالحذف أو المجاز المرسل وكلها مطردة.

٧ - وهل ينكر أحد كثرة وقوع المجاز في كلام العرب ومع هذا يجمد بعضهم ويحجر واسعا فيخالف في قياسية المجاز (المزهر ١ - ٢١٣).

ونرى النحويين قد يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك إلى سماع في الهمع ١ - ١٨٢.

١ - قال أبو حيان أجاز النحاة ترخيم المركب المزجي دون سماع والقياس يمنع وكذلك في الأشموني ٢ - ٣٩٨.

٢ - في المزهر ٢ - ٢١٣:

جمع فعل على أفعلة في المعتل أجازه النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب نحو ندي وأندية وقفا وأقفية بهذا أجاب الأخفش المازني.

ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل.

١ - يسمع الأخفش في جمع هدية هداوي فيجعلها أصلا يقيس عليه.

٢ - يقيس يونس على قروي في النسبة إلى قرية.
٣ - يقيس سيبويه على شنيء في النسب إلى شنوءة.
٤ - يقيس المبرد على تغلبي في النسب إلى تغلب.
٥ - يقيس الفراء على عدوي في النسب إلى عدة.
٦ - الجر على الجوار مقيس عند سيبويه.

وقد راع هذا التصرف أبا حيان فقال:

وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين. (الهمع ٢ - ٢٠٠).

لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يقيس على الشاذ ـ قال الأندلسي في شرح المفصل. الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين.

ولو نظرنا منصفين في مذهب أهل البصرة لرأينا من رجالها مشاركة للكوفيين في هذا النوع من القياس.

ألا تراهم أجمعوا على جواز تصغير أفعل في التعجب وهو فعل والتصغير من خصائص الأسماء.

قال سيبويه ٢ ـ ١٣٥:

سألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم أو يهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها أياها في أشياء كثيرة. ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت مليح وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أفعله.

وعلى هذا تابع سيبويه علماء البصرة (كما في المغني ٢ ـ ١٨٤ والصبان ٢ ـ ٢٣٤).

فهل رأيت أعجب من هذا أن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش.

ثم لو كان الوارد عن العرب من تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوغ القياس عليه لاحتملنا كلفته فكيف والمسموح لفظتان.

في الصحاح لم يصغروا من الفعل غير قولهم ما أميلح زيدا وما أحيسنه.

وقال الصاغاني في العباب يقولون ما أميلح زيدا ولم يصغروا من الفعل غيره وغير قولهم ما أحيسنه (خزانة الأدب ١ ـ ٤٧) ونقل السخاوي أن البيت يا ما أميلح غزلانا شدن لنا لمحدث.

وأرى رغبة في الفائدة وتوضيحا لمدى اختلاف النحاة في أمور القياس أن أقدم لمحات خاطفة عن جمهرة النحويين قداماهم ومحدثيهم علها تفصح عن اتجاههم بعد أن بينت موقف المبرد في ذلك.

سيبويه

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ قاس على شنيء في النسب إلى شنوءة (كتابه ٢ ـ ٧٠) الشافية ٢ ـ ٢٣.

٢ ـ قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (كتابه ١ ـ ٢٧٢) (حاشية الخضري ١ ـ ٢١٤).

٣ ـ بناء فاعل من العدد المركب مقيس بمعنى جاعل وأن لم يسمع (الكافية ٢ ـ ١٤٨ ـ ابن يعيش ٦ ـ ٣٦)

٤ ـ فَعالِ الأمر مقيس بشرطه (الكافية ٢ ـ ٧١ ابن يعيش ٤ ـ ٥٢).

٥ ـ تنقاس صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من أفعل (الكافية ٢ ـ ١٩٨ + ٢ ـ ٢٨٦).

٦ ـ جوز بناء الفعل الجامد والناقص للمجهول وأن لم يسمع (الهمع ٢ ـ ١٦٥).

٧ ـ الجر على الجوار مقيس عنده (الهمع ٢ ـ ٥٥ صبان ٢ ـ ٢٦٧).

٨ ـ فُعَل في سب الذكور مقيس (الأشموني ٢ ـ ٣٨١).

٩ ـ إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجد قلبت الثانية ألفا ثم همزة والمسموع من جميع ذلك ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه نحو سيائد وبيائع جمع بيع (الشافية ٣ ـ ١٣٠).

١٠ ـ يقيس ما كان على مَفْعَلة لما كثر بالمكان كمأسدة ـ قال في كتابه ٢ ـ ٢٤٩.

هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة . . .

وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تكلم به.

١١ ـ يقيس تصحيح اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي نحو مغزو ونحو عتو. قال في كتابه (٢ ـ ٣٨١):

ومن ثم قالوا مغزو كما ترى وعتو فاعلم وقالوا عتي ومغزى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة.

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ جمع الجمع وجمع أسماء الأجناس والمصادر وأن اختلفت أنواعها ليس بقياس (الهمع ٢ ـ ١٨٣ ـ الشافية ٢ ـ ٢٠٨ وقال في كتابه ٢ ـ ٢٠٠):

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر وقالوا التمران.

٢ ـ لا يقس في النسب على ثقفي وقرشي شافية ٢ ـ ٢٩.

٣ ـ لا يجيء المصدر على مفعول الشافية ١ ـ ١٧٥ .

٤ ـ لا تعمل لكن المخففة لعدم السماع (المغني ١ ـ ٢٢١ ـ الأشموني ١ ـ ٣٤٩) .

٥ ـ لا يقدم التمييز على عامله المتصرف الأشموني ٢ ـ ٩٠ .

٦ ـ لا تجر حتى والكاف الضمير الكافية ٢ ـ ٣١٩ ـ الهمع ٢ ـ ٢٣ .

٧ ـ لا يقيس وقوع المصدر حالا قال في كتابه ١ ـ ١٨٦ .

وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر ها هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة .

٨ ـ لا يقيس مجيء فاعل وفعال بمعنى النسب قال في كتابه ٢ ـ ٩٠ .

وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البربرار ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق .

٩ ـ لا يقيس بناء المقالية قال في كتابه ٢ ـ ٢٣٩ .

وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك .

١٠ ـ لا يقيس على الحذف من نحو ظلت قال في كتابه ٢ ـ ٤٠٠ هذا باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئب. . . وذلك قولهم أحست يردون أحسست. . . ومثل ذلك ظلت، وفي الهمع ٢ ـ ٢١٨ .

قال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف، وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن

ذلك مطرد في مثال هذه الأفعال كأحبّ وانحط، وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أن ذلك لا يطرد.

وفي الأشموني ٣ ـ ٣٧٥.

وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم.

أبو الحسن الأخفش سعيد

صاحب القدح المعلّى في التوسع في القياس وجرى فيه بغير عنان حتى كان منه أنه جعل الكلمة الشاذة والنادرة قياساً يتبع على حين نراه في مواطن قليلة ضعيفاً بالقياس متوقفا فيه ـ وهي:

١ ـ لا يتجاوز المسموع فيها إذا اكتنف حرفا علة باب مساجد فلا يقلب الثانية همزة إلا فيها إذا اكتنف الألف واوان إذ ورد السماع به ـ (الشافية ٣ ـ ١٣٠).

٢ ـ بناء فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل غير مقيس لعدم السماع ـ (المقتضب ـ ١٧١).

٣ ـ أضافة ثلاث ونحوها إلى اسم الجنس نحو ثلاثة أنفس وتسعة رهط غير مقيسة (كافية ٢ ـ ١٤٣. الهمع ١ ـ ٢٥٣).

٤ ـ تقديم معمول الحروف الناسخة إن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو (فلا تلحن فيها فإن بحبها: أخاك مصاب القلب جم بلابله) مقصور على السماع (الهمع ١ ـ ١٣٥.

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ سمع في جمع هدية هداوي فجعلها أصلا يقاس عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة (الشافية ٣ ـ ٦١، ٣ ـ ١٨٢ ـ الأشموني ٣ ـ ٣٢٩).

٢ ـ وصل إلى الموصولة بالمضارع مقيس (المغنى ١ ـ ٤٧).

٤ ـ قاس زيادة الباء في الإيجاب (المغنى ١ ـ ١٠٠).

٥ ـ يقيس اقتران الجملة الواقعة خبراً للتواسخ بالواو مخالفاً البصريين (الهمع ١ ـ ١١٦ ـ صبان ١ ـ ٣٠١).

٦ ـ يقيس حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس، وقصره سيبويه والمبرد على الضرورة (المغنى ١ ـ ١٣).

٧ ـ لا تثنى وتجمع اسماء العدد سوى مائة وألف للاستغناء عنها إذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة وغير ذلك، وأجاز ذلك الأخفش (الهمع ١ ـ ٤٣).

٨ ـ التعدية بالهمزة مقيسة في كل فعل فيقول أظن (شافية ١ ـ ٨٤ همع ١ ـ ١٥٩ ـ الخصائص ١ ـ ٢٧٩).

٩ ـ أجاز الكسر في ألم الله قياساً لا سماعاً، ومنعه سيبويه (ابن يعيش ٩ ـ ١٢٤ ـ الشافية ٢ ـ ٢٣٦).

١٠ ـ أجاز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب قياساً على ضمير الغائب مع الكوفيين (الهمع ٢ ـ ١٢٧).

١١ ـ يبني التعجب من كل فعل مزيد (الهمع ٢ ـ ١٦٦).

١٢ ـ يقيس الإلحاق بتكرير اللام من الثلاثي لألحاقه بالخماسي مع عدم السماع.

١٣ ـ يجوز جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان مع عدم السماع (الكافية ١ ـ ٣٠٩ ـ اشموني ٢ ـ ٢٨٩).

١٤ ـ يقيس على نحو رب رجل وأخيه مخالفاً سيبويه. (الهمع ٢ ـ ٢٦).

١٥ ـ دخول أل على الجزئين في العدد المركب مقيس نحو الأحد العشر درهماً مع الكوفيين (شرح الكافية ٢ ـ ١٤٦).

١٦ ـ في تصريف المازني ـ ١٢٣.

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن يبنى على ما بنت العرب على أي مثال سألته إذا قلت ابن لي مثل كذا وإن لم يكن من أمثلة العرب ويقول إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب، وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان ما قيس على كلام العرب فهو

من كلامهم وما لم يكن في كـلام العرب فليس لـه معنى في كلامهم فكيف يجعـل مثالا من كـلام قوم ليس لـه في أمثلتهم معنى وهذا هـو القيـاس ألا تـرى أنك إذا سمعت قـام زيد أجـزت أنت ظرف خـالد وحمق بشـر وكان ما قسته عربياً كـالذي قسته عليه لأنـك لم تسمع أنت ولا غيـرك اسم كل فاعل ومفعول وإنما سمعت بعضـاً فجعلته أصـلاً وقست عليه مـا لم تسمع فهذا أشبه وأقيس.

قال أبو الفتـح ولو كـان الغرض في البنـاء تمثيل الكلمـة من المبنى منه لزال الخلاف لأنهم كلهم يجمعون على أنـه لو قيـل لهم ماوزن عـدودن من الفعـل لقالـوا فعوعـل ولو قيـل لهم أتجيزون إلحـاق بنـات الثلاثـة ببنـات الخمسة على مثال فعوعل حتى يقولوا ضرورب لما قاسـوه فلا يقـولون هـذا رجل ضروب كما يجيزون. رجـل ضربني ولـو قيل لهم مـا وزن عدودن من ضرب لقالوا ضرورب يـريدون بـه المثال لا غـير ولا يريـدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفة كما يقولون هذا رجل ضريب وهذا رجل ضربني.

المازني

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ يقيس قلب الـواو المكسـورة الـواقعـة أولا همـزة نحـو أشـاح (تصريف المازني ـ ١٥٠. أشموني ٣ ـ ٣٢٢).

٢ ـ الالحـاق بتكريـر اللام يقيسـه في الثلاثي لألحـاقه بـالربـاعي وفي الرباعي لالحاقه بالخماسي قال في تصريفه ـ ١٢١.

قال أبو عثمان وأما الحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع الـلام على مـا ذكـرنا لـك لأن المطرد ومـا الحق بالخمسـة من الأربعة بغـير موضـع الـلام فمختلف قالوا فدوكس فألحقوه بالواو بالخمسة وقالوا عميثل فألحقوه بـاليـاء ونظيره من الثلاثة عطود ألحقوه بالواوين فهـذا يدل عـلى أن الملحق يسوي اللام مختلف واللام غير مختلف.

٣ ـ يقدم التمييز على عامله المتصرف قياساً (المقتضب ٢٣٨ ـ الأشموني ـ ٢ ـ ٩٠).

٤ ـ يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الاشارة وأي قياساً على يازيد الظريف، ولم يثبت الكافية ١ ـ ١٢٩.

٥ ـ يقيس فتح همزة ان وإن كان في خبرها اللام (العيني ٢ ـ ٢٢٣).

٦ ـ قاس على حمرايين في تثنية حمراء (الكافية ٢ ـ ١٦٢).

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ منع تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ورده أبو حيان لسماع نحو العمرين مع اختلاف اللفظين. (الهمع ١ ـ ٤٢).

٢ ـ لا يقيس صياغة فاعل بمعنى جاعل من العدد المركب لعدم السماع (المقتضب ـ ١٧١).

٣ ـ زيادات الأفعال ليست قياسية. (الخصائص ـ ٢٧٩).

يونس

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ قاس على قروي في النسب إلى قرية (الشافية ٢ ـ ٤٧).

٢ ـ جوز تعريف الحال مطلقاً قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك (الهمع ١ ـ ٢٣٩).

٣ ـ تعمل لكن المخففة قياساً على أنّ وانّ وكأنّ (الهمع ١ ـ ١٤٣).

٤ ـ أجاز حكاية سائراً لمعارف قياساً على العلم (الأشموني ٣ ـ ١٣١).

تشدد

فمنع مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (حاشية الخضري على ابن عقيل ١ ـ ٢١٤.

توسع الجرمي

١ ـ أجاز الجر بعد ما خلا وما عدا على تقدير ما زائدة. قال ابن هشام فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه (المغنى ١ ـ ١١٦ ـ الهمع ـ ١ ـ ٢٣٣).

٢ ـ أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وأن لم يكن مهموزاً ووافقهم الجرمي قياساً لا سماعاً.

قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء. وفي الإفصاح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وإنما جاء في الشعر (الهمع ٢ ـ ٢٠٩).

٣ ـ يقدم التمييز على عامله المنصرف (الأشموني ٢ ـ ٩٠).

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ منع التنازع فيما تعدد مفعوله وخصه بالمتعدي إلى واحد قال لأنه لم يسمع عن العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع. والجمهور قالوا سمع في الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالي المبتدأات وأن لم يسمع لأنه قياس أصولهم فيقال في إعمال الأول أعلمني وأعلمته أياه إياه زيداً عمراً قائماً وفي إعمال الثاني أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه. (الهمع ٢ ـ ١١١ ـ الكافية ١ ـ ٧٣).

٢ ـ لا يقيس على استعمال أمام اسماً (الهمع ١ ـ ٢١١).

الكسائي

مظاهر توسعه في القياس

١ ـ ورد في تثنية نحو كساء كسايان فقاس عليه الكسائي (الهمع ١ ـ ٤٤ ـ الكافية ٢ ـ ١٦٣).

٢ ـ يجوز الاشتغال مع الفصل بالأجنبي قياساً على اسم الفاعل (الهمع ٢ ـ ١١٢).

٣ ـ يقيس اسم الفعل المنقول من الظرف (الهمع ٢ ـ ١٠٦) (الكافية ٢ ـ ٧١).

٤ ـ يبني التعجب من كل فعل مزيد (الهمع ٢ ـ ١٦٦).

٥ ـ تخفيف الهمزة في نحو الكمأة والمرأة بقلبها ألفاً مقيس (ابن يعيش ٩ ـ ١١١).

٦ ـ أجاز النصب بأذن بعد اسم إن نحو قوله (أني إذن أهلك أو أطيرا (الهمع ٢ ـ ٧).

٧ ـ جوز في السعة حذف النون فيجوز عنده قام الزيدا بغير النون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع من نحو بيضك ثنتا وبيضي مائتا (الهمع ١ ـ ٥٠).

٨ ـ نحو هو مني مقعد الكلب (مقيس) الهمع ١ ـ ٢٠٠).

٩ ـ تقاس على ما سمع من أضافة حيث إلى المفرد التوضيح ٢ ـ ١٦.

١٠ ـ قاس تصحيح اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواوي نحو مقوول (أشموني ٣ ـ ٣٥٨ ـ الشافية ٢ ـ ١٥٠).

١١ ـ يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغنى ـ ١١٦).

من مظاهر تشدد الكسائي

١ ـ خالف الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي وإن كان محرك لوسط (الهمع ١ ـ ١٨٢).

٢ ـ ذو وذات وأولو وأولات تلزم الإضافة إلى اسم جنس قياساً وإلى علم سماعاً نحو ذي يزن وذي رعين وقاسه الفراء والمختار جواز أضافتها إلى الضمير كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه خلافاً للكسائي في منعه ذلك إلا في الشعر ومثلها آل (الهمع ٢ ـ ٥٠).

من مظاهر تشدده في القياس

١ - منع عمل لا عمل ليس (الصبان ١ - ٢٠٩).

٢ - منع عمل إن النافية عمل ليس (المغنى ١ - ٢١).

٣ - سمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس من غير سماع لي عشرون غيره ومنعهما الفراء (شرح الكافية ١ - ٢٥٤).

٤ - يقصر نحو ضربني وضربت زيداً على المسموع (الشمني ٢ - ١٨٠).

٥ - أنكر الجر بالجوار مطلقاً (الهمع ٢ - ٥٥ - الصبان ٢ - ٢٦٧).

٦ - منع حذف الجار وبقاء عمله في جواب الاستفهام (الهمع ٢ - ٣٧).

٧ - يمنع ضم العين مطلقاً في جمع فعله وكسرها في جمع فعلة جمع مؤنث صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات (شرح الكافية ٢ - ١٧٧).

٨ - لم يجاوز المسموع من وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية إن اقترنت بالواو (الهمع - ١٠٧).

من مظاهر توسعه في القياس

١ - جوز زيادة أفعال النواسخ وكل فعل لازم بين ما وفعل التعجب إذا لم ينقص المعنى - الهمع - ١٢٠.

٢ - قاس على نحو وبهو في الجمع (الشافية ٣ - ١٧١).

٣ - أجاز حذف واو الفعل ويائه في سعة الكلام قياساً على قوله (والليل إذا يسر) - الهمع ٢ - ٢٠٦).

٤ - جوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً نحو لا إياه ههنا أولاً هذا وهو بعيد غير مسموع (شرح الكافية ١ - ٢٣٩).

٥ ـ تزاد كان بلفظ المضارع وتزاد أخراً قياساً على الغاء ظن (الهمع ١ ـ ١٢٠).

٦ ـ يقيس حذف هاء العوض من المضاف أن أمن اللبس نحو (وأقام الصلاة) شرح الكافية ١ ـ ٢٥٢).

٧ ـ ذو وذوات والفروع وأولو وأولات تضاف إلى علم قياساً (همع ٢ ـ ٥٠).

٨ ـ تجزم إذ وحيث دون ما قياساً على أين وأخواتها (الهمع ٢ ـ ٥٨).

٩ ـ تصحيح نحو سؤر جائز اختياراً (الهمع ٢ ـ ١٧٦).

١٠ ـ ينسب إلى المحذوف الفاء الصحيح اللام برد فائه بعد اللام قياساً على عدوي في النسب إلى عدة (الشافية ٣ ـ ٦٣).

توسع الزجاج

١ ـ يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الإشارة وأي قياساً على يازيد الظريف ولم يثبت (الكافية ١ ـ ١٢٩).

٢ ـ تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم نحو إن زيداً لفيك لراغب ومنعه المبرد (الكافية ٢ ـ ٣٣١) التصريح ١ ـ ٢٢٣.

ابن كيسان

جرى في أمور القياس بغير عنان وتوسع في كثير من مسائله.

١ ـ أجاز أحمرون وسكرانون مستدلا بقوله.

فما وجدت نساء بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا وهو عند غيره شاذ وأجاز أيضاً حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر السالم والأصل ممنوع فكذا الفرع (الكافية ٢ ـ ١٦٩).

٢ ـ يقيس تمييز المائة بمفرد منصوب (الأشموني ٣ ـ ١٠٦).

٣ ـ الجمهور على أنه لا يتجاوز المسموع من الفصل بين ما وفعل التعجب بغير كان فلا يقاس المضارع يكون وقاسه ابن كيسان (كافية ٢ ـ ٢٨٨).

٤ ـ يقيس تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث نحو الشمس طلع (الهمع ٢ ـ ١٧١).

٥ ـ أجاز مع الكوفيين جمع نحو طلحة بالواو والنون (كافية ٢/١٦٨ ـ الانصاف ـ ٤).

٦ ـ يجري نحو يا كريم ابن كريم مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح مع الكوفيين (همع ١ ـ ١٧٦).

٧ ـ أجاز ظهور فعل القسم مع الواو فيقول حلفت والله لأقومن. (الهمع ٢ ـ ٣٩).

أبو علي الفارسي

من مظاهر توسعه

١ ـ ورد في تثنية قراء قرا وان فقاس عليه (الهمع ١ ـ ٤٤).

٢ ـ قاس إضافة ثلاث ونحوها الى اسم الجمع (الهمع ١ ـ ٢٥٣).

٣ ـ يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغني ١ ـ ١١٦).

٤ ـ الالحاق بتكرير اللام. مقيس كما ذكره عنه ابن جني.

من مظاهر تشدده

١ ـ تخفيف الياء من تحولين يوقف عند المسموع يقصد ذوات الياء (الهمع ٢ ـ ٢١٨).

٢ ـ لا يبنى الفعل الجامد والناقص للمجهول لعدم السماع (الهمع ٢ ـ ١٦٥).

وفي شرح تصريف المازني.

قال أبو علي الفارسي إن الغرض مما تدونه من هذه الدواوين إنما هو

ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع.

أبو الفتح بن جني

من مظاهر توسعه

قال في الخصائص ١ ـ ١١٩.

وأعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضريب هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياساً.

وقال في ٣٦٣ ـ قال أبو علي:

لو شاء شاعر أو ساجع أو متوسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخال وضريب زيد عمراً ومررت برجل ضريب وكرمم ونحو ذلك.

قلت له أفترتجل اللغة ارتجالا قال ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال ألا ترى أنك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال فرفعك أياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ومنسوبا إلى لغتها.

١ ـ ولع ابن جني بقياسيّة هذا الإلحاق ومثله في شرحه لتصريف المازني فقال مثل الإلحاق بتكرر اللام والألحاق بغير تكرير اللام مثل رجلين لكل منهما دراهم وكل منهما محتاج لأنفاقها فأحدهما ترك دراهمه بحالها لم يعرض لها وذهب يدان غيرها لينفقها فلما فني ما أدان عاد إلى ماله لينفق منه وهذا

ليس في حزامة من بدأ بإنفاق ماله فلما فني دعته الضرورة إلى أن يدان ويسأل.

٢ - قاس على شنئي في النسب إلى شنؤة.

٣ - إذا ثبت المصدر فالفعل في الكف (الخصائص ١ - ١٢٧).

٤ - إذا ثبت اسم المفعول فالصفة في الكف (الخصائص ١ - ١٢٧).

٥ - اسم الزمان والمكان والمصدر من الرباعي مقيس (الخصائص ١ - ٣٧١).

٦ - عقد بابا في الخصائص ١ - ٤٣٩ في اللغة المأخوذة قياسا. تكلم فيه عن وصايا الجمع وأسماء الفاعلين - والمفعولين وأسماء الزمان والمكان ومضارع فعل.

٧ - في الهمع ٢ - ٥١:

يقاس حذف المضاف إذا لم يستبد الثاني بنية الحكم نحو واسأل القرية وأشرب في قلوبهم العجل فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا فأجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد.

٨ - يؤكد المضارع المنفي بلا إن كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عنده (الكافية ٢ - ٣٧٥).

٩ - يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغني ١ - ١١٦). (الهمع ١ - ٢٣٣).

من مظاهر تشدده

١ - أنكر الجر على الجوار مع الفراء (الهمع ٢ - ٥٥) (صبان ٢ - ٢٦٧).

٢ - لا يقيس النسب على ثُقفي وقرشي.

ابن مالك

له رغبة في التوسع في القياس واحتفال به فمن مظاهر توسعه.

١ - توصل أل الموصولة بالمضارع قياسا مع الكوفيين (المغني ١ - ٤٧).

٢ - جوز نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة قياسا نحو قد كنت في خير فتعرفه (الهمع ٢ - ١٢).

٣ - يقاس العلم الموصوف بابنة على الموصوف بابن في النداء (الهمع ١ - ١٧٦).

٤ - أجاز القياس على إياي وأيانا في التحذير (الاشموني ٢ - ٤١٢).

٥ - يجوز حذف الياء من مفاعيل ونحوه في الاختيار مع الكوفيين مستدلين بقوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) فيقولون عصافر وسراول (الهمع ٢ - ١٨٢).

٧ - قاس تأكيد المضارع المنفي بلا إن اتصلت بالمنفي مع ابن جني (الكافية ٢ - ٣٧٥).

٨ - يقال في حم حمون وإن لم يسمع ومنعه أبو حيان.

٩ - يجوز حذف العائد المجرور إن تعين حرف الجار ومنعه أبو حيان (الهمع ١ - ٩٠).

١٠ - شرط الوصف المكتفي بمرفوعه تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتها قياسا على ما والهمزة ووقف عند المسموع أبو حيان (الهمع ١ - ٩٤).

١١ - رفع اسم التفضيل للظاهر جاء بعد النفي وقاس عليه الناظم النهي والاستفهام وخالفه أبو حيان (الهمع ٢ - ١٠٢).

١٢ - المفعول معه مقيس مطلقا (الهمع ١ - ٢١٩).

١٣ - قال في التسهيل:

ويطرد صوغ فعّل من أسماء الأعيان لأصابتها نحو جلده ورأسه أو إنالتها نحو شحمه ولحمه أطعمه ذلك أو عمل بها نحو رمحه وسهمه أصابه بالرمح والسهم.

من مظاهر تشدده في القياس:

١ - إضافة ثلاث ونحوها الى اسم الجمع لا تنقاس مع الأخفش (الهمع ١ - ٢٥٣).

٢ - لا يلي إن المخففة إلا الماضي ولا يقاس على ما ورد من المضارع وخالفه أبو حيان (الهمع ١ - ١٤٢).

٣ - إضافة لبيك إلى الظاهر والغائب شاذة وخالفه أبو حيان (الهمع ١ - ١٩٠).

٤ - لا ينقاس فعل في سب الذكور.

٥ - لا يقيس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل قال في التسهيل.

واستعمال أفعل التفضيل عاريا من الأضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع (صبان ٢ - ٢٥٨).

أبو حيان

لعله أكثر النحويين زهدا في الاحتكام إلى القياس والنزول عند حكمه

وكـان يؤثر الـوقوف عنـد المسموع وينتهي إليـه دون أن يحاول التـوسع في إجراء القياس في الأشباه والنظائر. ولذلـك نجده كثـير الاختلاف مـع ابن مالك الذي كان يحتفل بالقياس ويتوسع فيه.

من مظاهر تشدده

١ ـ حذف أل من الذي والتي واللذان واللذين والـلاتي لغة حكـاها ابن مالك وقرىء (صراط لذين أنعمت عليهم) قال أبو حيان ولم يـورد ابن مالك شاهدا سـوى هذه القـراءة وجوز البـاقي قياسـا لا سماعـا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها (الهمع ١ ـ ٨٣).

٢ ـ جـوز ابن مالـك حذف العـائد المجـرور بحرف الجـر إذا تعـين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيـه والذي رطـل بدرهم لحم أي منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. وقال أبو حيان لم يذكر ذلـك أحد في الصلة وإنمـا ذكره في الخبـر فـلا ينبغي أن يقـاس عليـه ولا أن يـذهب إليـه إلا بسمـاع عن العرب ـ (الهمع ١ ـ ٩٠).

٣ ـ شـرط الوصـف المكتفي بمـرفـوعـه تقـدم نفي أو استفهـام بـأي أدواتهـا كما ولا وأن وغـير وكالهمـزة وهـل ومـا ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيـان هكذا زعم النـاظم قياسـا على سمـاع ما والهمـزة وقصره أبـو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما (الهمع ١ ـ ٩٤).

٤ ـ قال أبو حيان وأما أذا كان معمول خبر الحروف الناسخة مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقيا ما قائم وأن زيدا لأحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم أنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع. (الهمع ١ ـ ١٣٩).

٥ ـ إن كان خبر إن المخففة متصرفا غير دعـاء قرن غـالبا بنفي قـال

أبو حيان ولم يحفظ في ما ولا في لما فينبغي أن لا يقدم على سماعه حتى يحفظ (الهمع ١ ـ ١٤٣).

٦ ـ لا ينقاس التضمين عند أبي حيان (الهمع ١ ـ ١٥١).

٧ ـ إذا تنازع عاملان والأول من باب ظن فيضمر مؤخرا إن كان منصوبا وتوقف أبو حيان فقال الذي ينبغي الرجوع إلى السماع فإن استعمله العرب في ظن في هذا الباب اتبع وإلا توقف في إجازته لأن عود الضمير على شيء لفظا لا معنى قليل وخلاف الأصل فلا يقاس عليه (الهمع ٢ ـ ١١٠).

٨ ـ لا يخبر عن كأين إلا بجملة فعلية قال أبو حيان قد استقريت ما وقعت فيه فوجدت الخبر لا يكون إلا كذلك ولم أقف على كونه مفردا أو جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغي أن لا يقدم على شيء من ذلك إلا بسماع من العرب (الهمع ٢ ـ ٧٦).

٩ ـ أجاز ابن عصفور وابن قتيبة دخول الجار على كأين قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ولا يحفظ في كلامهم (الهمع ـ ٢ ـ ٧٦).

١٠ ـ قال الناظم إن كان اسم التفضيل من متعد إلى اثنين تعدى إلى واحد باللام وأضمر ناصب للثاني نحو هو أكسى للفقراء الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعا من لسانهم (الهمع ٢ ـ ١٠٢).

١١ ـ رفع اسم التفضيل للظاهر ورد بعد النفي وقاس عليه الناظم النهي والاستفهام نحو لا يكن غيرك أحب إليه الخبر منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لايمن.

ومنعه أبو حيان قائلا إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي

وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ولا سيا ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع (الهمع ٢ ـ ١٠٢).

١٢ ـ أجاز الناظم التوكيد اللفظي في فاعل نعم وبئس قال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز إلا بسماع (الهمع ٢ ـ ٨٥).

١٣ ـ منع أبو حيان قياس إجراء الجوامد المضمنة معنى المشتق مجرى الصفة المشبهة نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه ـ (الهمع ٢ ـ ١٠١).

١٤ ـ قال أبو حيان لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع (الهمع ٢ ـ ١٣).

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ يلي إن المخففة المضارع قياسا (الهمع ١ ـ ١٤٢).

٢ ـ يقيس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (الهمع ١ ـ ٢٤٠).

٣ ـ يقيس إضافة لبيك إلى الظاهر والضمير الغائب ـ (الهمع ١ ـ ١٩٠).

٤ ـ يوقف عند المسموع من نحو رب رجل وأخيه عند سيبويه وقاس عليه الأخفش والناظم وأبو حيان (الهمع ٢ ـ ٢٦).

٥ ـ يقيس فعل في سب الذكور.

ألا يدل ما قدمته وهو غيض من فيض على أن الكثير من مسائل القياس.

ذهب الأئمة فيه بين محرم ومحلل

كما يدل على أن موقف بعض الأئمة يدعو إلى العجب.

فبينما نراه في مواطن سمحا سهلا يطرد القياس ويجيزه ولو على مثال واحد شاذ إذ نراه في أخرى شحيحا ضنينا لا يجيزه إلا مصردا محسوبا.

في رأيي أن لا نستمع إلى كل صوت ينادي بفتح باب القياس على مصراعيه كما لا نقف في وجه كل متشدد بل نترافع إلى حاجتنا فنستوحيها ونستلهمها ونسترشد بها في قبول هذا القول واستحسانه أو رفض ذلك واستهجانه غير ناظرين إلى من قال به وصدر عنه أكوفي أم بصري فرد أم جمهور.

الرد على بعض دعاوى المبرد

كثير من دعاوى المبرد مبعثة الرغبة في أن يجري الكلام على نسق مطرد لا محيص عنه ولا مفر منه فيدعوه ذلك إلى أن ينكر غيره ولا يعترف بسواه ولا يقبل شذوذا فيه فحذف الحركة دون مقتض لما كان على خلاف القياس دعاه ذلك إلى أن ينكر رواية بيت امرىء القيس فاليوم أشرب غير مستحقب ورواية غيره وإن كان مثله ورد في كلام العرب كما أن في القرآن الكريم اثنتي عشرة آية قرئت بالتسكين قراءة سبعية متواترة وفي الغيث - ٣٨ إنها لغة بني أسد وتميم وكذلك في شرح الشاطبية - ١٥٥.

١ - في الكامل ٨ - ٤٨.

أما قوله لولاك فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... ثم يقول: قال أبو العباس والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول لولا أنت كما قال الله عز وجل لولا أنتم لكنا مؤمنين. ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده.

قال الأعلم ١ - ٣٨٨:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي.

الشاهد في إتيانه بضمير الخفض بعد لولا وهي من حروف الابتداء ووجه ذلك أن الاسم المبتدأ بعدها لا يذكر خبره فأشبه الاسم المجرور في انفراده والمضمر لا يتبين فيه الأعراب فوقع مجروره موقع مرفوعه والأكثر لولا أنت قياسا على الظاهر. وكان المبرد يرد مثل هذا ويعطن على قائل هذا البيت ولا يراه حجة وهذا من تحامله وتعسفه وقد أنشد غير سيبويه لرؤبة.

لولا كما قد خرجت نفساهما

ورؤبة عند المبرد وغيره من أفصح العرب.

وفي تعليق السيرافي في قوله وكم موطن لولاي.

أنكر هذا المبرد وخطأ الشعر وقال إنه من قصيدة فيها خطأ كثير قال أبو سعيد ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب.

وفي الإنصاف المسألة ـ ٩٧ ص ٢٨٥ :

وأما إنكار أبي العباس المبرد فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم قال الشاعر:

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قلة النيق منهوي

وقال الآخر:

أتطمع فينا من أراق دماءنا   ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقال بعض العرب:

لولاك في هذا العام لم أحجج

٢ ـ في الكافية ١ ـ ١٧٣ :

ذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني أنه يجعلها أيضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال. قال السيرافي في حكاية سيبويه لا ترد (يقرا ما في المقتضب قبل ما في الشافية).

٣ - في الشافية ٢ - ٢٢٣ :

نقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء وسيبويه أوثق من أن ترد روايته عن العرب ولا سيما إذا لم يمنعها القياس.

في المقتضب - ٤٦٣ وأما ضحى . . . وعشية وعتمة وعشاء وظلام وصباح ومساء إن أردت بهن النكرات فهن متصرفات. . . فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنونه لأنهن نكرات).

٤ - وقال المبرد في المقتضب - ٢٢٠ :

واعلم أن من العرب من يقول اللهِ لأفعلن يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض.

قال سيبويه في كتابه ٢ - ١٤٤ .

ومن العرب من يقول اللهِ لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب في قوله.

وجناء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها

وحذف حرف الجر مع بقاء عمله جائز في لفظ الله عند البصريين والكوفيين وأجمعوا على سماع الله لأفعلن.

كما يعلم من مراجعة الأنصاف المسألة ـ ٥٧.

وقال الرضي في شرح الكافية ٢ ـ ٢٣٩:

أعلم أن حروف الجر لا تحذف قياسا مع بقاء عملها إلا في الله قسما عند البصريين وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لأفعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في ياللة ومنها قطع الهمزة في يا ألله وها ألله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله.

٥ ـ في المثل ماء ولا كصداء قال عنه صداء مثل حمراء ومن ثقل فقد أخطأ (الكامل ٥ ـ ٩٣).

في صحاح الجوهري ١ ـ ٢٣٩ صدد.

صداء اسم ركية عذبة الباء وفي المثل ماء ولا كصداء وقلت لأبي علي النحوي هو فعلاء من المضاعف فقال نعم وأنشد لضرار بن عتبة العبسي:

كأني من وجد بزينب هائم يخالس من أحواض صداء مشربا
يرى دون برد الماء هو لا وذادة إذا شد صاحوا قبل أن تتحببا

وبعضهم يقول صدءاء بالهمزة مثال صدعاع وسألت عنه في البادية رجلا من بني سليم فلم يهمزه.

وفي لسان العرب ١ ـ ١٠٤:

ورواه المنذري عن أبي الهيثم ولا كصداء بتشديد الدال والمدة.

٦ ـ قال في الكامل ٣ ـ ١٥٠:

وشجي مخفف الياء ومن شدد فقد أخطأ والمثل ويل للشجي من الخلي الياء في الشجي مخففة وفي الخلي مثقلة.

وفي لسان العرب ١٩ ـ ١٥١ رواية المثل بتشديد ياء الشجيّ. وكذلك في المصباح.

٧ ـ قال الجوهري في الصحاح الكُتّاب والمكتب واحد وجمعه كتاتيب ونقل صاحب اللسان هذا القول ثم نقل عن المبرد قوله: إن من جعل الموضع الكُتّاب فقد أخطأ وقال المكتب موضع التعليم والكتاب الصبيان.

وذكر شارح القاموس عن شرح الشفاء أن استعمال الكتاب للمكتب وارد في كلامهم وأنه استفاض بهذا المعنى كقوله:

وأتى بكتاب لو انبسطت يدي فيهم رددتهم إلى الكتاب

(يراجع اللسان ١٩ ـ ٦٩ ـ والصحاح ١ ـ ٩٦).

هذا ما يتسع له المقام من النظر والتعليق على الأصول العامة وأود أن يكون للمسائل الفرعية نصيب من التعليق وحظ من النظر.

عرف عن علماء الكوفة أنهم لا يسرعون إلى التأويل ولا يسرفون في التقدير ولهم رأي في خبر كان وأخواتها إذا كان ماضياً يبدو غريباً إذا قيس بما شهر عنهم.

اشترطوا في خبر كان وأخواتها إن كان ماضياً اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة فهي في نحو قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله تلحظ إذ لم تلفظ ونرى المبرد يقرهم على هذا التقدير. في خزانة الأدب ٢ ـ ٧٦.

وكان طوى كشحاً على مستكنة هو عند المبرد بأضمار قد أي قد طوى قال لأن كان فعل ماض فلا يخبر إلا باسم أو بما ضارعه قال ولا يجوز كان زيد قام لأنّ زيد قام يغنيك عن كان. وخالفه أصحابه فقالوا الماضي قد ضارع الاسم أيضاً فهو يقع خبراً لكان كما يقع الاسم والفعل المستقبل وأما قولك كان زيد قام فإنما جيء بمكان لتؤكد أن الفعل لما مضى.

ويقول الرضى في شرح الكافية ١ - ٢٣١ .

ولا منـع من قيام شيئين يفيدان ١ - ٢٣١ .

ولا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .

ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين ابن هشام في المغنى ٢ - ١٦٣ .

والسيوطي في الهمع ١ - ١١٣ .

وكثرة وقـوع خبـر كـان مـاضيـاً دون قـد في القـرآن الكـريم وكـلام الفصحاء يبعد من التـزام هذا التقـدير الـذي لا موجب لـه ولا داعي إليه قال الله تعالى .

١ - إن كنت قلته فقد علمته .

٢ - إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكـاذبين وأن كـان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين .

٣ - إن كنتم آمنتم .

٤ - أو لم يكونوا أقسموا بالله .

٥ - ولقد كانوا عاهدوا الله .

ومن الشعر (وقاتله زخرجة الحارث) .

٦ - وكنا حسبنا كل بيضاء شحمـة عشية لاقينـا جذامـاً وحميراً وقـال زهير بن أبي سلمى .

٧ - وكـان طوى كشحـاً على مستكنـة = فلا هـو أبداهـا ولم يتقـدم

وقال النابغة الذبياني .

٨ - أضحت خـلاء وأضحى أهلهـا احتملوا =

أخنى عليهـا الـذي أخنى على لبد .

٩ - في كامل المبرد ٤ - ٢٤٨ لعدي بن زيد .

ثم أضحـوا عصف الـدهـر بهـم وكـذاك الـدهـر حـالا بعـد حـال

وكذلك يلتزم البصريـون سوى الأخفش تقـدير قـد في الماضي المثبت الواقع حالا إن لم توجد .

وأقرهم المبرد على ذلك فمنع وقوع الماضي المجرد من قد حالا. قال في المقتضب - ٣٩٠.

فإن قلت فأجر كان بعد المعرفة واجعلها حالا لها فأن ذلك قبيح وهو على قبحه جائز في قول الأخفش وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه وفعل لما مضى فلا يقع في معنى الحال ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل يأكل قلت على هذا مررت بزيد يأكل. فكان معناه مررت بزيد آكلاً وإذا قلت أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول هو يأكل أي هو في كل حال أكل فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا - الموضع وقد أجازه قوم أن يضعوا فعل في موضعها كما تقول إن ضربتني ضربتك والمعنى إن تضربني أضربك وهذا التشبيه بعيد لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها ألا ترى أنك تقول زيد يضرب غدا فإذا أدخلت لم قلت لم يضرب أمس فبدخول لم صارت يضرب في معنى الماضي.

وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهي قوله. أو جاءوكم حصرت صدورهم. وليس الأمر عندنا كما قالوا ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا مخرج الدعاء كما تقول لعنوا قطعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم فأما القراءة الصحيحة فإنما هي أو جاؤكم حصرة صدورهم.

وتناول حديث علماء البلاغة الجملة الحالية بيان علة امتناع حالية المضارع المصدر بعلامة استقبال كما بينوا علة التزام قد مع الماضي المثبت الواقع حالا.

بدأ السعد تعليل ذلك بما علل به الرضي في شرح الكافية وتلخيصه أن لفظة الحال النحوية تشترك اشتراكاً لفظياً مع لفظة الحال الزماني المقابل للماضي والمستقبل فكرهوا أن تصدر الجملة الحالية بعلم الاستقبال وأن يقع الماضي المثبت حالا دون قد ظاهرة أو مقدرة لهذا

التناقض الذي بين مشاركتها في التسمية وهي الحال الزمانية.

وإن لم يكن بين الحال النحوية والماضي والمستقبل تناقض في الحقيقة والواقع وهذا ما يعبرون عنه بالتناقض في الظاهر أو في الجملة.

كان حوار البلاغيين يدور حول هذا التعليل وقد تناولوه بالنقد كما تناولوا غيره واكتفى من هذه المناقشات الحادة بما قاله السبكي مؤلف عروس الأفراح قال.

سؤال كيف يجتمع قول سيبويه إن الفعل المضارع إذا نفي بلا يختص به المستقبل وقوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالا. وقوله وقول غيره إن الجملة الحالية المفتتحة بدليل استقبال لا تقع حالا.

ولما كان هذا التناقض الظاهري الذي تحدثوا عنه ومن أجله التزموا لفظة قد مع الماضي المثبت. موجوداً في الماضي معنى وهو المضارع المنفى بلم ولما ولم يمنعوا وقوعه حالا أو التزام قد معه.

قال الفنري.

فيه بحث وهو أن التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال كذلك هو ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق.

فإن قلت منافاة المضارع المصدر بعلامة استقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلامة المضي من جهة المضي ليس إلا قلت هذا إنما يتم إذا كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال.

ولما لم يصلح لديهم هذا الجواب لجأوا جميعاً إلى الفلسفة يستوحونها الجواب ويستلهمونها الصواب فقالوا ما ملخصه.

إن النفي يفيد الاستمرار إلى زمن التكلم بخلاف الإثبات.

وأوضحوا ذلك بقولهم إن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود وانساحوا في طريق الفلسفة الوعر وأبعدوا فيه وعرجوا على هذه النظريات الفلسفية.

هل الوجود عين الموجود أو غير الموجود.

وهل يبقى العرض زمانين أولا يبقى زمانين.

وهل العدم في كل وقت غير العدم في الذي قبله.

وبعد فلست أدري ماسر هذه الحظوة لقد وعلام هذا الهيام بها وأي معنى احتوته فأولاها كبير عناية النحويين فجعلوها في أساليب كثيرة من العربية ملحوظة إن لم تكن ملفوظة.

عرض الأمير في حاشيته على المغنى لنقد التزام قد مع الماضي بأخصر لفظ قال ١ ـ ١٤٦.

واعترض بأن الحال النحوية لا ينافيها الماضي إذ زمنها زمن عاملها أيا كان وإنما ينافي الحال الزماني وهو الذي تقرب منه قد فربما أبعدت عن المقارنة التي هي أصل الحال النحوية نحو جاء زيد منذ سنين متطاولة وقد ركب. والقول بأنهم التفتوا لمطلق عنوان حال ومضى واه وفي الهمع ١ ـ ٢٤٧.

قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثرة ضعيف جداً لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وقد عرض لهذا ابن الأنباري في الإنصاف وناصر البصريين على عادته.

ولم ترعني مشايعة المبرد للبصريين في هذا ولكن أخذني العجب كل العجب غاية العجب مما استحله لنفسه فقداستمرأ الطعن على الفراء.

والنيل من قراءاتهم وما أجمعوا رأيهم عليه واتفقت كلمتهم على

القراءة به فهذه الآية أو جاؤكم حصرت صدورهم انعقد إجماع القراء السبعة على أنها القراءة الصحيحة المتواترة ولم يثبت علماء القراءات في السبعة سواها فيجيئنا المبرد ويتطاول إلى النيل مما أجمعوا عليه ويجاهر بالرغبة عن هذه القراءة ويقول فأما القراءة الصحيحة فإنما هي أو جاؤكم حصرة صدورهم وهي قراءة ليست سبعية والله أعلم بحالها.

أليس هذا إسرافاً في الطعن وغلوا في التحامل.

ثم ننظر ما سببه وما دواعيه وهل كان الأمر يستوجبه ودفع خطر يستدعيه.

لم يكن لشيء من ذلك وإنما مبعثه هوى يتحكم وشهوة تقضي أقدم على ما أقدم عليه ليصحح ما التزمه البصريون هنا من التكلف والتعسف ولا سند لهم ولا حجة معهم وقد أيد السماع غيرهم.

١ - قال الله تعالى هذه بضاعتنا ردت إلينا.

٢ - وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا. . . أي قائلين.

٣ - قالوا أنؤمن لك وأتبعك الأرذلون.

٤ - أو جاؤكم حصرت صدورهم وقال الشاعر (أبو صخر الهذلي)

٥ - وأني لتعروني لذكراك هزة كما انتقض العصفور بلله القطر[١]

قدمت ان المبرد استكره شعراً لأبي نواس استملحه غيره معللا إعراضه عنه لما فيه من الإفراط كما أعرض عن شعر آخر له استظرفه أيضاً غيره لما تضمنه من الالحاد.

وهذا منه يدل على الرغبة في القصد والاعتدال فما باله هنا يستحل لنفسه هذا الإفراط ويجاوز حدود القصد والاتزان.

هذا ما قصدت ذكره مما تتسع له رسالة في دراسة المبرد وقد حرصت على أن أكتفي باللمحة الدالة والإشارة المفهمة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) البيت في الخزانة ١/٥٥٢.

المراجع

١ ـ كتب التراجم والأدب

١ ـ معجم الأدباء لياقوت	طبع دار المأمون
٢ ـ تاريخ بغداد	الطبعة الأولى بمطبعة السعادة
٣ ـ الفهرست لابن النديم	طبع المكتبة التجارية بمطبعة الرحمانية
٤ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي طبع أوربة.	
٥ ـ نزهة الألبا لابن الأنباري	طبع مصر سنة ١٢٩٤
٦ ـ طبقات النحويين للزبيدي	تلخيص مجلة إيطالية نشرته باللغة العربية
٧ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان	طبع مصر
٨ ـ معجم الشعراء للمرزباني	طبع مكتبة المقدس سنة ١٣٥٤
٩ ـ طبقات القراء لابن الجزري	طبع برجستراس بمطبعة السعادة
١٠ ـ بغية الوعاة للسيوطي	طبع الخانجي بمطبعة السعادة
١١ ـ لسان الميزان	طبع حيدر أباد
١٢ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه	طبع المطبعة الأزهرية
١٣ ـ الموشح للمرزباني	طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣
١٤ ـ أخبار أبي تمام للصولي	طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٥ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري	نسخة خطية نسختها لدراستي

١٦ ـ أمالي القالي — الطبعة الثانية

١٧ ـ شرح مقامات الحريري للشريشي

١٨ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد

١٩ ـ كنايات الجرجاني

٢٠ ـ ضحى الإسلام

٢١ ـ أمالي الزجاجي — طبع صبيح

٢٢ ـ مرآة الجنان لليافعي

٢ ـ كتب النحو والصرف

٢٣ ـ المقتضب — نسخة خطية عندي نسختها لدراستي

٢٤ ـ الكامل — المثبت مع رغبة الآمل للشيخ المرصفي وكل إحالتنا على هذه النسخة

٢٥ ـ كتاب سيبويه — طبع المطبعة الاميرية سنة ١٣١٦ هـ

٢٦ ـ شرح الكافية للرضى — طبع الاستانة سنة ١٢٧٥ هـ

٢٧ ـ شرح الشافية للرضى — الطبعة الجديدة بتعليق فضيلة الشيخ نور وزميليه

٢٨ ـ خزانة الأدب للبغدادي — طبع المطبعة الأميرية ببولاق

٢٩ ـ شرح شواهد الشافية للبغدادي الطبعة الأولى

٣٠ ـ شرح المفصل لابن يعيش — طبع إدارة الطباعة المنيرية

٣١ ـ شرح تصريف المازني لابن جني نسخة خطية بمكتبة فضيلة الشيخ نور

٣٢ ـ الخصائص لابن جني الأول — مطبوع والثاني مخطوط بدار الكتب المصرية

٣٣ ـ سر الصناعة لابن جني — نسخة خطية بمكتبة جامعة فؤاد الأول

٣٤ ـ الإنصاف في سباب الخلاف بين البصريين والكوفيين طبع أوربة

٣٥ ـ المغنى لابن هشام — طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٧ هـ

٣٦ ـ التصريح على التوضيح — الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية

٣٧ ـ الشمني على المغنى — طبع المطبعة البهية
٣٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — طبع المطبعة الاميرية سنة ١٢٨٠ مع حاشية الصبان عليه.
٣٩ ـ همع الهوامع للسيوطي — الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ
٤٠ ـ المزهر للسيوطي — طبع المكتبة الأزهرية بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٥
٤١ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي — طبع الهند
٤٢ ـ الاقتراح للسيوطي — الطبعة الأولى بحيدر أباد
٤٣ ـ شرح الاقتراح — نسخة خطية بمكتبة الجامع الأحمدي
٤٤ ـ شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري — طبع المطبعة الحسينية
٤٥ ـ أمالي ابن الشجري — الطبعة الأولى بحيدر آباد
٤٦ ـ اظهار الأسرار

٣ ـ كتب القراءات

٤٧ ـ شرح الشاطبية لابن القاصح — طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي
٤٨ ـ غيث النفع في القراءات السبع — طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي
٤٩ ـ الحجة لأبي علي الفارسي — نسخة بالتصوير الشمسي بمكتبة جامعة فؤاد
٥٠ ـ الاتقان للسيوطي — طبع المطبعة الموسوية سنة ١٢٨٧
٥١ ـ المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله — الطبعة الأولى بالمطبعة الاميرية

٤ ـ كتب التفسير

٥٢ ـ البحر لأبي حيان
٥٣ ـ تفسير القرطبي جامع الأحكام — الطبعة الأولى
٥٤ ـ تفسير الطبري
٥٥ ـ تفسير الكشاف للزمخشري
٥٦ ـ تفسير الألوسي

٥ ـ كتب اللغة

٥٧ ـ لسان العرب
٥٨ ـ القاموس المحيط
٥٩ ـ المصباح المنير